

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الحادى والثلاثون العدد الثالث سبتمبر ١٩٩٤

يصدرها
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
بالقاهرة

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الزمالك – القاهرة

رقم بريدى ١١٥٦١

قواعد النشر

١ – المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر مواد فى العلوم الاجتماعية .

٢ – يعتمد على رأى محكمين متخصصين فى تحديد صلاحية المادة للنشر .

٣ – تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها .

٤ – يحسن ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتر مسافة مزدوجة . ويقدم مع المقال ملخص بلغة غير التى كتب بها ، فى حوالى صفحة .

٥ – يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام ، وترد قائمتها فى نهاية المقال ، لا فى أسفل الصفحة .

ثمن العدد والاشتراك

- ثمن العدد الواحد (فى مصر) ثلاثة جنيهات (وعشرة دولارات للخارج) .
- وتكون المراسلات على العنوان التالى :
  المجلة الاجتماعية القومية ، نائب رئيس التحرير ،
  المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر
  رقم بريدى ١١٥٦١ .

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الحادى والثلاثون العدد الثالث سبتمبر ١٩٩٤

رقم الإيداع ١٦٥ / ١٩٩٤

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

استطلاع رأى النخبة فى قضية الحوار الوطنى *

نجوى خليل **

هذا المقال تلخيص لاستطلاع لرأى النخبة فى قضية "الحوار الوطنى" . ويتضمن عرضا للخطوات المنهجية التى اتخذت عند إجراء الاستطلاع : تحديد مناخ الرأى ، واختيار العينة ، وصياغة الأداة المستخدمة (الاستخبار) . هذا بالإضافة إلى عرض للنتائج الأساسية موضحة فى هذه المحاور : أهمية الحوار وأهدافه وبدائله والمشاركين فيه ، والجوانب الإجرائية والموضوعية فى الحوار ، ورؤية النخبة للقضايا الأساسية المبتغى إدراجها فى الحوار ، والنتائج المتوقعة للحوار .

مقدمة

قدرت القيادة السياسية المصرية أهمية صياغة رؤية علمية رشيدة للأولويات الصحيحة لقضايا العمل الوطنى ، ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين .

وإدراكا لضرورة مواكبة المتغيرات الجذرية التى يشهدها العالم فى المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوچية ، وغيرها ، وأهمية التوجه نحو المستقبل ،

* تلخيص للتقرير النهائى لاستطلاع رأى النخبة فى قضية "الحوار الوطنى" الذى أجراه قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز . قام الأستاذ السيد يسين والدكتورة نجوى خليل بالإشراف على الاستطلاع . وشارك فى هيئة البحث أيضا : دكتورة ألفت أغا ، ودكتور وحيد عبد المجيد ، ودكتورة هالة مصطفى (خبراء بمركز الدراسات السياسية والاستراتيچية) وذلك فى الصياغة الأولية للأداة المستخدمة وتحديد الفئات الكبرى للعينة . وشارك من قسم بحوث الرأى العام بالمركز : إبراهيم البيومى ، و عبير صالح ، التى قامت بالعمليات الإحصائية .

** خبير أول بقسم بحوث وقياسات الرأى العام ، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٤ .

والارتفاع بمستوى الأداء السياسى والاقتصادى ، وغيرهما ، وتحقيق المشاركة السياسية الواسعة فى حل المشكلات المتفاقمة ، حرص الرئيس حسنى مبارك على الدعوة لإجراء "حوار وطنى" ، يستوعب المؤيدين والمعارضين ، سعيا للوصول إلى إجماع وطنى يحدد أولويات القضايا الملحة .

وقد أدى رفع القيود على حرية الرأى والتعبير فى الصحافة المصرية فى الحقبة الراهنة إلى اتساع دائرة التعبير عن آراء مختلف التيارات السياسية ، مما أسهم فى رفع الوعى بالبدائل المختلفة التى يمكن أن تصاغ على ضوئها السياسات العامة . ونستطيع أن نلمس – فى وقتنا الراهن – الدور المهم الذى تقوم به الصحافة فى المعترك السياسى والحياة الثقافية ، بما تتيحه للجمهور العام والصفوة من الآراء المتعددة ، إلى جانب توافر حرية التعرض لكل القضايا والمشكلات ، والقدرة على طرح التفاصيل والتعمق فى الآراء الخلافية ، أكثر من الوسائل الإعلامية الأخرى .

لقد تفاعلت الصحافة المصرية بمختلف اتجاهاتها السياسية مع الأحداث المواكبة لدعوة الحوار ، وانعكس ذلك على اهتمامها بإبراز تصورات للحوار الوطنى فى صفحاتها المتعددة ، منذ أكتوبر ١٩٩٣ إلى يونيو ١٩٩٤ (تاريخ الانتهاء من اجراء هذا الاستطلاع) . وهذا الاهتمام من شأنه خلق مناخ للرأى يتفق مع التعددية السياسية واتجاه النظام السياسى نحو مزيد من الديمقراطية .

موضوع الاستطلاع واهميته والهدف منه

يعنى هذا الاستطلاع بكشف آراء النخبة – بفئاتها المتعددة – فى قضية خلافية مركبة الأبعاد ، هى قضية "الحوار الوطنى" .

ومما لا شك فيه أن هذا الاستطلاع يتسم بأهمية واضحة موضوعة من

ناحية ، ولإجرائه فى ذروة احتدام الخلاف حول السياسات المتبناة والسياسات البديلة التى ينبغى أن توضع نصب أعيننا لتحقيق مستقبل يواكب المتغيرات الإقليمية والعالمية . هذا بالإضافة إلى أنه يعد خطوة مهمة تساير اهتمام قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بإجراء الاستطلاعات العلمية المفيدة لمتخذى القرار .

وهناك أهداف أساسية يهتم هذا الاستطلاع بتحقيقها ، هى :

أولا : التعرف على رأى النخبة فى موضوع الحوار الوطنى ، من حيث أهميته وأهدافه وبدائله وإجراءاته والمشاركين فيه .

ثانيا : التعرف على رؤية النخبة للقضايا الأساسية التى يلزم أن يتعرض لها الحوار : الاصلاح السياسى ، والاصلاح الاقتصادى ، والمشكلات الاجتماعية ، وغيرها .

ثالثا : التعرف على رأى النخبة فى النتائج التى يمكن أن يسفر عنها الحوار .

مناخ الرأى السائد نحو قضية الحوار الوطنى

حرصنا على تحديد المحاور المثارة والجدل الخلافى نحو قضية الحوار الوطنى فى الصحافة القومية والحزبية من أكتوبر ١٩٩٣ إلى مايو ١٩٩٤ . وذلك يرجع إلى أن رصد مناخ الرأى المطروح بخصوص القضية المستطلع الرأى فيها هو أمر مهم ، وبخاصة فى الفترة التى تتضمن المرحلة السابقة على جمع بيانات استطلاع الرأى من الميدان ، وإعلان رئيس الجمهورية عن دعوته لإجراء الحوار الوطنى ، ومرحلة التطبيق الميدانى الفعلية ، إلى أن أعلن عن تشكيل لجنة الإعداد للحوار الوطنى . وقد اتضح من رصد مضمون الرأى الصحفى أن هناك اهتماما بارزا

وشاملا بموضوع الحوار ، تمثلت محاوره فى :

المحور الأول : أهمية إجراء الحوار الوطنى

فقد غلب التأكيد على أهمية الحوار الوطنى فى هذه المرحلة ، تلبية لاحتياجات "مصر الغد" . وترجع هذه الأهمية لصعوبة استمرار الآليات الراهنة لمواجهة إشكاليات الحاضر والمستقبل ، واشتداد الأزمات التى تفرضها المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى الخارج والداخل .

المحور الثانى : الموقف من دعوة الرئيس لإجراء الحوار الوطنى

برز تجاوب معظم الصحف القومية والحزبية مع دعوة رئيس الجمهورية لإجراء الحوار الوطنى ، وتأكيدها لتجاوب النقابات المهنية بطرح ورقة عمل للحوار الوطنى ، تتضمن التشخيص والتوصيف للقضايا والمشكلات . إلا أنه قد برز رأى فى "جريدة الأهالى" يفيد بأن الدعوة غامضة ، حيث لم تحدد الغرض من إجراء الحوار ، والوقت المحدد له ، و الموضوعات التى تقترح اثارتها . وجاء بها - أيضا - أن هناك انقساما فى صفوف النقابيين حول المشاركة فى الحوار الوطنى وأسلوب إجراء الحوار ، وأن دعوة رئيس الجمهورية استبعدت الطبقة العاملة .

المحور الثالث : الموقف من الحكومة والحزب الوطنى من إجراءات عقد مؤتمر الحوار الوطنى

ظهر رأى معارض للحكومة والحزب الوطنى بالنسبة للإجراءات التى ستتخذ لعقد مؤتمر الحوار الوطنى . فجريدة "الوفد" ، أبرزت أن الحزب الوطنى لم يضع جدولا لأعمال مؤتمر الحوار الوطنى ، ولم يحدد طريقة تمثيل الأحزاب ، ولم يوازن بين القوى السياسية الموجودة ، بل ويرفض الاعتراف ببعض هذه القوى . واشارت

إلى أن انفراد الحزب الحاكم بالإعداد للمؤتمر قد يجعل الحوار شكليا ، الغرض منه إظهار النظام كنصير لحرية الرأى والتشاور ، وأن تأجيل الحوار جاء بقرار منفرد من الحزب الحاكم ، بهدف تشتيت المعارضة والتحكم فى شروط الحوار ، وأن الحكومة ، منذ أن طرحت الدعوة وبدأت إجراءات الحوار ، تتخذ قرارات تدعم سلطاتها ، مثل قانون اختيار العمد والمشايخ بالتعيين ، ومد العمل بقانون الطوارئ . وقامت بتحديد موعد الحوار والمشاركين فيه ، فى غياب الأحزاب الأخرى . وورد أيضا فى جريدة الوفد أن عدم رد الحزب الوطنى على بيان الوفد هو إثبات لسوء نوايا الحزب الوطنى تجاه الحوار . وانتقدت جريدة "العربى" الحكومة التى تحاول فرض رؤيتها ، دون مشاركة بقية أطراف الحوار فى تحديد اطاره أو موضوعاته . وورد بها أن الحكومة تستغل الحوار الوطنى لإثبات ديمقراطية الحكم . كما هاجمت جريدة "الشعب" انفراد الحكومة بترتيبات الحوار ، من تحديد الميعاد ، إلى تحديد الموضوعات المناقشة ، والأطراف المشاركة فى الحوار ، على نحو من شأنه أن يجعل المعارضة أقلية ، ويفرض وثيقة الحوار الوطنى عليها ، وأبرزت جريدة "الأحرار" أن الحكومة وافقت على الحوار الوطنى على أساس ألا تمرر إلا ما ترتضيه . وذلك يرجع إلى عدم استعانتها ببرامج الأحزاب المختلفة . وردت جريدة "الأهرام" على مزاعم المعارضة بأنها ستكون أقلية فى مجتمع الحوار ، بأن الحوار لن يكون سوى سجال بين الأفكار والرؤى ، وليس التصويت والأغلبية والأقلية أو العدد والنسب . وطالبت جريدة مايو بألا يقاطع الناصريون الحوار الوطنى ، حيث يمكن لهم طرح آرائهم بخصوص العدل الاجتماعى والوحدة العربية والحرية .

المحور الرابع : التناول الصحفى للمقصود بالحوار الوطنى (التعريف والمفهوم)

رفضت الصحف القومية أن يكون القصد من الحوار الوطن مجرد تقديم تنازلات حزبيه متبادلة ، أو إحداث مصالحة وطنية مع الخارجين على الشرعية والقانون ، أو فتح الأبواب الخلفية لقوى غير مسموح لها بممارسة العمل السياسى ، أو إنهاء الخلاف بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة . وأكدت على أن الحوار الوطنى هو واحد من المبادئ الأساسية فى المجتمعات الديمقراطية ، ينطلق من مفهوم قومى يتجاوز اعتبارات التوجه الحزبى الضيق ، ويعنى تبادل الرأى وإنضاج الأفكار حول أولويات العمل الوطنى وآلياته بين الأغلبية والمعارضة ، إيمانا بسياسة الحوار بين الرأى والرأى الآخر ، واتفقت جريدة الحزب الحاكم "مايو" مع هذا الرأى .

وطرحت صحف المعارضة تصورا آخر . فورد فى "الشعب" أن المقصود بالحوار الوطنى هو مشاركة الشعب فى وضع حلول للقضايا . ورفضت أن يكون القصد منه خروج المتحاورين بميثاق يلتزم به الشعب . أما "الوفد" فقد جاء بها أن الحوار الوطنى هو مجرد مناورة سياسية من مناورات الحكومة لتجميل الممارسة السياسية بديمقراطية تفتقد للمصداقية . وأكدت على أن الحوار ليس معناه الاتفاق على كل شئ ، ولكن أن نتفق على أسلوب الاختلاف .

المحور الخامس : تصور الصحافة لأهداف الحوار الوطنى

حرصت جريدة "الأهرام" على إبراز أهداف الحوار الوطنى ، وحصرتها فى : الوصول إلى حد أدنى من الاتفاق مع وجود التميز الفكرى والحركى ، وتضييق نقاط الخلاف وتوسيع نقاط الاتفاق حول استراتيجيات العمل فى المرحلة المقبلة ، وفحص القضايا وترتيب أولوياتها ، والاهتمام بهموم الشعب ومشكلاته وأحلامه وتطلعاته بعيدا عن أى منظور حزبى أو أيديولوچى ، والوصول إلى نتائج محددة

الملامح تنفذ وفق برنامج زمنى محدد ، وتحديد رؤية علمية وموضوعية شاملة لمستقبل مصر مع بداية القرن الحادى والعشرين ، وإبراز وجوه سياسية جديدة مؤهلة للمشاركة فى قيادة العمل السياسى فى المرحلة القادمة . وأبرزت جريدة "الأخبار" أن الهدف من الحوار هو : تحقيق مطالب الشعب وتحديد هموم الشارع المصرى ومشكلاته وطرح الحلول لها ، وصياغة أهداف الحاضر والمستقبل ، ووضع صورة لمستقبل مصر تتفق مع التطورات العالمية . وحددت جريدة الجمهورية أهداف الحوار فى : إزالة الأمراض الاجتماعية والقضاء عليها ، وإعادة الوحدة الوطنية ، وصياغة حياة الأفراد ، وتقرير مستقبل الأمة اعتمادا على إحداث التوازن الإيجابى بين الرؤى المتعددة والمختلفة وبين أطراف المجتمع المدنى والدولة ، بحيث ينتهى بوثيقة ملزمة تضم برنامجا للعمل يطرح حلولا للقضايا والأزمات المتفاقمة .

وطرحت صحف المعارضة تصورها لأهداف الحوار . فورد فى "الأحرار" أن الحوار الوطنى يضع النقاط فوق الحروف لكثير من قضايا مصر الشائكة . وورد فى "العربى" أن الهدف هو وضع الخريطة الاقتصادية الاجتماعية لمصر ، والتى توضح الدخول والثروة ومصادرها وتوزيعها بين طبقات المجتمع المصرى وفئاته ، إلى جانب وضع ميثاق وطنى يتم العمل به ويكون له صفة إلزامية ، بشرط موافقة الشعب عليه . وتصورت "الوفد" أهداف الحوار الوطنى بأنها :البحث عن شرعية جديدة للنظام ، وتهدئة المعارضة المتمثلة فى الأحزاب وفى جمعيات حقوق الإنسان ، وشغل الرأى العام عن الأمور الداخلية ، وضمان استقرار النظام الحاكم ، وتشكيل جبهة موحدة ضد الإرهاب ، والوصول إلى نقاط اتفاق بين القوى المتحاورة .

المحور السادس : رؤية الصحافة للأطراف المبتغاة للمشاركة فى الحوار الوطنى

اتفقت الصحف القومية وصحيفة "مايو" الحزبية على أن يكون أطراف التحاور من جميع القوى والجماعات السياسية التى تعمل فى ظل الشرعية الدستورية ، وتؤمن بالتطور الديمقراطى . ورفضت أن تشارك القوى "الإرهابية" فى الحوار الوطنى ، بسبب تكفيرهم للدولة والشعب ، وممارستهم للقتل والعنف بديلا عن أى حوار . ونادت بتمثيل الشباب والمرأة فى الحوار ، وعدم قصره على قيادات العمل التنفيذى والعمل العام . إلا أن معظم صحف المعارضة – الشعب والأهالى والأحرار والوفد – رفضت تجاهل التيار الإسلامى ، وبخاصة "الإخوان المسلمون" ، فى الحوار الوطنى ، على أساس أنه القوة الأكبر بين القوى المحجوبة عن الشرعية . ولم يفت "الأهالى" أن تطالب بإشراك المؤسسات والمنظمات الريفية فى الحوار . وأكدت "الاحرار" على أن غياب أطراف لها وجودها فى الشارع السياسى المصرى ، مثل الأسلاميين ، والماركسيين ، أمر يقلل من فاعلية الحوار وأهميته . وأبرزت "الوفد" ضرورة مشاركة كل القوى السياسية والاجتماعية ، وعدم الاكتفاء بالقوى السياسية "الشرعية" فقط ، وأكدت على أن القرار بتوسيع دائرة الحوار ، بحيث تضم كل الأحزاب السياسية إلى لجنة الإعداد ، الهدف منه إظهار الشكل الديمقراطى للحوار ، وإدخال الأحزاب الهامشية ، لإضعاف موقف المعارضة .

المحور السابع : رؤية الصحافة للقضايا التى يلزم ان تدرج فى الحوار الوطنى

برز اهتمام الصحف القومية بضرورة طرح كافة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لرسم صورة مستقبل مصر . بينما ركزت صحف المعارضة الحزبية ، "الوفد" "والشعب" بخاصة ، على قضايا الإصلاح السياسى ، كأساس

للمسار الاقتصادى والثقافى والإعلامى والتعليمى .

المحور الثامن : الضمانات لجدية الحوار الوطنى

اقترحت الصحف القومية والحزبية العديد مما رأته ضمانات لجدية الحوار ، منها : السرعة فى عقد الحوار ، والديمقراطية فى إدارته ، وترسيخ مفاهيم "ثقافة التفاوض" ، والثقة المتبادلة بين أطراف الحوار ، والتفكير العقلانى ، والعلانية لجلسات الحوار باستخدام التليفزيون والصحف القومية والحزبية ، وعدم صدور أحكام مسبقة أو توجيهات مسبقة تجاه الموضوعات المقترحة على مائدة الحوار ، ووضع مصلحة الوطن والمواطن بعيدا عن الشعارات الخادعة ، وإعداد المذكرات والأبحاث والاقتراحات قبل إجراء الحوار ، والحرص على توضيح كل الأمور أثناء المناقشة ، وتحديد الهدف من وراء الحوار الوطنى والعمل على تحقيقه ، وعدم انشغال الأحزاب بهمومها الخاصة ، وتوافر آداب الحوار واحترام الرأى الآخر ، والبعد عن المصالح الشخصية والحزبية الضيقة .

ونبهت الصحف الحزبية المعارضة قبل بدء مؤتمر الحوار الوطنى ، إلى ضرورة توافر الضمانات الآتية : تحرير المواطن المصرى من القيود التى تكبله برفع قانون الطوارئ ، وإذاعة جلسات الحوار على الهواء ، وفتح الحوار أمام كافة الأحزاب والقوى الفاعلة فى المجتمع ، والاعتراف بوجود أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية ، وعدم وضع حدود لقضايا الحوار ، والاتفاق على تداول السلطة ، وأن تخلص النوايا ، وتوافر مناخ الحرية ، وتحقيق المساواة بين الأحزاب ، والسماح بحرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف ، وحضور رئيس الدولة للمؤتمر على أن يكون محايدا ، وتوافر قاعدة معلومات وحياد فكرى بين المتحاورين ، وعدم فرض شروط مسبقة ، وتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة

الشخصية والحزبية ، وعدم فرض قضايا ومشكلات محددة على المتحاورين .

المحور التاسع : توقعات الصحافة لما يمكن ان يسفر عنه الحوار الوطنى

ظهر تباين فى توقعات الصحف القومية والحزبية لما يمكن أن يسفر عنه الحوار . ففى الأولى ورد أن توقعات حصيلة الحوار ستكون تحديدا لنقاط الاتفاق والاختلاف ، ومن ثم وضع الحق أمام المواطن للاختيار ، وفتح الباب أمام المشاركة الشعبية بمعناها الحقيقى ، ويكون الحوار بداية جديدة لانطلاق العمل الوطنى . ولكن صحيفة "الجمهورية" أشارت إلى أن الحوار الوطنى ليس هو طريق الإصلاح العظيم كما يرى البعض ، بل هو سبيل إلى التعديل الجزئى ، أى الإصلاح الجزئى وليس الشامل . أما جريدة "الأحرار" فقد توقعت أن ينتهى الحوار الوطنى ببيان طويل يؤكد ضرورة تضافر القوى الوطنية من أجل القضاء على الإرهاب .

ولكن كافة الصحف المعارضة الأخرى ، مثل "الشعب" و"العربى" و"الأهالى" و"الوفد" ، اشارت إلى أن الحوار الوطنى لا يرجى منه أى أمل أو أى نتائج تفيد مصر ، ولن يسفر عن فوائد عملية ملموسة ، وذلك بسبب سيطرة الحكومة على إجراءاته ، واتخاذها قرارات من شأنها تعزيز سلطاتها ، وفرضها للشروط قبل الدخول فى الحوار . وطالبت المعارضة بمناقشة التحديات القائمة ، وتحقيق حد أدنى من الاتفاق الوطنى ، وعدم الاكتفاء بتشكيل لجنة تحضيرية لإصدار بيان عن ميثاق جديد .

من ثم ، يمكننا أن نخلص إلى أهم ملامح مناخ الرأى السائد بخصوص قضية الحوار الوطنى ، حيث توافرت أفكار التأييد والمعارضة بقدر يلقى الضوء على الأفكار الخلافية الموجودة على الساحة السياسية ، وهذا بدوره يعمل على

تعميق الديمقراطية فى الممارسة السياسية .

الإجراءات المنهجية للاستطلاع

ونعرض فيما يلى الخطوات المنهجية الإجرائية التى اتبعناها فى هذا الاستطلاع ، فيما يتعلق بصياغة الأداة ، وتحديد العينة ، وأسلوب اختيارها .

١ - إعداد أداة الاستطلاع

فى ضوء موضوع الاستطلاع وأهدافه ، بلورنا التوجهات العامة لاستطلاع الرأى فى قضية الحوار الوطنى . وقمنا بصياغة أولى للاستخبار الذى نعتمد عليه فى التطبيق على أفراد عينة النخبة . واستلزم الأمر وضع عدد من الأسئلة مفتوحة النهايات ، بغرض الحصول على أكبر قدر من الآراء التى تساعد فى إلقاء الضوء على رؤية المبحوثين لكافة الجوانب الخلافية المرتبطة بالاستطلاع . كما حرصنا على إضافة فئة "أخرى تذكر" ، كإجابة فى حالة ورود إجابات من المبحوث لم يجدها مدونة فى مشروع الاستخبار .

وحرصنا على إجراء اختبار استطلاعى أولى للاستخبار ، عن طريق تطبيقه على باحثين وباحثين مساعدين من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، متخصصين فى علوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد والقانون . وقمنا بتعديل أسئلة فى الاستخبار ، وإضافة أسئلة أخرى ، بناء على ما أسفر عنه الاختبار .

ويتضمن الاستخبار فى صورته النهائية ، ٣٧ سؤالا ، متضمنا النقاط التالية:

- رأى المبحوث فى أهمية إجراء حوار وطنى فى مصر ، وأهدافه .
- تصوره لمن يشاركون فى الحوار .

- رأيه فى الجوانب الإجرائية والموضوعية فى الحوار .
- رؤيته للقضايا التى تثار فى الحوار : الإصلاح السياسى والاقتصادى ، وسياسة مواجهة الإرهاب ، والأمن القومى المصرى ، والتعاون الاقتصادى العربى ، ومشروع السوق الشرق أوسطية .
- تصوره للنتائج التى يمكن أن يسفر عنها الحوار .

٢ - تحديد عينة استطلاع الرأى وأسلوب اختيارها

اعتمدنا على عينة من النخبة ممن تتوافر لديهم الرؤية الثقافية والمعرفية لقضايا الوطن ، ممن لديهم خبرة عملية ودراية وتعامل مع موضوع الحوار الوطنى ، بما يمكنهم من تكوين رأى بخصوص قضية الحوار الوطنى المثارة ، وكذا التعبير عن الرأى الذى يعتنقونه .

وتمثلت فئات عينة استطلاع الرأى فى عدد من كل من الفئات التالية :

١ - أعضاء مجلس الشعب .
٢ - أعضاء مجلس الشورى .
٣ - الإعلاميون (الإذاعة والتليفزيون ، والصحفيون والكتاب) .
٤ - قيادات الأحزاب السياسية .
٥ - قيادات النقابات المهنية .
٦ - الهيئة البحثية من مراكز البحوث (المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ومعهد التخطيط القومى) .
٧ - جمعيات رجال الأعمال (فى القاهرة والاسكندرية) .
٨ - نوادى هيئة التدريس بالجامعات المصرية .

٩ - ممثلو القوى السياسية المحجوبة عن الشرعية (الهيئة العليا للإخوان المسلمين ، وأعضاء الحركة الشيوعية) .

١٠ - رجال الدين الإسلامى (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية) .

١١ - أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية .

١٢ - اتحادات الطلبة بالجامعات المصرية .

ويمكننا أن نعرض للعينة الكلية ، التى تضم كافة الفئات ، والتى يوضحها الجدول الآتى .

العينة الكلية لاستطلاع رأى النخبة فى الحوار الوطنى

الفئـــة	العدد	٪
أعضاء مجلس الشعب	٣٩	٣ر٤
أعضاء مجلس الشورى	٤٢	٦ر٤
رجال الإعلام والصحافة والكتاب	١١٢	٣ر٢١
قيادات الأحزاب السياسية	٥٧	٣ر٦
قيادات النقابات المهنية	٨٨	٦ر٩
الهيئة البحثية من مراكز البحوث	٢٨	١ر٣
جمعيات رجال الأعمال	٢٠	٢ر٢
نوادى هيئات التدريس بالجامعات المصرية	٣٤	٧ر٣
ممثلو القوى السياسية المحجوبة عن الشرعية	٣٧	١ر٤
علماء الدين الإسلامى*	٦	٦ر
أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية	٢٣١	٣ر٢٥
اتحاد الطلبة بالجامعات المصرية	٢١٨	٩ر٢٣
الحجم الكلى للعينة	٩١٢	١٠٠

* طبق الاستطلاع بالفعل على ستة من رجال الدين الإسلامى ، بينما اعتذر الآخرون ، وكان من الصعب الوصول إلى أفراد هذه الفئة من العينة ، رغم معاودة الاتصال بمكاتبهم أكثر من مرة طوال فترة التطبيق الميدانى ، والتى استغرقت الفترة من أوائل فبراير ١٩٩٤ إلى نهاية مايو من العام نفسه .

وقد اخترنا مفردات العينة من هذه الفئات باستخدام الأسلوب العشوائى المنتظم فى بعضها ، وباستخدام أسلوب الحصر الشامل فى بعضها الآخر .

فبالنسبة لأفراد عينة مجلسى الشعب والشورى ، اختيروا بناء على إطار عام للعينة يتمثل فى قائمة أعضاء المجلسين المسجلة فى كشف توقيع الأعضاء لعام ١٩٩٤ . وقد اتبع فى سحب مفردات العينة فى مجلسى الشعب والشورى ، الأسلوب العشوائى المنتظم . وقمنا بسحب عينة أصلية وعينة أخرى بديلة (لاستخدامها فى حالة عدم توافر مفردات من العينة الأصلية) . وروعى أن تشمل العينة أعضاء مجلس الشعب من العمال والفلاحين والفئات ، وكذا المعينين والمنتخبين ، مع مراعاة تمثيل الانتماء الحزبى للأعضاء . وقد بلغ حجم عينة أعضاء مجلس الشعب ٣٩ عضوا ، بواقع ٩٪ من إجمالى الأعضاء . وبلغ حجم عينة أعضاء مجلس الشورى ٤٢ عضوا ، بواقع ١٦٪ من إجمالى الأعضاء .

واخترنا مفردات عينة النخبة من الفئات الأخرى الإعلاميين والصحفيين والكتاب باستخدام أسلوب الحصر الشامل : فقد روعى اختيارهم من الإذاعة والتليفزيون ، وبخاصة مديرى الإدارات الثقافية والإخبارية ورؤساء تحرير النشرات الإخبارية . كما ضمت الصحفيين والكتاب والقيادات الصحفية بالجرائد القومية والحزبية ، أى فى "الأهرام" و"الأخبار" و"الجمهورية" و"الوفد" و"الشعب" و"الأهالى" ، و"الأحرار" ، و"العربى الناصرى" . وبلغ حجم عينة الاعلاميين ١١٢ مبحوثا : منهم ٧ من الإذاعة والتليفزيون ، و١٣ من جريدة "الأهرام" ، و١٦ من "الأخبار" ، و١٠ من "الجمهورية" ، و١٥ من جريدة "الوفد" ، و١٥ من "الأهالى" ، و١٧ من جريدة "الشعب" ، و١٠ من "الأحرار" ، و٩ من "العربى الناصرى" .

وبالنسبة لقيادات الأحزاب السياسية ، فقد اقتصرت العينة على أعضاء المكاتب السياسية واللجان العليا فقط . وبلغ حجم العينة التى استطلعنا رأيها من

هذه الفئة ٥٧ مبحوثا : ٤ من الحزب "الوطنى الديمقراطى" ، ١٣ من الحزب "الناصرى" ، ٩ من حزب "التجمع" ، ٦ من حزب" العمل الاشتراكى" ، ٣ من حزب "الوفد الجديد" ، ٩ من حزب "الأمة" ، ٦ من حزب "الأحرار" ، ٦ من حزب "الخضر" ، ومبحوث واحد من حزب "العدالة الاجتماعية" ، بينما لم يستجب قادة وأعضاء اللجان العليا من أحزاب "مصر الفتاة" ، و"الشعب الديمقراطى" ، لخلافات داخلية ، وحزب "مصر العربى الاشتراكى" ، و"الحزب الاتحادى الديمقراطى" .

وبالنسبة لقيادات النقابات المهنية ، طبق الاستطلاع على ١٢ نقابة . واقتصر التطبيق على النقيب وأعضاء مجلس الإدارة . وبلغ حجم العينة ٨٨ مبحوثا : ١٥ من نقابة المهندسين ، و١٧ من نقابة الزراعيين ، و٩ من نقابة الأطباء ، و٧ من نقابة الصيادلة ، و١٠ من نقابة التطبيقيين ، و١٠ من نقابة المحامين ، و٧ من نقابة المهن العلمية ، و٤ من نقابة التشكيليين ، و٤ من نقابة المهن الموسيقية ، و٣ من نقابة الفنون التطبيقية ، و٢ من نقابة الصحفيين .

ومن مراكز البحوث ، شملت عينة الاستطلاع أعضاء هيئة البحوث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ومعهد التخطيط القومى ، من الحاصلين على درجة الدكتوراه فى تخصصات الاجتماع والسياسة والاقتصاد والقانون . وبلغ حجم العينة ٢٨ مبحوثا : ١٣ من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، و١٠ من معهد التخطيط القومى ، و٥ من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

وبالنسبة لجمعيات رجال الأعمال ، اقتصرت العينة على مجالس إدارات جمعية رجال الأعمال فى القاهرة والاسكندرية . وبلغ حجم العينة ٢٠ مبحوثا : منهم ١٣ من جمعية رجال الأعمال بالأسكندرية ، و ٧ من جمعية رجال الأعمال بالقاهرة.

وبالنسبة لنوادى هيئات التدريس بالجامعات المصرية ، شملت العينة مجالس الإدارة ، وبلغت ٣٤ مبحوثا : منهم ١١ من نادى هيئة التدريس بجامعة الزقازيق ، و٩ من جامعة القاهرة ، و٧ من جامعة الأزهر ، و٣ من جامعة المنيا ، و٢ من جامعة الاسكندرية ، و٢ من جامعة قناة السويس .

وبالنسبة لممثلي القوى السياسية المحجوبة عن الشرعية ، بلغ حجم العينة ٣٧ مبحوثا : منهم ٢٧ من الهيئة العليا للإخوان المسلمين ، و١٠ من القيادات الشيوعية الذين اخترناهم عمديا ، لعدم وجود إطار إحصائى يتم الاختيار العشوائى منه .

أما علماء الدين الإسلامي ، فقد رأينا أن يكون التطبيق على رؤساء لجان المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ولم نتمكن من التطبيق إلا على ٦ أعضاء من المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

وبالنسبة لهيئة التدريس بالجامعات المصرية ، شملت عينة الاستطلاع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية من المتخصصين فى علوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد والقانون . بلغ حجم العينة ٢٣١ مبحوثا ، من الحاصلين على درجة الدكتوراه من مدرس إلى أستاذ ، من كليات الآداب ، والحقوق ، والاقتصاد والعلوم السياسية ، وكليات التجارة التى تتضمن واحدا من التخصصات المذكورة ، وذلك أيضا بجامعات القاهرة وعين شمس والأزهر والاسكندرية والمنوفية وطنطا والزقازيق وحلوان وسوهاج وأسيوط والمنيا وقناة السويس (بالاسماعيلية وبورسعيد) .

بالنسبة لاتحادات الطلبة بالجامعات المصرية ، شملت عينة الاستطلاع رؤساء اللجان من الطلاب باتحادات الطلبة الممثلة للكليات التى طبقنا على هيئة التدريس بها . وقد بلغ حجم العينة ٢١٨ طالبا ، وذلك من اتحاد طلبة كليات

الآداب ، والاقتصاد والعلوم السياسية ، والحقوق ، والتجارة بجامعة القاهرة ، وكليتى الآداب ، والحقوق ، بجامعة عين شمس ، وكليات الآداب ، والحقوق ، والتجارة ، بجامعة الاسكندرية ، وكليتى الآداب ، والحقوق ، بجامعة طنطا ، وكليات الآداب ، والحقوق ، والتجارة ، بالزقازيق ، وكلية الآداب بالمنيا ، وكلية التجارة بالاسماعيلية ، وكلية التجارة بمدينة بورسعيد ، وكليتى الآداب والحقوق بجامعة المنوفية ، وكليتى الحقوق والتجارة بجامعة الأزهر ، وكليتى التجارة والحقوق بجامعة أسيوط .

٣ - التطبيق الميدانى وصعوباته

استغرق العمل الميدانى أربعة شهور تقريبا ، وذلك من فبراير إلى مايو ١٩٩٤ . وتوقف التطبيق الميدانى عندما أعلن عن تشكيل لجنة الإعداد للحوار الوطنى . وكانت فترة تطبيق الاستخبار تتطلب وقتا يتراوح بين ١٥ و ٢٠ دقيقة .

واجه الباحثون الميدانيون عددا من الصعوبات اثناء التطبيق . وترجع هذه الصعوبات إما إلى مشكلات إدارية ، أو لتوقيت التطبيق ، أو لأسلوب التطبيق ذاته ، أو لطبيعة أفراد العينة ومراكزهم القيادية وانشغالهم ، أو لطبيعة الموضوع المطروح لقياس الرأى بصدده .

وقد تضمنت ملاحظات الباحثين الميدانيين الإشارة إلى المشكلات والصعوبات التالية :

أولا : صعوبة إجراء مقابلة فعلية مع بعض أفراد عينة النخبة لتسليمهم الاستخبار (مثل أعضاء أمانة حزبى الوفد والخضر ، وأعضاء مجالس الإدارة بالنقابات الذين لا يتواجدون إلا فى الاجتماعات الشهرية التى تعقد بالنقابة) ، مما دفعنا إلى معاودة الاتصال أكثر من مرة طوال فترة التطبيق الميدانى للحصول على

الاستجابات . وقمنا أيضا بإرسال خطابات رسمية للحصول على بيان بالحصر الشامل لأفراد العينة ، وبالرغم من تقديم مكاتبة رسمية لبعض أفراد العينة ، فلم تكن هناك استجابة جدية .

ثانيا : إن فترة التطبيق الميدانى تخللتها أعياد رسمية ومناسبات فرضت علينا ظروفا صعبة ، حيث كثر غياب أفراد العينة وعدم تواجدهم (سواء فى عينة النقابات أو الأحزاب أو الجامعات : على مستوى هيئة التدريس أو اتحاد الطلاب) .

ثالثا : تردد بعض أفراد العينة فى الإجابة على الاستمارة المقننة ، على الرغم من إيضاح الباحث الميدانى أن استطلاع الرأى يجرى لهدف علمى محض ، وأن بياناته سرية ، لا تستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى (بعض افراد العينة النقابية كنقابة المهن السينمائية مثلا كانت إجابتهم أن الاستمارة تبدو لهم كاستجواب يصعب عليهم الإجابة عليه) .

رابعا : تواجد رد فعل سلبى أو متردد لدى بعض أفراد العينة ، سجله الباحث الميدانى على أنه يرجع إلى عدم الثقة فى نوايا إجراء الحوار الوطنى ، أو تصديق حدوثه أساسا ، أو العمل بالرأى الذى يبديه المبحوث فى الاستمارة (مثل قول البعض للباحث الميدانى : "إنه لا يحدث شئ مما سوف نقول رأينا بصدده حتى فى حالة إقامة الحوار الوطنى" . كما ذكر آخر "أنه هناك خوفا أو ترددا من الإجابة على الاستخبار لأن تطبيقه يتطلب كتابة رأيه بخطه") ، وأحيانا يرجع التردد فى الاستجابة على الاستخبار لعدم رغبة بعض أفراد العينة فى التحدث عن السياسة أو عن أى شئ يتعلق بالحكومة ، أو لعدم اقتناعهم بأن الحكومة ستضع نتائج الاستخبار فى اعتبارها أو حتى تهتم بنتائجه .

خامسا : مواجهة بعض التعقيدات الإدارية ، مما من شانه أن يعوق الباحث

عن مقابلة أفراد العينة . ففى بعض الحالات كان الباحث يترك الاستمارة للسكرتارية الإدارية لتسهيل المقابلة الفعلية والحصول على الاستخبار ، وفى هذه الحالة يترك مع الاستمارة خطابا رسميا من المركز بأهمية استجابته وورقة إرشادات تفى بضرورة اتباع الإرشادات المدونة فى الاستخبار .

وبالرغم من هذه الصعوبات ، فإن كفاءة الباحثين وجديتهم ساعدتا على تحقيق ما طلب منهم بقدر المستطاع .

نتائج الاستطلاع

وتجدر الإشارة إلى أن هيئة البحث قد قدمت لرئيس لجنة الإعداد للحوار موجزا للنتائج الرئيسية التى أسفر عنها الاستطلاع حتى يكون تحت بصر اللجنة قبل انعقاد الجلسات .

إن المحاور الأساسية التى ستعرض من خلالها نتائج الاستطلاع هى كما يلى :

اولا : اهمية الحوار واهدافه وبدائله والمشاركين فيه

عنينا فى هذا المحور بمعرفة آراء أفراد العينة (٩١٢) فيما يتعلق بأهمية إجراء حوار وطنى فى مصر ، والهدف من إجرائه ، ونوعية البدائل التى يمكن تبنيها ، والأطراف التى ينبغى أن تشارك فى الحوار الوطنى . لذا فقد وجهنا سؤالا لأفراد العينة ، هو : "هل ترى أهمية لإجراء "حوار وطنى" فى مصر فى الوقت الحالى؟" . أجاب بنعم ٨١٣ فردا من أفراد العينة ، بنسبة ٨٩٫١٪ ، وأجاب بلا ٩٩ فردا ، بنسبة ١٠٫٩٪ . وبالنظر إلى نتائج هذا السؤال على مستوى فئات العينة ، نجد أن الموافقة على أهمية إجراء حوار وطنى فى مصر فى الوقت الحالى

قد جاءت من إجابات كافة الفئات ، وكذا توزعت الإجابات بالرفض .

كما تبين النتائج أن غالبية فئات العينة أجابت بأهمية إجراء الحوار . وتبلغ نسبة أفراد عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى ممن أجابوا بالموافقة ٩٨ر٨٪ ، تليها عينة ممثلى جمعيات رجال الأعمال ، ٩٥٪ ، وكذا عينة ممثلى القوى السياسية المحجوبة عن الشرعية ، ٩٤ر٦٪ ، ثم نوادى هيئات التدريس ، ٩١ر٢٪ ، واتحادات الطلبة ، ٩٠ر٨٪ ، وقيادات الأحزاب السياسية ، ٨٩ر٥٪ ، ومراكز البحوث ، ٨٩ر٣٪ ، وأساتذة الجامعات ، ٨٩ر٢٪ ، وقيادات النقابات المهنية ، ٨٧ر٥٪ . وتقل النسبة بعض الشئ فى الحالات الأخرى لتصل إلى ٨٣ر٣٪ بين أفراد عينة علماء الدين الإسلامى ، و٧٦ر٨٪ بين أفراد عينة الإعلاميين والصحفيين والكتاب . وقد تلا هذا السؤال سؤال آخر وجهناه لأفراد عينة الاستطلاع لمعرفة الأسباب التى ترجع إليها إجاباتهم بالموافقة أو الرفض على أهمية إجراء الحوار . وقد ظهر لنا العديد من الأسباب التى يرجع إليها إجابة غالبية أفراد العينة (٨١٣) بأهمية إجراء الحوار الوطنى فى مصر فى الوقت الحالى .

وأكثر الأسباب التى ذكرها أفراد عينة النخبة بفئاتها المتعددة ترددا هو : إتاحة الفرصة لكل القوى السياسية لإبداء الرأى بشأن القضايا المختلفة . فقد كان أكثر الأسباب ترددا بين أفراد عينة الإعلاميين والصحفيين والكتاب ، ٣٤ر٩٪ ، وبين أفراد عينة قيادات الأحزاب السياسية ، ٣٣ر٣٪ ، وكذا بين أفراد عينة مراكز البحوث ، ٣٢٪ ، وبين أفراد عينة اتحادات الطلبة ، ٢٩ر٨٪ ، وبين أفراد عينة قيادات النقابات المهنية ، ٢٣ر٤٪ ، وبين أفراد عينة نوادى هيئة التدريس ، ١٩ر٤٪ . وجاء هذا السبب فى المرتبة الثانية بين أفراد عينة ممثلى القوى المحجوبة عن الشرعية ، ١٧ر١٪ ، وبين أفراد عينة أساتذة الجامعات ، ٢٥ر٧٪ .

وهنا يجدر بنا إبراز أن السبب الأول الذى ذكره أفراد العينتين الأخيرتين هو : تحديد ومواجهة تفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، وقد ورد بين أفراد عينة ممثلى القوى السياسية المحجوبة عن الشرعية بنسبة ٥١٫٤٪ ، وبين أفراد عينة أساتذة الجامعات بنسبة ٢٦٫٢٪ ، وبين أفراد عينة مراكز البحوث بنسبة ٣٢٪ ، وبين أفراد عينة قيادات النقابات المهنية بنسبة ٢٣٫٤٪ ، وبين أفراد عينة نوادى هيئات التدريس بنسبة ١٩٫٤٪ . وورد كسبب ثان بين أفراد عينة قيادات الأحزاب السياسية بنسبة ٢٩٫٤٪ ، وبين الإعلاميين والصحفيين والكتاب بنسبة ٢٣٫٣٪ ، وبين ممثلى جمعيات رجال الأعمال بنسبة ٢١٫١٪ . وتجدر الإشارة إلى أن "تضييق الفجوة بين رؤى كافة القوى وتحقيق الإجماع القومى" هو أول الأسباب التى وردت لدى غالبية أفراد عينة ممثلى جمعيات رجال الأعمال ، بنسبة ٥٢٫٦٪ ، وكذلك بين أفراد عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى ، بنسبة ٢٨٫٨٪ . ومن الأسباب الأخرى التى وردت فى إجابات أفراد العينة التى أكدت على أهمية الحوار الوطنى : حفظ الأمن والاستقرار الداخلى ، وزيادة المشاركة الشعبية والخروج عن السلبية وعدم الانتماء ، ووضع استراتيچية قومية شاملة والتخطيط المستقبلى ، وعجز الحكومة عن حل مشكلات الأمة وضرورة مشاركة أطراف أخرى ، ومواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية .

ورفض ٩٩ فردا بنسبة ١٠٫٩٪ من افراد العينة فكرة إجراء الحوار الوطنى فى مصر فى الوقت الحالى .

ويجدر التنويه هنا إلى ندرة الآراء التى ذكرت فى هذا السياق ، وعدم بروز أى وزن مرتفع للأسباب المذكورة . وهذا قد يرجع إلى انخفاض نسبة الرافضين لأهمية إجراء الحوار الوطنى . وقد يرجع – أيضا – إلى عدم انتشار سبب بعينه بين إجابات أفراد العينة . وقد تمثلت هذه الأسباب القليلة فى : عدم توافر مناخ

ديمقراطى سليم (وورد لدى ٧ من أفراد عينة الإعلاميين و ٤ من أفراد عينة اتحادات الطلبة و ٣ من أفراد عينة قيادات الأحزاب السياسية) ، وأن الحوار مجرد إجراء شكلى لن يسفر عن تعديلات (وورد لدى ٦ من أفراد عينة أساتذة الجامعات و ٥ من أفراد عينة اتحادات الطلبة و ٤ من أفراد عينة الإعلاميين والصحفيين والكتاب) .

وقد حرصنا على توجيه سؤال لمن أجاب بلا على أهمية إجراء حوار وطنى فى مصر فى الوقت الحالى ، وهو : ما البديل الذى تراه أكثر جدوى من إجراء حوار وطنى ؟ وقد اتضح من الإجابات أن أكثر بديل اختاره أفراد عينة النخبة ممن أجابوا بالرفض على أهمية إجراء حوار وطنى فى مصر فى الوقت الحالى ، هو تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم ممثلين للأحزاب والقوى السياسية فى المجتمع (وورد لدى ٣٩ فردا من أفراد العينة المذكورة ، بنسبة ١ر٤١٪ . ١٤ فردا منهم من فئة أساتذة الجامعات ، و ٨ أفراد من فئة الإعلاميين والصحفيين والكتاب ، و ٧ من اتحادات الطلبة ، و ٤ أفراد من عينتى قيادات الأحزاب السياسية وقيادات النقابات المهنية ، وفرد واحد من ممثلى جمعيات رجال الأعمال وممثلى القوى المحجوبة عن الشرعية وممثلى مراكز البحوث . أما البديل الثانى الذى طرح كبديل لإجراء حوار وطنى ، فهو أن تقدم الأحزاب مطالبها لرئيس الدولة وللمؤسسات الدستورية . فقد ذكره ١٦ فردا من أفراد العينة ممن أجابوا بالرفض على أهمية إجراء حوار وطنى ، بنسبة ٨ر١٦٪ . وكان أكثر ظهورا لدى أفراد عينة أساتذة الجامعات (٥ أفراد) واتحادات الطلبة (٧ أفراد) .

ووردت بدائل أخرى بقدر ضئيل لدى ٤٠ فردا من أفراد العينة تضمنت : إصلاح السياسات والمؤسسات ، وتعديل الدستور وانتهاء العمل بالقوانين الاستثنائية ، وإجراء انتخابات برلمانية حرة ، وإجراء استفتاء شعبى على القضايا

المهمة والمسار الوطنى الحالى ، وإصلاح النظام الحزبى إلى جانب ورود إجابات لا ترتبط بالسؤال .

وقد حرصنا على معرفة الهدف الرئيسى من الحوار الوطنى من وجهة نظر أفراد العينة الكلية . لذا فقد سئل أفراد العينة (٩١٢) : ما الهدف الرئيسى من الحوار الوطنى فى رأيك ؟

واتضح أن غالبية أفراد عينة النخبة قد ذكرت أن الهدف الرئيسى من الحوار الوطنى هو الوصول إلى حد أدنى من الإجماع الوطنى حول تشخيص المشكلات وطرق حلها ٣ر٧٠٪ . وقد توافر ذكره كهدف رئيسى بين إجابات كافة فئات عينة النخبة ، فبلغ ١ر٨٢٪ بين إجابات عينة مراكز البحوث ، و٨٠٪ بين أفراد عينة ممثلى جمعيات رجال الأعمال ، و ٨ر٧٨٪ بين أفراد عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى ، و ٥ر٧٣٪ بين أفراد عينة نوادى هيئات التدريس ، و٧٣٪ بين أفراد عينة ممثلى القوى السياسية المحجوبة عن الشرعية ، ٤ر٧٢٪ بين أفراد عينة قيادات النقابات المهنية . وذكره أفراد عينة أساتذة الجامعات بنسبة ٢ر٧٠٪ ، وورد فى إجابات عينة الإعلاميين والصحفيين والكتاب بنسبة ٥ر٦٨٪ ، وفى عينة قيادات الأحزاب السياسية بنسبة ٤ر٦٨٪ ، وفى عينة علماء الدين الإسلامى بنسبة ٦ر٦٦٪ ، وفى عينة اتحادات الطلبة بنسبة ٨ر٦٤٪ .

بينما انخفض ورود هدف آخر مؤداه : الاتفاق على طرق التعاون بين الحزب الحاكم والأحزاب والقوى السياسية ، وقد ورد بنسبة ٧ر٢١٪ ، وقد بلغ ٥ر٢٤٪ بين إجابات أفراد عينة أساتذة الجامعات ، وبلغ ٣١٪ بين إجابات عينة اتحادات الطلبة ، وبلغ ٥ر٢٣٪ بين إجابات أفراد عينة نوادى هيئات التدريس . وانخفض وروده لدى بقية فئات العينة . وقد ذكر أفراد العينة الكلية هدفا رئيسيا آخر تضمن ما يلى من الأهداف بنسبة ٨٪ فقط ، وهو : كسب الجماهير وتشجيع المشاركة

الشعبية ، الاتفاق على إجراء إصلاح سياسى واقتصادى ، وضع أهداف استراتيجية ، مقاومة الإرهاب .

وعندما سألنا أفراد العينة الكلية : هل هناك قوى سياسية ، بالإضافة إلى الأحزاب السياسية ، ترى اشتراكها فى الحوار ؟ أجاب ٢ر٨٠٪ منهم بنعم ، مقابل ٨ر١٩٪ ذكروا أنهم يرفضون اشتراك قوى سياسية أخرى ، بالإضافة إلى الأحزاب ، فى الحوار . وتوزعت إجابات أفراد عينة النخبة على الفئات المختلفة . ويتضح لنا ، من استقراء نتائج الإجابات ، أن غالبية فئات عينة النخبة توافق على اشتراك قوى سياسية ، بالإضافة إلى الأحزاب السياسية ، فى الحوار الوطنى .

وطرحنا على افراد العينة ممن وافقوا على اشتراك قوى سياسية مع الأحزاب السياسية فى الحوار سؤالا ، هو : ما هى هذه القوى السياسية ؟ ومن تحليل البيانات الواردة فى الإجابات ، يبدو أن القوى السياسية الأكثر تكرارا هى القوى المحجوبة عن الشرعية (التيار الإسلامى والشيوعيون) . فقد وردت هذه الاجابة بين أفراد عينة ممثلى القوى السياسية المحجوبة عن الشرعية بنسبة ٥ر٩٤٪ ، وبين أفراد عينة قيادات النقابات المهنية بنسبة ٣ر٥٤٪ ، وبين أفراد عينة نوادى هيئات التدريس ٨ر٥٣٪ . وبين أفراد عينة الاعلاميين والصحفيين والكتاب بنسبة ٥ر٥١٪ ، بينما جاءت بنسبة ٣٤٪ بين إجابات عينة قيادات الاحزاب السياسية ، و٣٢٪ بين إجابات عينة مراكز البحوث ، وبلغت ٨ر٣١٪ بين أفراد عينة اتحادات الطلاب . وانخفض ورودها لدى بقية فئات العينة .

وظهرت النقابات المهنية والعمالية كثانى قوى سياسية مقترحة للاشتراك فى الحوار الوطنى . فجاءت لدى عينة أعضاء مجلس الشعب والشورى بنسبة ٣ر٧٠٪ ، وفى عينة قيادات النقابات المهنية بنسبة ٣ر٤٤٪ ، ولدى علماء الدين

الإسلامى بنسبة ٥٠٪ ، وفى عينة نوادى هيئات التدريس بنسبة ٦ر٣٤٪ ، وعينة أساتذة الجامعات بنسبة ٢ر٢٤٪ ، وعينة ممثلى جمعيات رجال الأعمال بنسبة ٣ر٣٣٪ ، وعينة قيادات الأحزاب السياسية بنسبة ٣٢٪ ، وفى عينة مراكز البحوث بنسبة ٢٨٪ ، وفى عينة الاعلاميين والصحفيين والكتاب بنسبة ١ر٢٢٪ .

كما وردت قوى سياسية أخرى من منظور رأى أفراد عينة النخبة لتشارك فى الحوار ، مع الأحزاب ، مثل الجامعات ومراكز البحوث . وقد وردت بخاصة فى إجابات أساتذة الجامعات ، فقد ذكرها ٦٤ فردا من أفراد عينة أساتذة الجامعات ، بنسبة ٦ر٢٣٪ . كما ذكرها ٢٤ عضوا من عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى ، بنسبة ٥ر٣٧٪ ، ووردت لدى ٧ من أفراد عينة نوادى هيئات التدريس بنسبة ٩ر٢٦٪ ، و٤ من علماء الدين الإسلامى ، بنسبة ٦ر٦٦٪ .

ونلحظ أن الشخصيات العامة - من مفكرين ومستقلين - قد وردت كقوى سياسية تشارك فى الحوار . فجاءت لدى عينة مراكز البحوث بنسبة ٣٦٪ لتمثل أكثر هذه القوى السياسية المذكورة لدى هذه الفئة من العينة . كما وردت لدى عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى بنسبة ٨ر٣٢٪ ، وعينة قيادات الأحزاب السياسية ، بنسبة ٣٠٪ . ووردت أيضا التنظيمات الشعبية (للفلاحين ، والمرأة ، والجمعيات الأهلية وغيرها) لدى أفراد عينة ممثلى جمعيات رجال الأعمال ، بنسبة ٣ر٣٣٪ ، كما وردت لدى عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى ، بنسبة ٧ر١٨٪ . وتهبط النسبة إلى حد كبير لمن أجابوا بقوى سياسية أخرى مثل اتحادات الطلاب والشباب ، والأزهر وعلماء الدين ، والمجالس المحلية ، والمسيحيين ، والناصريين ، واليسار ، وأعضاء مجلسى الشعب والشورى ، والوزارات بأنواعها ، وكل من له القدرة على الحوار .

وفى سؤال آخر لأفراد العينة الكلية حرصنا على معرفة الأطراف التى يجب

أن تشارك فى الحوار (بحيث يختار إجابة واحدة) .

ومن استقراء النتائج يتضح لنا أن أكثر الأطراف التى يجب أن تشارك فى الحوار ، ووردت فى إجابات أفراد عينة النخبة ، هى : الأحزاب ، والقوى السياسية ، والنقابات ، ونوادى هيئات التدريس ، والشخصيات العامة ، وذلك بنسبة ٧٧٪ . ولم نكتف بتحديد أفراد العينة للأطراف التى ينبغى أن تشارك فى الحوار ، فحرصنا على الاستفسار عن الشروط الأساسية التى ترى ضرورة توافرها فى الأطراف المدعوة للمشاركة فى الحوار غير الأحزاب السياسية . فجاءت الإجابات موضحة أن غالبية أفراد عينة النخبة قد حددت الشروط التى ينبغى توافرها فى الأطراف المشاركة فى الحوار . وذكرت ، فى هذا الصدد ، ضرورة القبول بمبادئ وقواعد النظام الدستورى ، ورفض العنف كوسيلة للتغيير ، بنسبة ٤٤٫٣٪ ، وضرورة رفض العنف كوسيلة للتغيير بنسبة ٢٨٫٣٪ ، وضرورة القبول بمبادئ وقواعد النظام الدستورى بنسبة ١١٫٢٪ . بينما وردت شروط أخرى بنسبة ١٦٫٢٪ ، وتضمنت : النزاهة ، والحيدة ، وفهم مشكلات المجتمع والصالح العام ، والاقتناع بجدوى الحوار ونتائجه ، والقدرة على صياغة قرارات ، والثقل الشعبى ، وقبول الديمقراطية والتعددية ، واحترام الأديان السماوية والشريعة الإسلامية) .

ثانيا : الجوانب الإجرائية والموضوعية فى الحوار

تضمن الاستطلاع العديد من الأسئلة التى تطرح آراء وتصورات كافة فئات النخبة لنوعية الجوانب الإجرائية والموضوعية فى الحوار . فبرز منها الأسئلة التالية : ما الشكل الأكثر ملاءمة لتنظيم الجوانب الإجرائية للحوار ؟ هل ترى أن ثمة حاجة لوجود ضمانات مسبقة لجدية الحوار كما ترى أحزاب وقوى المعارضة ؟ ،

ولماذا ؟ ، وما هذه الضمانات ؟ ، وكيف يتم اختيار الأعضاء الذين يشاركون فى الحوار ؟

وقد جاءت إجابات أفراد العينة الكلية على السؤال المتعلق بالشكل الأكثر ملاءمة لتنظيم الجوانب الإجرائية للحوار ، تفيد أن غالبية أفراد عينة النخبة بفئاتها المتعددة - بنسبة ٦٩٫٣٪ - ذكرت أن الشكل الأكثر ملاءمة لتنظيم الجوانب الإجرائية للحوار هو لجنة تضم ممثلين للأحزاب والقوى السياسية والنقابات والشخصيات العامة . بينما تنخفض التكرارات التى ذكرت أشكال اللجان الأخرى المقترحة . فقد انخفضت إلى ١٢٫٦٪ بالنسبة لاختيار لجنة من الشخصيات العامة والمستقلة والمحايدة ، وإلى ٨٫٦٪ لاختيار لجنة تضم ممثلى الأحزاب والقوى السياسية الأخرى ، وإلى ٤٪ لاختيار لجنة تضم ممثلى الأحزاب السياسية المرخص بها ، بالإضافة إلى أشكال لجان أخرى ذكرها أفراد العينة بنسب ٥٫٥٪ .

وعندما تساءلنا عن مدى الحاجة لوجود ضمانات مسبقة لجدية الحوار كما ترى أحزاب وقوى المعارضة ، افاد ٦٤٫٣٪ من أفراد العينة بضرورة وجود ضمانات مسبقة ، بينما رفض ذلك ٣٥٫٧٪ . وبسؤال الموافقين عن الأسباب التى يرجع إليها تأييدهم ، أفادوا بأسباب متعددة .

واتضح أن السبب الذى يرجع إليه ضرورة وجود ضمانات للحوار هو عدم إضاعة الوقت . وقد أكدت عليه إجابات عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى بنسبة ٢١٫٧٪ ، وعينة أساتذة الجامعات بنسبة ٣٥٫٤٪ ، وعينة مراكز البحوث بنسبة ٣٤٫٨٪ ، وعينة اتحادات الطلبة بنسبة ٣٠٪ ، وقيادات النقابات المهنية بنسبة ٣١٫٨٪ ، وعينة علماء الدين الاسلامى بنسبة ٦٠٪ ، وعينة ممثلى القوى السياسية المحجوبة عن الشرعية بنسبة ٣٣٫٣٪ ، وعينة نوادى هيئات التدريس

بنسبة ٣٧٪ ، وعينة ممثلى جمعيات رجال الأعمال بنسبة ٣٧٫٥٪ . وتمثل السبب الثانى فى ضمان تنفيذ التوصيات . وقد ورد فى إجابات عينة قيادات الأحزاب السياسية بنسبة ١٩٫٥٪ ، وعينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى بنسبة ٢٩٫٣٪ ، وعينة أساتذة الجامعات بنسبة ١٩٫٤٪ ، وعينة مراكز البحوث بنسبة ٣٠٫٤٪ ، وعينة اتحادات الطلبة بنسبة ٢٥٪ ، وقيادات النقابات المهنية بنسبة ٨٨٪ ، وعينة الاعلاميين والصحفيين والكتاب بنسبة ٣٩٪ ، ونوادى هيئات التدريس بنسبة ٤٠٫٧٪ ، وممثلى جمعيات رجال الأعمال بنسبة ٢٥٪ . وأشار لانعدام الثقة فى الحكومة عينة قيادات الأحزاب السياسية بنسبة ٣٦٫٦٪ ، وعينة الاعلاميين والصحفيين والكتاب بنسبة ٣٢٫٩٪ ، وعينة ممثلى القوى السياسية المحجوبة عن الشرعية بنسبة ٣٠٫٥٪ . ووردت أسباب أخرى ، بتكرارات أقل ، منها إتاحة فرصة التعبير عن الرأى ، وإرضاء النفوس ، وتدعيم الأمن داخل الحوار . وتساءلنا أيضا : ماهذه الضمانات ؟

وكانت أكثر الضمانات ورودا لدى أفراد عينة النخبة (ممن أجابوا بضرورة وجود ضمانات مسبقة لجدية الحوار الوطنى) هى العلانية ، حيث وردت بنسبة ٥٨٫٥٪ لدى عينة قيادات الأحزاب السياسية ، وبلغت ٤٤٫١٪ بين إجابات عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى ، و٣٩٫١٪ بين إجابات عينة مراكز البحوث ، و٣٣٫٣٪ بين إجابات عينة ممثلى القوى السياسية المحجوبة عن الشرعية ، و٢٣٫٢٪ بين إجابات الاعلاميين والصحفيين والكتاب ، و٢٢٫٧٪ بين إجابات قيادات النقابات المهنية ، و٢٢٫٢٪ بين إجابات عينة نوادى هيئات التدريس ، و٢٠٫٨٪ بين إجابات عينة اتحادات الطلبة ، و١٨٫٨٪ بين إجابات عينة أساتذة الجامعات .

وجاء فى المرتبة الثانية ضمان بالتزام حكومى مسبق بتنفيذ نتائج الحوار .

وورد لدى عينة الاعلاميين والصحفيين والكتاب بنسبة ٤ر٣٥٪ . وذكره أفراد عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى بنسبة ٤ر٣٠٪ . وممثلو القوى السياسية المحجوبة بنسبة ٨ر٢٧٪ ، وأساتذة الجامعات بنسبة ٢ر٢٢٪ ، وقيادات الاحزاب السياسية بنسبة ٩ر٢١٪ ، وقيادات النقابات المهنية بنسبة ٢ر١٨٪ ، واتحادات الطلبة بنسبة ٧ر١٦٪ . وورد فى المرتبة الثالثة ضرورة وجود ضمانات قانونية وسياسية . وظهر فى إجابات أعضاء مجلسى الشعب والشورى بنسبة ١ر٤٤٪ . وبين إجابات ممثلى القوى السياسية المحجوبة عن الشرعية بنسبة ٧ر٤١٪ ، واتحادات الطلبة بنسبة ٢٥٪ ، والاعلاميين والصحفيين والكتاب بنسبة ٣ر١٨٪ ، ومراكز البحوث بنسبة ٤ر١٧٪ ، وقيادات النقابات المهنية بنسبة ٧ر١٦٪ ، وأساتذة الجامعات بنسبة ١٦٪ .

كما ورد ضرورة التمثيل المتوازن لكافة القوى السياسية ، كضمان مسبق لجدية الحوار ، لدى عينة ممثلى القوى السياسية المحجوبة عن الشرعية بنسبة ٧ر٤١٪ . وذكرته أيضا عينة قيادات النقابات المهنية بنسبة ٨ر٣١٪ ، والاعلاميين والصحفيين والكتاب بنسبة ٥ر١٩٪ ، ومراكز البحوث بنسبة ٧ر٢١٪ ، وأساتذة الجامعات بنسبة ٣ر١٥٪ . ووردت ضمانات أخرى بتردد أقل ، هى : الحياد الحكومى والأمنى ، وحضور رئيس الجمهورية لجلسات الحوار ، وضمانات أخلاقية ، وإشراف دولى ، ولجنة من صفوة المصريين للإشراف ، واشتراك الأحزاب فقط فى الحوار .

ثالثا : رؤية النخبة للقضايا الأساسية المبتغى إدراجها فى الحوار

بناء على مناخ الرأى السائد بخصوص الحوار الوطنى ، ظهر أن هناك جدلا فكريا على الساحة السياسية فيما يتعلق بالقضايا الأساسية التى يجب إدراجها

فى الحوار . لذا فقد اهتممنا بطرح عدد من الأسئلة التى تلقى الضوء على مختلف الآراء لدى فئات متعددة من النخبة المصرية . ووضعنا سؤالا ، هو : هل ترى أن هناك قضية رئيسية واحدة يمكن أن يقتصر عليها الحوار ؟

وجاءت الإجابات لتفيد بأن ٢ر٦٠٪ من أفراد العينة الكلية قد رفضت أن تكون هناك قضية واحدة يقتصر عليها الحوار . بينما وافق نسبة ٨ر٣٩٪ من أفراد العينة على أن يقتصر الحوار الوطنى على قضية واحدة . ووجهنا سؤالا لأفراد العينة الذين اجابوا بالموافقة على أن يقتصر الحوار على قضية واحدة (٣٥٧) .

وتبين أن قضية الإصلاح الدستورى والسياسى قد احتلت المقدمة ، حيث وردت لدى ٦ر٤٩٪ من أفراد العينة (٣٥٧) الذين وافقوا على أن يقتصر الحوار على قضية واحدة ، تليها قضية الإصلاح الاقتصادى التى وردت فى إجابات ٦ر١٧٪ من أفراد هذه العينة . ثم قضية الفساد ، ووردت بنسبة ٦ر١٢٪ . كما وردت قضية الأمن القومى بنسبة ٦ر٥٪ ، والقضية السكانية بنسبة ٦ر٣٪ ، وقضايا أخرى لم تتجاوز نسبة ٩ر١٠٪ . وكما أوضحنا ، فإن غالبية أفراد العينة الكلية قد رفضت أن تكون هناك قضية واحدة يقتصر عليها الحوار . ونؤكد هنا أيضا على أن النتائج قد أبرزت أهمية أن تكون المشكلات الاجتماعية ضمن قضايا الحوار . فقد سألنا أفراد العينة الكلية (٩١٢) : هل ترى أن يشمل الحوار مشكلات اجتماعية تجابه المجتمع فى الوقت الراهن ؟ واتضح أن أغلبية أفراد العينة الكلية (٩ر٩٢٪) قد وافقت على أن يشتمل الحوار على المشكلات الاجتماعية ، بينما أجاب بالرفض نسبة لاتتجاوز ١ر٧٪ . فسألنا الموافقين : ماهى هذه المشكلات ؟ فجاءت الإجابات موضحة أن البطالة هى المشكلة الاجتماعية الأولى التى وردت فى إجابات غالبية الموافقين على أن تكون المشكلات الاجتماعية

التى تجابه المجتمع فى الوقت الراهن ضمن قضايا الحوار الوطنى . فقد وردت بنسبة ٩١٫٦٪ . واحتل العنف المرتبة الثانية بنسبة ٧٤٫١٪ ، ثم مشكلة التعليم بنسبة ٧١٫٥٪ ، تليهـا الإسكان بنسبة ٥٤٫٩٪ ، ثم المشكلة السكانيـة بنسبة ٤٩٫٧٪ .

رابعا: النتائج المتوقعة لما يسفر عنه الحوار الوطنى

لم يغفل الاستطلاع الاستفسار عن أهم النتائج التى يمكن أن يسفر عنها الحوار الوطنى . وكان ابرز ما توقعه أفراد العينة هو إصدار وثيقة تتضمن الدعوة للبدء بالإصلاح السياسى وإجراء انتخابات عامة ، بعد تعديل القوانين المنظمة للعملية السياسية ، وذلك بنسبة ٦٣٫٦٪ ، يليه توقع إصدار توجيهات محددة تلتزم بها كافة أطراف الحوار بما فيها الحكومة بنسبة ٤٤٫٤٪ . كما ورد توقع بإصدار بيان عام يتضمن مجموعة من التوصيات ، بنسبة ١٢٫٦٪ . ووردت توقعات أخرى ، لم تتجاوز ١٠٫١٪ ، منها إصدار توصيات بحلول واقعية للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى يعانى منها المجتمع ، والتوصية بتطبيق الشريعة الإسلامية . وقال البعض أن الحوار لن يسفر عن شئ .

وهذا يفيد بأن غالبية أفراد عينة النخبة تتوقع أن يسفر الحوار الوطنى عن نتائج إيجابية ملموسة ، وليس مجرد إصدار توصيات .

الخاتمة

يتيح هذا الاستطلاع لفئات النخبة المتنوعة الاتجاهات السياسية أن تصل إلى السلطة السياسية آراؤهم حول قضية محورية ساخنة ، هى قضية الحوار الوطنى ، وذلك بدون أية عوائق من تنظيمات سياسية أو جماعات ضغط . ويشير الاستطلاع إلى أن مصر تسير نحو الترسيخ الديمقراطى ، حيث يسمح بحرية الرأى والتعبير ، سواء على صفحات الجرائد ، أو بالإجابة على أسئلة هذا الاستخبار ، من منطلق أن استطلاع الرأى هو أداة ديمقراطية وشكل للمشاركة السياسية .

ومن واقع نتائج هذا الاستطلاع يمكننا أن نستخلص آراء النخبة بفئاتها المتعددة بعيدا عن التهويل أو التهوين .

فإن غالبية فئات العينة قد اتفقت على أهمية إجراء الحوار الوطنى فى مصر فى الوقت الحالى ، وذلك لإتاحة الفرصة لكل القوى السياسية لإبداء الرأى بشأن القضايا المختلفة . كما اتفقت على أن الهدف الرئيسى من الحوار هو الوصول إلى حد أدنى من الإجماع الوطنى حول تشخيص المشكلات وطرق حلها .

وقد ابرز الاستطلاع اكثر الأسباب تردد لرفض إقامة الحوار الوطنى . وكانت عدم توافر مناخ ديمقراطى سليم ، واختيار تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم ممثلين للأحزاب والقوى السياسية فى المجتمع ، وتصور ان تكون القوى التى تشارك فى الحوار هى الأحزاب والقوى السياسية والنقابات ونوادى هيئات التدريس والشخصيات العامة . على أن تقبل بمبادئ وقواعد النظام الدستورى ، وترفض العنف . وأن الشكل الأكثر ملاءمة لتنظيم الجوانب الإجرائية للحوار هو لجنة تضم ممثلين للأحزاب والقوى السياسية والنقابات والشخصيات العامة .

كما أن الغالبية قد أكدت على ضرورة وجود ضمانات مسبقة للحوار ، لعدم

إضاعة الوقت ولضمان تنفيذ التوصيات ، وتصورت أن الضمانات لجدية الحوار هى العلانية ، والتزام حكومى مسبق بتنفيذ نتائج الحوار .

واتفقت معظم الآراء على ألا تكون هناك قضية واحدة يقتصر عليها الحوار ، مما يعكس المنظور الشامل لقضايا مصر المستقبل . كما ظهر اتفاق على أن تكون المشكلات الاجتماعية ، وبخاصة البطالة ، ثم العنف والتعليم والإسكان والمشكلة السكانية ، ضمن قضايا الحوار الوطنى . أما القلة ممن أجابوا بالاقتصار على قضية واحدة ، فقد وقع اختيارهم الاساسى على الإصلاح الدستورى والسياسى . وانخفض عدد من ذكر منهم الإصلاح الاقتصادى وقضايا الفساد والأمن القومى والقضية السكانية كقضية واحدة للحوار .

وكانت ابرز توقعات عينة النخبة ، إصدار وثيقة تتضمن الدعوة للبدء بالإصلاح السياسى ، والدعوة لإجراء انتخابات عامة بعد تعديل القوانين المنظمة للعملية السياسية .

وقد نتج بالفعل عن الحوار الوطنى إصدار وثيقة ، تضمنت عرضا كاملا لأهم القضايا التى اتفق عليها حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وبناء على حصيلة الحوار أصدر رئيس الجمهورية قرارات بقوانين لتغيير بعض الأوضاع التى اتفقت عليها الآراء فى جلسات الحوار الوطنى . فقد تضمنت قراراته تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية ، وتعديل قانون المدعى الاشتراكى بشأن حماية القيم من العيب .

Abstract

ELITE OPINION
TOWARDS THE "NATIONAL DIALOGUE"

Nagwa Khalil

This article summarizes the opinion poll of the elite towards the "national dialogue". The survey was conducted during February-May 1994. It explored three major topics:
1. The importance of the "national dialogue", its goals and procedures.
2. The basic issues which should be discussed.
3. The results expected from the dialogue.

The sample was composed of 912 individuals selected from different categories of the Egyptian "elites".

The results of the poll are presented and analysed.

البرامج الدينية فى التليفزيون المصرى

تحليل مضمون الرسالة الإعلامية

نجوى الفوال *

يعد هذا البحث واحدة من سلسلة من البحوث التى تسعى إلى دراسة البرامج الدينية فى التليفزيون المصرى دراسة متكاملة . وهى تبدأ بتحديد خصائص الرسالة الإعلامية الدينية المتضمنة فيها شكلا ومضمونا ، ثم دراسة القائمين بالاتصال فى هذا المجال ، وأخيرا تتناول موقف الجمهور المتلقى منها . ويقدم هذا المقال تلخيصا لأهم نتائج التقرير الخاص بالمرحلة الأولى ، التى تنصب على تحليل مضمون الخطاب الدينى المتضمن فى تلك البرامج ، ومدى مواكبته وتفاعله مع الأحداث والقضايا التى تشغل المجتمع المصرى .

من بين النوعيات المتعددة من البرامج التليفزيونية تشكل البرامج الدينية واحدة من أهم المواد الثقافية التى تبث فى التليفزيون المصرى . وتحتل هذه البرامج موقعا متقدما بين البرامج التى يقبل عليها المشاهد المصرى ، ويحرص على متابعتها ، سواء فى الريف أو الحضر . ولا يسبقها سوى الأفلام الروائية والمسلسلات العربية [1] . ويمكن القول بأن هذه البرامج تكتسب أهميتها من تأصل خاصية التدين فى الشخصية المصرية ، إذ أن المصرى يعيش فى مجتمع عرف الأديان من قديم الزمن . ورغم تعاقب الأديان عليه ، فإن الوعى الدينى ظل يقظا

* خبير أول بقسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٤ .

داخله . [٢] ومن ثم ، فقد احتل الدين موقعا متقدما فى تكوين الفكر والوجدان المصرى ، الأمر الذى دعا أحد المفكرين إلى وصفه بالمحور الأساسى للحياة المصرية منذ عهد الفراعنة وحتى العصور الحديثة [٣] .

وقد استجاب التليفزيون للأهمية التى يعطيها المجتمع المصرى لعقيدته الدينية ، حيث كانت البرامج الدينية من أهم المواد التى تم بثها منذ بدء إرسال التليفزيون المصرى فى يوليو ١٩٦٠ . ويتضح من دراسة تاريخ الإرسال التليفزيونى فى مصر الاهتمام المبكر بالمادة الدينية ، ووضع خطة لتبصير المواطنين بشئون دينهم ، وربط المفاهيم الدينية بمشاكل الحياة المختلفة . وقد بلغت نسبة البرامج الدينية إلى إجمالى إرسال التليفزيون المصرى ٣ر٢٪ فى عام ١٩٦٣ ، ويدخل فى حساب هذه النسبة التلاوات القرآنية فى بداية ونهاية الإرسال على كل من القنوات الثلاث التى كانت تبث فى تلك الفترة . ثم صدر القرار الوزارى رقم ١٦٠ لعام ١٩٦٦ ، والخاص بتنظيم التليفزيون ، فأنشأ – ضمن ما تضمنه – مراقبة خاصة للبرامج الدينية تختص بإعداد وتقديم البرامج التى تكفل توعية المواطنين دينيا ، وتوسيع ثقافتهم ، بتقديم آيات القرآن الكريم والأحاديث والندوات والاحتفالات الدينية المختلفة [٤] . وفى السبعينيات تزايدت المساحة الزمنية المخصصة للبرامج الدينية مقارنة بإجمالى ساعات الإرسال [٥] . واستمر هذا الاتجاه خلال الثمانينيات ، إذ احتفظت المادة الدينية بنفس المساحة على خريطة البث التليفزيونى ، فتراوحت نسبتها بين ٥ر٨٪ (فى ٨٠/١٩٨١) ، و ١ر٩٪ (فى ٨٨/١٩٨٩) [٦] . وإن كانت هذه النسب قد انخفضت فى التسعينيات ، حيث بلغت ٧٪ فقط من إجمالى ساعات الإرسال خلال عام ٩١ – ١٩٩٢م [٧] .

وقد دعت الاعتبارات السابقة إلى اهتمام قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة بدراسة البرامج الدينية فى التليفزيون دراسة متكاملة ، تبدأ بتحديد

خصائص الرسالة الإعلامية الدينية المتضمنة فيها شكلا ومضمونا ، ودراسة القائم بالاتصال فى هذا المجال ، ثم أخيرا تناول موقف الجمهور المتلقى منها .

ويشمل هذا المقال عرضا لنتائج المرحلة الأولى من هذه الدراسة ، التى تنصب على تحليل مضمون البرامج الدينية فى التليفزيون المصرى .

اولا : هدف البحث وتساؤلاته

يسعى البحث ، فى المرحلة التحليلية لمضمون البرامج الدينية فى التليفزيون المصرى ، إلى تحديد مدى اهتمام هذا الجهاز الإعلامى الرسمى بتلك البرامج ، إلى جانب استكشاف أهم ملامح الخطاب الدينى الذى يتم تقديمه من خلالها ، ومدى مواكبتها وتفاعلها مع مايجرى من أحداث وما يثار من قضايا تشغل المجتمع المصرى .

وانطلاقا من هذا الهدف ، طرح البحث عدة تساؤلات سعى إلى الإجابة عليها ، وهى :

١ - ما مدى الاهتمام الذى تحظى به البرامج الدينية فى خريطة البث التليفزيونى، وذلك من حيث : المساحة التى تحتلها هذه البرامج على الخريطة العامة للبث التليفزيونى ، والموقع بين فترات الإرسال ، وقوالبها وأشكالها ، ومدى مشاركة الجمهور فيها ، ومدى وجود برامج منافسة مذاعة على القناة الأخرى وقت إذاعة البرنامج الدينى ، بالإضافة إلى مدى الالتزام بإذاعة البرنامج الدينى فى موعده طبقا لخريطة البث اليومى .

٢ - ما الأبعاد الأساسية أو المحاور التى ينتظم عليها مضمون البرامج الدينية فى التليفزيون المصرى ؟ وأى الجوانب من الفكر الإسلامى - من عقائد وعبادات ومعاملات ... الخ -يجرى التركيز عليها ؟

٣ - ما ملامح الرسائل الإعلامية التى قصد القائم بالاتصال نقلها إلى المشاهدين عبر هذه المحاور أو الأبعاد ؟

٤ - ما مدى ارتباط المعالجات المختلفة للبرامج الدينية بأهم الأحداث أو المشكلات أو القضايا المطروحة - خلال فترة البث - فى المجتمع المصرى ؟

ثانيا : أسلوب البحث

تحقيقا لهدف البحث ، وللإجابة على تساؤلاته بطريقة علمية ، تم اللجوء إلى أسلوب تحليل المضمون - بشقيه الكمى والكيفى - ، وذلك باعتباره أسلوبا للبحث يحد من غموض المادة وتحيز الدارس إلى حد كبير(٨) . وإذا كان الوصول إلى هذا المستوى من التحليل لا يتأتى بدون المزج بين إمكانات التحليل الكمى للمضمون - التى تمكن من الدقة والموضوعية العلمية من جانب - وبين إمكانات التحليل الكيفى له - والتى تتيح ثراء البيانات التى يتوصل إليها التحليل (٩) - فإن البحث قد عمد إلى إحداث نوع من التزاوج بين هذين الشقين فى مرحلة تحديد فئات التحليل الكمى ، عن طريق التحليل الكيفى لعينة من البرامج الخاضعة للدراسة .

عينة البرامج التى خضعت للتحليل

اشتملت عينة البرامج الدينية التى خضعت للدراسة على حصر شامل لكل البرامج التى تم بثها خلال دورة تليفزيونية كاملة على القناتين الأولى والثانية ، وهى دورة يناير / مارس ١٩٨٨ . وقد روعى فى اختيار الدورة أن تمثل فترة تخلو من المناسبات الدينية الخاصة (مثل رمضان أو موسم الحج ... الخ) التى قد تتطلب تغييرا استثنائيا فى كم ونوعية البرامج الدينية ، لمواكبة مثل هذه المناسبات ، ومن ثم فقد تعتبر غير ممثلة لهذه البرامج فى الظروف العادية .

وقد بلغ عدد البرامج الدينية التى خضعت للتحليل ١٦ برنامجا خلال شهور الدورة التليفزيونية المدروسة ، منها سبعة برامج على القناة الأولى ، وتسعة على القناة الثانية ، وبلغ مجموع الحلقات التى تم بثها فى هذه الفترة ٣٥٧ حلقة لكل برامج العينة . وقد أعاق انقطاع التيار الكهربائى تسجيل ١٨ حلقة أثناء بثها . كذلك فإن بعض الاعتبارات العملية ومشاكل التطبيق ، بالإضافة إلى عملية المراجعة المكتبية للاستمارات ، قد وصلت بالعدد الإجمالى لحلقات العينة إلى ٣١٧ حلقة .

تحديد فئات التحليل

تم إجراء التجربة الاستطلاعية للبحث اعتمادا على التحليل الكيفى لعينة من البرامج الدينية المسجلة ، بلغ قوامها ٦٠٪ من هذه البرامج ، وتم سحبها بالأسلوب العشوائى المنتظم من كل نوعية من نوعياتها . ثم تلا ذلك تصنيف الأفكار التى تم تجميعها تحت المحاور الرئيسية التى كان قد سبق وضع تصور نظرى لها ، وصياغة استمارة تحليل المضمون فى صورتها النهائية بما يتفق والهدف من البحث من ناحية ، وموضوع البحث وواقع المادة التى ستخضع للتحليل من ناحية أخرى . وقد روعى الحرص على عدم الإدماج بين الأفكار الفرعية فى هذه المرحلة ، وذلك لعدم إغفال أية فكرة تتضمنها هذه البرامج .

وقد تمثلت المحاور الرئيسية للأداة فى الأبعاد التالية : العقائد ، والعبادات ، والمعاملات (المالية) ، والعقوبات الشرعية ، والأحوال الشخصية والمواريث ، والسير والشخصيات ، والقيم والأخلاق والسلوك ، وأصول الحكم وسياسة الرعية ، وعلاقات الأمة الإسلامية الداخلية والخارجية ، والعلوم الإسلامية .

وتحددت وحدة التحليل الرئيسية (السياق) فى الحلقة الواحدة من البرنامج

الدينى ، أما وحدة العد فتمثلت فى الفكرة لقياس مدى تكرار ورودها فى تلك الحلقة . وقد خضعت أداة البحث لإجراءات التقنين من حيث قياس مدى صدقها وثباتها .

وفيما يلى عرض لنتائج البحث فى أقسامه الثلاثة :

القسم الأول : مدى الاهتمام بالبرامج الدينية فى التليفزيون المصرى

تبين قراءة الوثائق الصادرة حول الخطة الإعلامية العامة لاتحاد الإذاعة والتليفزيون أنها قد أبدت – دائما – اهتماما ملحوظا بالثقافة الدينية . فقد وضعت هذه الخطة – باستمرار – الجانب الدينى فى مقدمة ألوان الثقافات المتعددة التى تنقلها القنوات التليفزيونية إلى المواطنين . كما وضع اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، ضمن الأسس العديدة التى تعمل السياسة العامة للإعلام على تحقيقها ، نشر المبادئ والقيم الحضارية والإنسانية للدين الإسلامى (١٠) .

ولكن على مستوى التطبيق الفعلى لهذه التوجهات العامة ، فإن الصورة تختلف تماما . ففى خلال فترة الدراسة كانت نسبة البرامج الدينية لإجمالى ساعات إرسال التليفزيون المصرى بقنواته المختلفة لاتتعدى ٦٥ر٣٪ (١١) .

وإذا انتقلنا إلى نتائج التحليل الكمى لفئات الشكل ، فإنها أيضا تؤكد عدم الاهتمام الكافى بالبرامج الدينية فى التليفزيون المصرى فى فترة الدراسة .

فقد اتضح من دراسة *توزيع برامج العينة على أيام الأسبوع* المختلفة أن هذه البرامج تتوزع تقريبا بمعدل برنامجين يوميا ، فى كل من القناة الأولى والثانية ، إلا أن نتائج *فئة وقت إرسال* البرامج الدينية قد أظهرت أن الغالبية العظمى منها تذاع فى الفترة المسائية (٢٤٩ حلقة بنسبة ٥ر٧٨٪) ، وتليها من حيث التكرار البرامج المذاعة فى الفترة الصباحية (٥٦ حلقة بنسبة ٧ر١٧٪) . أما

البرامج المذاعة فى فترة "الذروة" بالنسبة لكثافة المشاهدة – وهى فترة السهرة – فقد تضاءل عددها إلى ١١ حلقة فقط (بنسبة ٥ر٣٪) ، وكلها حلقات خاصة ببرنامج واحد ، وهو برنامج "العلم والإيمان" .

ومن ناحية أخرى ، أظهرت نتائج فئة *مدة بث البرنامج الدينى* أن الغالبية العظمى من الحلقات تتراوح مدة إرسالها مابين ٥ –١٥ دقيقة (٢٢٥ حلقة ، بنسبة ٧١٪) .

ومن ناحية ثالثة ، وفيما يتعلق *بمكان التسجيل* ، فإن غالبية هذه البرامج أذيعت حلقاتها من داخل استوديوهات التليفزيون المصرى (٢٦٨ حلقة ، بنسبة ٦ر٨٤٪) ، وأن عددا قليلا منها جرى تصويره خارج الاستوديو (٤٩ حلقة) . والنسبة الأغلب من الحلقات المصورة خارج الاستوديو جرى تصويرها داخل المساجد المختلفة (٣٣ حلقة ، بنسبة ٤ر١٠٪) .

وفيما يختص بتصنيف البرامج الدينية طبقا *للقوالب المختلفة للبرامج التليفزيونية* ، فقد اتضح أن غالبيتها جاءت فى شكل حديث مباشر من مقدم البرنامج إلى الجمهور (٢٦٣ حلقة ، بنسبة ٨٣٪) . فى حين بلغ عدد الحلقات المقدمة فى شكل حوار بين أكثر من شخص ، أو فى شكل ندوة ، ٤٤ حلقة ، بنسبة ٩ر١٣٪ فقط . جاءت تسع حلقات فى شكل مجلة مختلفة الفقرات (بنسبة ٨ر٢٪) .

واتفاقا مع النتيجة السابقة ، فإن النسبة الغالبة من حلقات البرامج الدينية المحللة افتقرت *لمشاركة الجمهور* فيها ، حيث اتخذت شكل الحديث الفردى (٢٦٥ حلقة ، بنسبة ٦ر٨٣٪) . أما البرامج التى شارك فيها الجمهور مشاركة مباشرة فلم تتعد عشر حلقات (بنسبة ٢ر٣٪ فقط) . وبلغ عدد الحلقات التى شارك فيها الجمهور مشاركة غير مباشرة ، عن طريق الخطابات أو الأسئلة المقدمة عن طريق

مقدم البرنامج ، ١٣ حلقة (بنسبة ١ر٤٪ فقط) ، هذا بينما شارك الجمهور بمجرد الحضور فى ٢٩ حلقة ، بنسبة ١ر٩٪ .

وبالإضافة إلى ماسبق ، فقد أوضحت نتائج بعض مؤشرات الاهتمام بالبرامج الدينية فى التليفزيون المصرى أن نسبة غير قليلة منها تتعرض للإلغاء من خريطة البث اليومى ، لتفضيل بعض الفقرات الأخرى عليها . كما تبين أيضا الافتقار إلى التنسيق فى مواعيد بث هذه البرامج ، حيث تنافس بعضها البعض أحيانا .

وبناء على ما سبق من نتائج ، يمكن القول بأن الاهتمام الذى نالته البرامج الدينية فى فترة الدراسة لايتفق والأهمية الحيوية التى يمثلها المضمون الدينى فى حياة المواطن المصرى وتغلغله فى فكره ووجدانه منذ أقدم العصور .

القسم الثانى : الملامح الفكرية للرسالة الإعلامية فى البرامج الدينية بالتليفزيون

تحقيقا للهدف الرئيسى لهذا البحث ، وهو التعرف على أهم ملامح الخطاب الدينى المتضمنة فى البرامج الدينية التليفزيونية ، فإنه من الأهمية بمكان أن يتم التعرف على الأبعاد الأساسية أو المحاور التى انتظم عليها مضمون هذا الخطاب ، بالإضافة إلى رصد المكونات الفكرية التى شكلت ملامح وتفاصيل الرسالة الإعلامية المنقولة إلى جمهور المشاهدين تحت هذه المحاور والأبعاد . وبناء عليه ، فإن هذا القسم يتضمن استعراضا للنتائج المستخلصة من التحليل الكمى لفئات مضمون البرامج الدينية ، وذلك من حيث :

١ - مدى التركيز على أبعاد بعينها من الفكر الإسلامى .

٢ - الكيفية التى عالجت بها البرامج الدينية الموضوعات المندرجة تحت كل بعد من الأبعاد السابقة .

ونظرا لضيق المساحة المتاحة ، سنكتفى بتناول النتائج الخاصة بمدى التركيز على الأبعاد المختلفة للفكر الإسلامى ، من خلال الاعتماد على التوزيع التكرارى لكل بعد من الأبعاد العشرة التى تضمنتها عينة البرامج المدروسة ، ثم نتطرق بعد ذلك إلى رصد المحاور المختلفة التى اشتمل عليها كل من هذه الأبعاد العشرة . أما الأفكار الفرعية التى تضمنها كل محور فيمكن الرجوع إلى أصل البحث للتعرف عليها :

أولا : مدى تركيز البرامج الدينية التليفزيونية على أبعاد الفكر الإسلامى المختلفة

١ - إذا بدأنا بالتوزيع التكرارى لأبعاد الفكر الإسلامى المتضمنة فى البرامج الدينية المدروسة ، فإن نتائج التحليل الكمى تشير إلى احتلال البعد الخاص "بالقيم والأخلاق والسلوك" للمرتبة الأولى من اهتمام البرامج الدينية ، خلال فترة الدراسة . إذ تناولته ١٧١ حلقة من حلقات هذه البرامج ، بنسبة ٥٣٫٩٪ . واحتل البعد الخاص "بالعقائد" المرتبة الثانية من حيث تكرار تعرض البرامج الدينية له ، وإن كان الفارق ضئيلا بين هذا البعد وما سبقه (١٦٧ حلقة ، بنسبة ٥٢٫٧٪) ، الأمر الذى يشير إلى الاقتراب والتكافؤ فى الوزن المعطى لهذين البعدين من جانب البرامج الدينية فى فترة الدراسة .

واحتل البعد الخاص "بالسير والشخصيات الإسلامية" المركز الثالث من حيث اهتمام البرامج الدينية بأبعاد الفكر الإسلامى المختلفة ، وذلك بفارق كبير بينه وبين ما سبقه من أبعاد (٩٥ حلقة بنسبة ٣٠٪) . ويليه البعد الخاص "بالعبادات" الذى ورد فى ٥٨ حلقة (بنسبة ١٨٫٣٪) . ثم يعقبه فى المركز الخامس المحور الخاص "بأصول الحكم وسياسة الرعية" (٤٧ حلقة ، بنسبة ١٤٫٨٪) . هذا ، وقد نال البعدان الخاصان "بالمعاملات" ، "والأحوال

الشخصية والمواريث" أقل اهتمام من جانب البرامج الدينية فى فترة الدراسة (١ر٣٪ ، ٨ر٢٪ على التوالى) .

ومن استعراض النتائج السابقة يمكن أن نستخلص أن البرامج الدينية فى عينة الدراسة قد أولت اهتماما خاصا بتناول بعض القضايا الاجتماعية المتعلقة بالقيم والأخلاق والسلوك ، وأن هذا الاهتمام قد تساوى - تقريبا - بتدعيمها للعقيدة الإسلامية . فهذان البعدان قد تناول كل منهما أكثر من نصف حلقات العينة . كما أنهما يفوقان غيرهما من الأبعاد ، بفارق كبير - من حيث تكرار ورودهما .

ثانيا : كيفية معالجة أبعاد الفكر الإسلامى فى البرامج الدينية التليفزيونية

نحاول فى هذا الجزء أن نكشف عن مجموعة الأفكار التى طرحتها البرامج الدينية المدروسة تحت كل بعد من الأبعاد المندرجة بها للفكر الإسلامى . وبقول أخر فإننا نحاول رصد ملامح الرسالة الإعلامية بكل تفاصيلها ودقائقها ، التى سعت البرامج الدينية إلى نقلها للمشاهدين فى فترة الدراسة .

وفيما يلى نعرض النتائج التى توصلت إليها الدراسة فى هذا الصدد :

البعد الأول : القيم والأخلاق والسلوك

كما سبق أن أوضحنا ، احتل هذا البعد المركز الأول بين بقية أبعاد الفكر الإسلامى من حيث تكرار وروده فى العينة .

وقد انقسمت الأفكار المندرجة تحت هذا البعد إلى قسمين أساسيين : الأول يتناول قيما وقضايا عامة ومجتمعية ، والآخر يتطرق إلى قضايا وقيم تتعلق بسلوكيات الفرد وأخلاقياته . وتوضح نتائج الدراسة أن القسم الأول قد نال

اهتماما أكبر بقليل من القسم الثانى . فبينما كان عدد الحلقات التى تحدثت عن القضايا المجتمعية ٩٩ حلقة (بنسبة ٩ر٥٧٪ من حلقات هذا البعد) ، فإن قضايا سلوكيات الفرد وردت فى ٨٧ حلقة (بنسبة ٩ر٥٠٪) .

١ - وفى داخل القسم الأول الخاص بالقضايا المجتمعية ، توضح نتائج الدراسة تجمع الأفكار الفرعية حول عدد من المحاور ، مثل الحديث عن قيمة العمل فى الإسلام (٤٣ حلقة ، بنسبة ٤ر٤٣٪) ، وتنظيم الدين الإسلامى لآداب الأسرة وعلاقات القربى (٣٣ تكرارا ، بنسبة ٣ر٣٣٪) ، وموقف الإسلام من قضية المرأة (٢٢ حلقة ، بنسبة ٢ر٢٢٪) ، والإسلام وصحة الإنسان (١١ حلقة ، بنسبة ١ر١١٪) ، وتناول موقف الإسلام من قضية إدمان المخدرات (٦ تكرارات بنسبة ، ١ر٦٪) ، والتطرق إلى تاكيد أهمية الحوار فى الحياة والمجتمع (خمسة تكرارات بنسبة ١ر٥٪) ، وأخيرا تناولت حلقة واحدة فقط قضية الدعوة إلى الحفاظ على التراث .

ومن مجمل النتائج الخاصة بتناول البرامج الدينية فى عينة الدراسة للقيم والقضايا العامة والمجتمعية ، يمكن القول بأن تلك البرامج قد أولت اهتماما خاصا بالحديث عن قيمة العمل ، وحث المتلقين على تقديسه ، ودعم هذه القيمة بإيضاح مدى تقدير الإسلام لها ، حتى إنها صارت قرينة الإيمان ، واعتبارها واحدة من العبادات التى يتقرب الإنسان بها إلى الله .

كذلك فإن قدرا من الاهتمام قد أعطى لبيان آداب علاقات القربى ، ومحاولة دعم العلاقات الإنسانية من خلال توثيق عرى هذه العلاقات فى محورها الأساسى، وهو الأسرة ، التى تعتبر نواة المجتمع .

ومن ناحية أخرى ، فإن مساحة أقل من الاهتمام قد أعطيت لمناقشة قضية المرأة . ويشير اتجاه المادة المقدمة حولها إلى تبنى النظرة الإيجابية للمرأة ،

والدفاع عن حقوقها فى المساواة ، وإن كانت بعض الحلقات قد التزمت باتجاه "محافظ" فى تناول هذه القضية .

أما باقى القضايا ذات السياق الاجتماعى التى تناولتها بعض حلقات العينة– مثل موقف الإسلام من الحفاظ على الصحة ، وموقفه من قضية المخدرات ، وقضية إرساء أسس الحوار فى المجتمع ، والحفاظ على التراث ، وغيرها – كل هذه القضايا لم تنل اهتماما كبيرا من جانب برامج العينة ، إلا أن بعض هذه البرامج قد نحت فى تحليلها للقضايا السابقة منحى اجتماعيا ، ولم تحصر تناولها فى المدخل الدينى للقضية ، رغم استخدامها لهذا المدخل ، وكأنها قد وسعت من مفهوم البرنامج الدينى باعتبار الإسلام دينا ودنيا معا . وهذا ما وضح بصورة أخص فى تناول قضية المخدرات، وقضية ترسيخ الحوار فى المجتمع . بقول آخر ، فإن بعض البرامج قد خرجت على الأسلوب المألوف فى البرنامج الدينى التقليدى ، الذى يركز اهتمامه على بيان موقف الدين من قضية أو مشكلة ما ، واتجهت هذه البرامج إلى طرح اجتماعى لبعض القضايا متناولة إياها بالدراسة والتمحيص ، انطلاقا من البعد أو المنظور الاجتماعى فى إطار أو سياق إسلامى . إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه البرامج تعد قلة محدودة العدد ، بالمقارنة بأغلب البرامج التى حصرت نفسها فى الأسلوب التقليدى للبرنامج الدينى الذى يطرح الموضوع أو القضية من زاوية ما ينبغى أن يكون ، وفقا لرأى الدين حوله .

٢ – أما القسم الثانى من البعد الخاص بالقيم والأخلاق والسلوك ، والخاص بسلوكيات الفرد وأخلاقياته ، فقد أوضحت نتائج الدراسة تركيز برامج العينة على ترسيخ قيم معينة ، كالأمانة والصبر والصدق ، إلى جانب التأكيد على الصلة بين الإسلام والأخلاق الحميدة ، بصفة عامة .

أما فيما يتعلق بالقيم التى نهى عنها الإسلام ، فقد كان الحسد والحقد ،

والكبر والغرور ، من أكثر القيم التى تطرقت إليها برامج العينة ، بهدف إقناع المتلقى بنبذها وتركها والتخلى عنها .

وفى جانب السلوك الفردى ، كان التركيز أكثر على وجوب رعاية حقوق الجار ، والحث على استخدام الحواس فيما يرضى الله ، والحفاظ على الماء كمورد طبيعى هام ، والتزام التوسط فى التصرفات .

ومن ناحية أخرى ، أظهرت نتائج هذا المحور أن البرامج التى تناولته فى حلقاتها قد أعطت قدرا أكبر من الاهتمام لترشيد وتهذيب "البناء القيمى" للفرد ، بالمقارنة بما أعطى من عناية بتقويم "السلوكيات" الفردية .

كذلك يشير بناء الفئات الفرعية المندرجة تحت هذا المحور إلى كثرة استخدام الاستشهاد بآيات القرآن الكريم والسنة النبوية ، من أجل تدعيم الأفكار المتضمنة وتوكيدها ، واستخدام المدخل الدينى فى الإقناع بدرجة أكبر من اللجوء إلى البرهان الاجتماعى .

البعد الثانى : العقائد

استأثر هذا البعد باهتمام كبير من جانب البرامج الدينية فى التليفزيون المصرى فى فترة الدراسة . فكما سبق أن أشرنا ، احتل هذا البعد المركز الثانى من حيث تكرار وروده ضمن الأبعاد المختلفة للفكر الإسلامى المتضمنة فى برامج العينة ، وذلك بفارق ضئيل عما سبقه .

وقد انقسمت الأفكار الواردة تحت هذا البعد إلى خمسة تقسيمات أساسية ، وهى : دعم الإيمان بالله ، والإيمان بالبعث والحساب فى الآخرة ، والإيمان بالغيب ، ودعم الإيمان بالرسل والأنبياء ومعجزاتهم ، وبيان الصلة بين الإسلام والعلم الحديث . وتشير نتائج التحليل الكمى إلى أن القسم الخاص بدعم

الإيمان بالله قد استحوذ على اهتمام عينة الدراسة فى تناولها لجانب العقائد ، حيث تكرر ورود الأفكار التى تدعم الإيمان بالله بنسبة ٣ر٧١٪ (١١٩ حلقة) من الحلقات التى تناولت هذا الجانب . ويلى ذلك ، بفارق كبير ، بيان الصلة بين الإسلام والعلم الحديث (٣٧ حلقة بنسبة ٢ر٢٢٪) .

تساوى الوزن المعطى للأفكار المندرجة تحت دعم الإيمان بالبعث والحساب واليوم الآخر بالأفكار المندرجة تحت فئة دعم الإيمان بالغيب (٤ر٢٠٪ لكل منهما).

ومن استعراض نتائج الدراسة تحت المحاور الخاصة ببعد العقائد ، يتضح تعدد الأفكار الواردة حوله ، من تدعيم للإيمان بالله وتنزيهه عن كل نقص واتصافه بكل كمال ، إلى تدعيم الإيمان بالبعث والحساب فى اليوم الآخر ، والإيمان بالغيب وما يشمله من مفاهيم ، والإيمان بالرسل والأنبياء وما ارتبط بهم من معجزات .

وإذا كانت الأمور السابقة كلها ذات طبيعة روحانية ، فإن التأكيد على العقيدة الإسلامية قد اتخذ – فى عينة الدراسة – منحى الربط بين تلك العقيدة وبين حقائق الحياة التى أثبتها العلم الحديث .

وبقول آخر ، فإنه إلى جانب غزارة تناول البرامج الدينية لبعد العقائد ، واحتلاله المرتبة الثانية بين أبعاد الفكر الإسلامى المختلفة المتناولة – بفارق ضئيل عما سبقه – فإن هذه البرامج قد أظهرت اهتمامها بهذا البعد أيضا فيما قدمته من أفكار متنوعة شملت كافة جوانب العقيدة الإسلامية . ومن ناحية أخرى ، فإن هذه البرامج لم تكتف باستخدام المدخل الدينى فى تثبيت العقيدة ، وإنما لجأت إلى استخدام البرهان العلمى للاستدلال على صحتها وتأكيدها لها . وإن كان توزيع تكرارات ورود الأفكار المتضمنة تحت هذا البعد يوضح ميل برامج العينة إلى مخاطبة الجانب الروحى – فى هذا الصدد – بدرجة أكبر من ركونها إلى محادثة العقل .

البعد الثالث : السير والشخصيات الإسلامية

كما سبقت الإشارة ، جاء هذا البعد فى المرتبة الثالثة بين الأبعاد المختلفة للفكر الإسلامى ، التى تناولتها برامج العينة . وقد تم تقسيم المادة المتضمنة تحت هذا البعد إلى أربعة محاور : الأول : يتناول السنة والسيرة النبوية الشريفة ، والثانى يتضمن ما قيل حول سير الأنبياء والرسل الآخرين ، ويندرج تحت المحور الثالث سير الصحابة والخلفاء الراشدين ، وأخيرا يضم الرابع الحديث عن سير أئمة الفقه والمفكرين الإسلاميين .

ومن خلال مراجعة النتائج حول هذا البعد يمكن القول بأنه نال اهتماما كبيرا من حيث عدد الحلقات التى تناولته ، ومن حيث تعدد الشخصيات وتنوعها من أنبياء ورسل وصحابة وخلفاء ، وأئمة الفقه والمفكرين الإسلاميين . وكان من الطبيعى أن يستأثر رسول الله باهتمام حوالى نصف عدد هذه الحلقات ، التى أكدت على مكانته بين باقى الأنبياء والرسل ، وأبرزت صفاته وشمائله كأسوة حسنة للمؤمنين .

وقد تناولت حلقات هذا البعد نعم الله على أنبيائه ، واستخلاص الدروس والعبر من سيرة الرسل السابقين على الإسلام ، وأن نصر الله كان حليفهم فى النهاية ، هذا بالإضافة إلى إبراز عدد من صفاتهم وتسليط الضوء عليها ، هم وبعض الصحابة والخلفاء الراشدين ، كتقوى الله وحب العمل ، والتواضع ، والصدق والعدل .

أما فى الحديث عن أئمة الفقه والمفكرين الإسلاميين ، فمن بين الدروس المستفادة من سيرتهم كانت قيمة العلم والسعى الدوب إليه واحترام العلماء ومكانتهم المتميزة فى المجتمع ، كأهم ما استخلصته برامج العينة فى هذا السياق.

البعد الرابع : العبادات

كشفت نتائج التحليل الكمى أن بعد "العبادات" قد احتل المرتبة الرابعة من حيث عدد الحلقات التى تناولته بالحديث . وقد أظهرت النتائج أن تناوله تم على محورين : الأول يختص بمعنى العبادات وشروط صحة أدائها ، والثانى يتصل بأثر أداء هذه العبادات على الفرد وعلى المجتمع .

وتكشف نتائج الدراسة عن تركز الحديث بصورة واضحة حول شرح معنى العبادات وبيان شروط صحة أدائها . وفى هذا السياق كان التركيز أكبر حول فريضة الصلاة ، من حيث عدد الحلقات التى تحدثت عنها ، وكذلك من حيث تنوع الأفكار الواردة حولها ، بالمقارنة بباقى الفرائض والعبادات . وفى هذا الإطار - أيضا - تجدر الإشارة إلى توسيع مفهوم العبادات من خلال الأفكار المقدمة لتشمل كل قول أو فعل يرضى الله ، وعدم حصرها فى المعنى الضيق لها من حيث إقامة وأداء الفرائض الأساسية .

ومن ناحية أخرى ، فإن حوالى ثلث الحلقات التى تناولت موضوع العبادات نظرت إليها فى سياقها الاجتماعى ، وتناولتها فى إطار الأثر الذى يترتب على أدائها ، سواء على مستوى الفرد ، أو على مستوى المجتمع . ومن ثم فإن مفهوم العبادة هنا قد انسحب على الأعمال ذات النفع للفرد والمجتمع ، ولذلك تضمنت المادة الأفكار التى تنادى بالتوازن بين الدين والدنيا ، حيث جمع بينهما الإسلام فى دقة وانسجام كاملين .

البعد الخامس : أصول الحكم وسياسة الرعية

أظهرت نتائج التحليل الكمى أن البرامج الدينية فى عينة الدراسة قد أعطت بعض الاهتمام للبعد السياسى من الفكر الإسلامى ، وهو الخاص بأصول الحكم

وسياسة الرعية . وتنقسم الأفكار الفرعية تحت هذا البعد إلى قسمين أساسيين : يتعلق الأول بأصول الحكم ، ويختص الثانى بسياسة الرعية . وقد تبين أن اهتمام الحلقات المتناولة لهذا البعد انصب على القسم الثانى الذى تناولته حوالى ٦٠٪ من حلقاته (٢٨ حلقة) ، بينما ظهر المضمون الخاص بأصول الحكم فى ١٨ حلقة فقط (بنسبة ٣ر٣٨٪) .

وإذا نظرنا إلى مجموع الأفكار المتناولة تحت محور أصول الحكم ، فإنه يمكن القول بأن أغلبها دار حول مفهوم حقوق الشعب على الدولة : رئاسة ، وأبنية ومؤسسات . ففى حديثها عن شروط الحاكم فى الإسلام ، أبرزت بعض الحلقات صفة العدل كقرين للحكم فى الإسلام ، وجسدت مسئوليات الحاكم من شورى ، وتحقيق أمن الرعية ، والزهد ، والسهر على المصالح العامة على حساب المصلحة الشخصية ، وغير ذلك . وفى الحديث عن مسئوليات الدولة ، أكد البعض الآخر على مسئوليتها فى تطوير التعليم "الدينى" ، وتوفير فرص العمل . وكذلك فإن هذه الحلقات ، فى تناولها لمفهوم الحرية فى الإسلام ، قد حثت عليها كضرورة من ضرورات الحياة ، وبينت أن الدفاع عن الحرية فرض عين كالصلاة وعبادة الله. كما تناولت هذا المفهوم فى سياقه الفكرى ، والسياسى : داخليا ودوليا .

ورغم إبراز الحلقات القليلة المتناولة فى هذا القسم لحقوق المحكومين على الحاكم وعلى الدولة ، فإنه تجدر الإشارة إلى أن هذا التناول قد تم – غالبا – من الناحية النظرية . أما الحلقات التى تحدثت عنه من الناحية التطبيقية فقد طرحت نماذج تاريخية – كنموذج أو قدوة – ولكنها لم تمد البصر إلى الواقع المعاصر للشعوب الإسلامية فى علاقتها بالدولة ، وانحصر دورها فى الوعظ والإرشاد ، والحديث عما ينبغى أن يكون من علاقة الفرد – أو المجتمع ككل – بالسلطة السياسية .

ومن ثم ، فإن تناول برامج العينة للقسم الخاص بأصول الحكم لم يعبر عن اهتمام حقيقى من جانب القائم بالاتصال ، إذا ماقسنا هذا الاهتمام بعدد الحلقات التى تحدثت عنه ، أو من حيث تنوع وتعدد الأفكار الواردة حوله ، والتى حصرت نفسها فى رسم الصورة المثالية لشكل العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، بدلا من التفاعل مع الأحداث السياسية على ساحة المجتمع الإسلامى .

أما فيما يتعلق بالقسم الخاص بسياسة الرعية ، فقد أوضحت النتائج أن قضية الدعوة الإسلامية قد سيطرت على أغلب الحلقات التى تناولت هذا القسم ، الأمر الذى يوضح اهتمام القائم بالاتصال بهذه القضية ، خاصة مع انعقاد مؤتمر الدعوة الإسلامية الدولى بالقاهرة فى وقت بث عينة الدراسة . ويتضح هذا الاهتمام من حيث كم البرامج والحلقات التى تناولت مناقشة هذه القضية ، إلى جانب تعدد الأفكار الواردة حولها وتناولها لكافة جوانبها . وفى المقابل فإن اهتمام برامج العينة بالمحور الخاص بموقف الإسلام من العلم كان محدودا ، سواء من حيث عدد البرامج التى تناولته ، أو من حيث الطرح الذى قدم حوله . فقد التزمت الحلقات القليلة عنه بالمدخل التاريخى لعلاقة الإسلام بالعلم ، أو تحدثت من زاوية ما ينبغى على المسلم من التزام بالعلم وبذله ونشره .

البعد السادس : علاقات الأمة الإسلامية الداخلية والخارجية

فى إطار تناول البرامج الدينية لبعض القضايا السياسية ، تحدثت بعض الحلقات عن البعد الخاص بالعلاقات الدولية للأمة الإسلامية . وتشير هذه النتائج إلى أن المحور الخاص بالعلاقات بين الأمة الإسلامية وغيرها من الأمم قد حظى بالاهتمام الأكبر فى هذا الصدد ، حيث تناولته ١٦ حلقة (بنسبة ٧ر٧٢٪ من إجمالى حلقات ذلك البعد) . أما العلاقات فيما بين الدول الإسلامية ، فقد تحدثت

عنها ٧ حلقات فقط (بنسبة ٨ر٣١٪) .

وتوضح نتائج البحث أن تدارس العلاقات بين الأمة الإسلامية وغيرها من الأمم قد تم فى سياق تاريخى ، مركزا على ما أسهم به الإسلام فى الحضارة الإنسانية ، وتسامحه مع "أهل الكتاب" ، وما يقابل به من تشويه منذ العصور الوسطى . أما الطرح المعاصر لهذه العلاقات ، فقد ركز على حث المسلمين على المشاركة فى صنع الحضارة الإنسانية الراهنة ، وبيان ما يحاك للإسلام من مؤامرات ، وبخاصة فى مصر ، واحترام الإسلام للأقليات الدينية ، فى الوقت الذى تتعرض فيه الأقليات الإسلامية للاضطهاد فى بعض البلدان . وتجدر الإشارة إلى أن التناول التاريخى للعلاقات الدولية قد طغى - من حيث التكرار وتنوع الأفكار - على الطرح المعاصر لها .

أما تدارس الأحوال فيما بين المسلمين أو الدول الإسلامية ، فقد مس قضايا معاصرة ساخنة ، وإن دار أغلبها حول علاقة إيران ببقية الدول الإسلامية . أما الجماعات المتطرفة فى مصر ، فلم تتناولها إلا حلقة واحدة فقط .

البعد السابع : العلوم الإسلامية

أظهرت نتائج الدراسة أن الحديث عن العلوم الإسلامية لم يشكل بعدا أساسيا فى بناء الخطاب الدينى المقدم من خلال برامج العينة . فقد تناولت هذا البعد ٢٠ حلقة فقط (بنسبة ٣ر٦٪ من إجمالى حلقات برامج العينة) . كما بينت أن هذا التناول قد اقتصر على علوم القرآن (١٨ حلقة ، بنسبة ٩٠٪ من حلقات ذلك البعد) ، وعلم السنة والحديث (٣ حلقات ، بنسبة ١٥٪) .

توضح مجمل الأفكار الواردة حول العلوم الإسلامية أن الحديث عن علوم القرآن قد استأثر بالجانب الأكبر من الاهتمام . وعلى قلة الحلقات التى تناولت كلا

من علوم القرآن وعلوم الحديث ، إلا أن الأفكار الواردة حول الأولى قد اتسمت بالتنوع إلى حد ما ، خاصة مع مقارنتها بما ورد تحت علوم الحديث والسنة .

البعد الثامن : العقوبات الشرعية

أظهرت نتائج الدراسة أن هذا البعد لم يمثل ثقلا كبيرا بين الأبعاد المختلفة للفكر الإسلامى التى تم تناولها فى عينة الدراسة . وإذا كان مفهوم العقوبات الشرعية فى الشريعة الإسلامية يضم : الحدود والقصاص ، والتعزير ، فإن الأفكار الفرعية الواردة فى برامج العينة حول هذا البعد ، قد أوضحت اقتصار تناولها على الحدود والقصاص فقط . وقد تركز معظم هذه الأفكار على بيان فلسفة التشريع والقصاص فى الإسلام ، بالإضافة إلى الحديث عن حدود بعينها وحكم الشرع فيها ، كالقتل ونقض اليمين .

البعد التاسع : المعاملات

أظهرت نتائج التحليل لعينة البرامج الدينية ، ضعف اهتمام تلك البرامج بهذا البعد ، كما سبق أن أوضحنا . ومن استعراض الأفكار الفرعية الواردة تحته يتضح أن التجارة – كنشاط اقتصادى – قد احتلت مركز اهتمام البرامج الدينية التى تعرضت للمعاملات المالية والاقتصادية . كما تحدثت هذه الحلقات – بتركيز أقل – عن الشروط الأساسية للمعاملات فى الإسلام ، ويلى ذلك الحديث عن الملكية ، وعن ظاهرة الربا وتحريمها . ويمكن القول بأن التركيز على النشاط التجارى فى جانب المعاملات قد يكون مرجعه إلى مناخ الانفتاح الاقتصادى المسيطر على المجتمع والمحيط بهذه البرامج ، وهو مناخ اعتمد – بصفة أساسية – على النشاط التجارى والوساطة ، أو ما يسمى بالانفتاح الاستهلاكى ،

لا الانفتاح الإنتاجى . ومن ناحية أخرى ، يمكن إرجاع الاهتمام بالتجارة – تاريخيا – إلى كونها النشاط الاقتصادى المسيطر فى صدر الإسلام .

البعد العاشر : الأحوال الشخصية والمواريث

كان البعد الخاص بالأحوال الشخصية والمواريث هو أقل أبعاد الفكر الإسلامى من حيث تكرار تناول برامج العينة له . وتشير النتائج – أيضا – إلى محدودية الأفكار التى أثيرت فى هذه الحلقات . وتوضح نوعية الأفكار الواردة تحت هذين المحورين أن أغلبيتها قد جاءت للرد على استفسارات محددة من المتلقين ، ولم يقصد القائم بالاتصال من الحديث عنها إثارة قضية محددة للنقاش أو للجدل حولها .

وتنقلنا هذه النتيجة الأخيرة إلى القسم الثالث من نتائج الدراسة :

القسم الثالث : مدى تفاعل البرامج الدينية مع قضايا المجتمع المصرى

يسعى البحث فى هذا القسم إلى اختبار مدى اتصال أو انفصال البرامج الدينية فى التليفزيون عما يحيط بها من أحداث وقضايا مثارة فى المجتمع المصرى . وبقول آخر ، فإن الهدف من هذا القسم من التحليل هو تبيان ما إذا كانت هذه البرامج قد تجاوبت مع الأحداث الجارية فى المجتمع المصرى ، أم أنها قد عزلت نفسها عما يدور داخل هذا المجتمع من تفاعلات اجتماعية – بالمعنى الواسع للمصطلح – ، والتزمت فى وضع أولويات ما تتناوله من موضوعات بخطة موضوعة مسبقا ، بغض النظر عما يعتمل فى المحيط الاجتماعى لها من قضايا مطروحة للنقاش والجدال .

ومن أجل محاولة الإجابة على هذا التساؤل ، عمدنا إلى إجراء حصر لأهم

القضايا والمشكلات المثارة في وقت بث برامج العينة . واعتمد في ذلك على ما نشرته مواد الرأى في جميع الصحف المصرية القومية والحزبية في تلك الفترة . وفي هذا اعتبرت هيئة البحث أن الصحافة ترصد - إلى حد كبير - المناخ الفكرى والاجتماعي السائد ، كما أنها تمثل انعكاسا لما يجرى في المجتمع في فترة ما .

ومن استعراض نتائج حصر القضايا المثارة في الصحف المصرية المختلفة في وقت الدراسة ، يمكن الخروج بالمؤشرات التالية :

١ - غلبة القضايا السياسية على غيرها من نوعيات قضايا الرأى في الصحف المصرية ، حيث بلغ عدد الموضوعات المتناولة لها حوالي ضعف عدد الموضوعات التي تناولت القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، وأضعاف غيرهما من النوعيات الأخرى لقضايا مواد الرأى .

٢ - ومن بين القضايا السياسية ، حظيت الانتفاضة الفلسطينية بأعلى تكرارات التناول من جانب مواد الرأى في الصحف المصرية (١٣٢ موضوعا) ، ويليها قضية العنف المستخدم باسم الإسلام والجماعات الإسلامية في مصر (٦١ موضوعا) .

٣ - ومن بين القضايا الاقتصادية التي شغلت مواد الرأى برزت قضية ارتفاع الأسعار (٦٨ موضوعا) ، ثم مشكلات الإنتاج والتصنيع (٣٧ موضوعا) .

٤ - إن القضايا المتصلة بالفكر الإسلامي قد حظيت باهتمام كبير من جانب مواد الرأى في تلك الصحف (٧٠ موضوعا) ، وإن القضية التي برزت أكثر من غيرها - تحت هذا الإطار - كانت تتعلق بمناقشة تطبيق الشريعة والحدود الإسلامية (٢٦ موضوعا) .

٥ - إن قضايا إصلاح التعليم ، والإدمان والمخدرات قد برزت كأكثر القضايا الاجتماعية تكرارا في عينة الحصر الزمنية (٤٨ و ٤٤ تكرارا على

التوالى) ، ويليهما الحديث عن اتجاهات الجريمة فى مصر (٢٣ تكرارا) .

٦ - إن الصحف المصرية قد تجاوبت مع الحملة القومية لمكافحة الجفاف لدى الأطفال ، والتى نظمتها وزارة الصحة المصرية ، حيث تناولت هذا الخطر فى عدد كبير من مواد الرأى (٨٦ موضوعا) .

مدى تفاعل البرامج الدينية مع القضايا السائدة فى الصحف المصرية

إذا كانت نتائج الدراسة التحليلية للمضمون قد بينت غلبة تناول البرامج الدينية فى العينة للقضايا والأبعاد الفكرية المنظمة للعلاقات الاجتماعية - بمعناها الواسع - سواء على المستوى الفردى أو المستوى المجتمعى ، فإنه يبقى التساؤل حول مدى ارتباط هذا التناول بما هو مطروح على الرأى العام المصرى - فى ذلك الوقت - من قضايا ومشكلات .

ومن مقارنة الأفكار المطروحة فى برامج العينة ، مع ما تم استخراجه من حصر للقضايا المثارة فى الصحف المصرية المختلفة ، فإنه يمكن القول بأن هناك النذر اليسير من نقاط التماس بين ما طرحته الصحف المصرية من قضايا ومشكلات أبرزتها للرأى العام المصرى ، وبين ما تعرضت له عينة البرامج الدينية من قضايا وأفكار ، إذ أن تجاوب برامج العينة مع هذا الطرح قد تم حول قضايا محدودة . وفى نفس الوقت ، فإن هذه البرامج لجأت إلى استخدام الأسلوب غير المباشر فى تناولها لبعض هذه القضايا ، خاصة ذات البعد السياسى .

ومن ناحية أخرى ، فإن تناول البرامج الدينية فى العينة لبعض القضايا والمشكلات الاقتصادية فى المجتمع كان يتم من خلال الطرح التقليدى لها ، باستخدام أسلوب الحديث عما ينبغى أن يكون ، وشرح قواعد الفكر الإسلامى المنظمة للمعاملات المادية فى المجتمع .

أما فيما يتعلق بتناول برامج العينة للقضايا الاجتماعية ، فإلى جانب تجاوبها مع أهم القضايا المطروحة فى الصحف المصرية فى ذلك الوقت ، فإن أسلوب معالجة تلك القضايا قد اتسم بالإيجابية فى هذا الاتجاه ، والخروج على القالب التقليدى للبرنامج الدينى ، والذى قد يكتفى بتوضيح رأى الدين فى الموضوع ، إذ اتجهت بعض البرامج إلى استخدام التحليل الاجتماعى للمشكلة ، إلى جانب التحليل الدينى لها .

وقد اشتركت كل من الصحف المصرية والبرامج الدينية – فى هذه الفترة – فى إحياء مناسبة الإسراء والمعراج ، بالإضافة إلى تناولهما قضية الدعوة الإسلامية أثناء انعقاد مؤتمرها العالمى فى القاهرة . ومن الملفت للنظر عدم تناول البرامج الدينية لقضية تطبيق الشريعة الإسلامية ، رغم تناولها بقدر من الكثافة فى الصحف فى تلك الفترة .

وتوضح النتائج السابقة أن القائم بالاتصال يضع خريطة الموضوعات والقضايا التى تتناولها البرامج الدينية فى التليفزيون المصرى من خلال رؤيته الذاتية وأولوياته ، وليس – إلى حد ما – من خلال استجابته للقضايا المثارة على الساحة الفكرية فى المجتمع المصرى ، وإن كانت هناك بعض الاستثناءات لهذه النتيجة .

الخاتمة : أهم سمات البرنامج الدينى فى التليفزيون المصرى

إذا كانت ثقافة أى مجتمع تعد تعبيرا عن فكره ووجدانه بما ينظم حياته وفقا لمجموعة من المعايير تضعها الأعراف والتقاليد والقوانين والمعارف ورؤى الحياة التى يتناقلها أو يكتسبها ، فإن وسائل الإعلام تعد أحد الروافد المعاصرة لهذه الثقافة التى تحمل قسماتها وسماتها ، كما تقوم بتشكيلها وصياغتها فى الوقت

نفسه . وعلى مستوى الثقافة المصرية ، كانت العقيدة الدينية – دائما وباستمرار – أحد الملامح المميزة لهذه الثقافة منذ أقدم العصور . ومن هذا المنطلق ، كان لابد لواضع السياسة الإعلامية من أن يعطى للثقافة فى بعدها الدينى مكانتها فى قمة الأولويات التى تعنى بها هذه السياسة . ومن ثم ، فإن البرامج الدينية فى التليفزيون المصرى كانت أحد المكونات الثابتة لخريطة البث التليفزيونى منذ بدايته فى أوائل الستينيات . ولكن هل تتجاوب البرامج الدينية المقدمة فى التليفزيون المصرى – كما وكيفا – مع المكانة الخاصة التى يحتلها الدين فى الثقافة المصرية ، والتى انعكست بدورها فى الوثائق المعبرة عن السياسة الإعلامية فى مصر ؟

تتلخص الإجابة على هذا التساؤل الرئيسى للدراسة التحليلية لمضمون البرامج الدينية فى التليفزيون المصرى فى المؤشرات التالية :

اولا

أظهرت نتائج الدراسة أن المساحة التى تشغلها البرامج الدينية على خريطة البث التليفزيونى تعد ضئيلة للغاية (٧ر٣٪ من ساعات الإرسال اليومى) ، وهو الأمر الذى يعبر عن عدم اهتمام حقيقى وأصيل بتدعيم هذا البعد الثقافى لدى المتلقى .

وقد تأكدت هذه النتيجة من خلال عدد من المؤشرات الأخرى : فالغالبية من البرامج لا تذاع فى فترة ذروة المشاهدة ، كما أن مدة بث معظم البرامج تعد محدودة ، بالإضافة إلى افتقار البرامج الدينية إلى التنوع فى القوالب الفنية المقدمة . وارتباطا بهذه النتيجة السابقة ، فإن البرنامج الدينى افتقد المشاركة الفعالة من جانب الجمهور فى أغلب الحالات ، كما أن تصوير هذه الحلقات قد تم – فى معظمه – داخل الاستوديو .

وتوضح مجمل النتائج السابقة وجود فجوة كبيرة بين المكانة التى يحتلها الدين كأحد الأبعاد الثابتة للثقافة المصرية ، والاهتمام به من جانب صانع السياسة الإعلامية على المستوى النظرى ، وبين ترجمة هذه المكانة وهذا الاهتمام على المستوى الفعلى والعملى ، فى أكثر وسائل الإعلام فى مصر انتشارا وجماهيرية .

ثانيا

بالنظر إلى ما سبق الوصول إليه من نتائج فئات مضمون البرامج الدينية فى عينة الدراسة ، يمكن القول بأن هذه البرامج قد تناولت بعض الأبعاد فى الفكر الإسلامى التى تتصل بمعالجة قضايا علاقة الفرد بالفرد ، أو الإنسان بالمجتمع المحيط به . كما أنها أيضا اهتمت بالأبعاد التى تتعلق بالعلاقة بين الله والإنسان أو الفرد وربه . ويبين توزيع تكرار ورود أبعاد الفكر الإسلامى المختلفة غلبة تناول البرامج الدينية فى العينة للقضايا والموضوعات التى تنظم العلاقات الاجتماعية بمعناها الواسع ، سواء على المستوى الفردى ، أو المستوى المجتمعى . وهى نتيجة تتفق مع جوهر الإسلام كدين ودنيا معا ، وباعتباره دينا قد جاء لتنظيم الحياة على الأرض جنبا إلى جنب مع التوحيد بالله وعبادته عز وجل .

ورغم تنوع الأفكار التى اشتملت عليها هذه البرامج وتعدد محاورها وكثرة تقسيماتها ، فإن المدخل المستخدم فى تقديمها كان مدخلا نظريا – فى أغلب الأحيان – يتحدث عما ينبغى أن يكون ، أو النموذج المثالى للسلوك الفردى والاجتماعى . وهو الأمر الذى جعله أقرب إلى دروس الوعظ والإرشاد ، وأكسبه جفافا فى المادة يصعب به أن تصل إلى متلقيها وتؤثر فيه .

أما الحالات التى لجأت إلى التناول التطبيقى لأفكارها ، فالقليل منها هو

الذى استخدم المدخل الاجتماعى فى التحليل ، حيث كان الأكثر ورودا هو الاعتماد على المنظور التاريخى ، والرجوع إلى أحداثه وشخصياته كأطر مرجعية فى الاستدلال والتحليل .

إلا أنه تجدر الإشارة إلى تنوع وتعدد أساليب الاستدلال والتأثير المستخدمة فى عينة البرامج الدينية ، حيث لجأت - فى بعض الأحيان - إلى الاستدلال العقلى من استخدام المنطق والقياس والاستناد إلى حقائق العلم ، كما لجأت فى أحيان أخرى إلى البرهان الاجتماعى الذى يستشهد بأمثلة من الواقع ومن التاريخ ، بالإضافة إلى استخدام الاستمالة العاطفية من ترهيب وترغيب .

ثالثا

من مقارنة الأفكار المطروحة فى برامج العينة مع ما تناوله مناخ الرأى فى الصحف المصرية المختلفة فى وقت الدراسة ، يمكن القول بوجود فجوة كبيرة ، أو حالة من الانفصال بين هذا المناخ وبين ما تقدمه البرامج الدينية من قضايا وموضوعات . وتوضح المؤشرات السابقة فى هذا المجال أن عملية الإعداد والتخطيط لموضوعات البرامج الدينية تتم بناء على تصورات نظرية ، أكثر منها كاستجابة للقضايا الملحة على الساحة الفكرية للمجتمع المصرى ، وإن كانت هناك بعض الاستثناءات لهذه القاعدة .

ولعل التقرير الثانى من هذا المشروع البحثى - والخاص بدراسة القائم بالاتصال - يلقى مزيدا من الضوء على كيفية صنع البرنامج الدينى فى التليفزيون المصرى ، والعوامل المحيطة به والمؤثرة على تخطيطه وتنفيذه .

المراجع والهوامش

١ - صالح ، ناهد وآخرون : *المؤشرات الاجتماعية للتنمية - مسح اجتماعي للأسرة المصرية* القاهرة : المركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية ، وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، ١٩٩٠ ، ص ٤٨٠ .

٢ - زايد ، أحمد : *المصري المعاصر : مقاربة نظرية إمبريقية لبعض أبعاد الشخصية القومية المصرية* . القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٠ ، ص ١٠٧ .

٣ - حنفي ، حسن : الدين والتنمية في مصر . في سعد الدين إبراهيم (محرر) : *مصر في ربع قرن (٥٢ - ١٩٧٧)* . بيروت ، معهد الإنماء العربي ، ١٩٨١ ، ص ١٨٩ .

٤ - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : *المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري (١٩٥٢ - ١٩٨٠)* ، *(مجلد الإعلام)* . القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٦٥٣ و ص ٦٦١ .

٥ - المرجع السابق ، ص ص : ٦٦٠ - ٦٦٣ .

٦ - اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، الأمانة العامة : *تقرير إنجازات اتحاد الإذاعة والتليفزيون (٨٤ - ١٩٨٥)* . القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٥ ، ص ٢٢ - ٢٣ .
أيضا : البيومي ، عادل فهمي : *البرامج الدينية في التليفزيون المصري ، ودورها في التثقيف الديني للشباب* ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير من كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ١٠٩ .

٧ - اتحاد الإذاعة والتليفزيون : *الكتاب السنوي (٩١ - ١٩٩٢)* . القاهرة ، مطابع الأهرام ، ١٩٩٣ ، ص ١١١ .

٨ - *International Encyclopaedia of Social Sciences*. New York Macmillan Co.,The Free Press. 1968, Vol. 3,p. 371.

٩ - صالح ، ناهد : *الصراع العربي الإسرائيلي كما تعكسه الصحافة الأجنبية خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ - دراسة في تحليل المضمون* / تقرير غير منشور ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨١ . ص ص ١٧ - ٢٠ .

١٠ - اتحاد الإذاعة والتليفزيون : *الخطة الإعلامية العامة (٨٧ - ١٩٨٨)* . القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، يونيو ١٩٨٧ ، ص١٢ . وأيضا : اتحاد الإذاعة والتليفزيون : *الخطة الإعلامية العامة (٩٠ - ١٩٩١)* . القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٤٣ .

١١ - اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، الأمانة العامة ، إدارة الإحصاء : *التقرير الإحصائي السنوي (٨٧ - ١٩٨٨)* . القاهرة (بدون تاريخ) ، ص ٤٢ و ص ٤٩ .

Abstract

RELIGIOUS PROGRAMMES IN THE EGYPTIAN TELEVISION: A CONTENT ANALYSIS

Nagwa El-Fawal

This article represents the results of a content analysis of the religious programmes in the Egyptian Television. The aim of this analysis is to examine the thematic components of the messages included in those programmes, and to evaluate their relevance to current events and issues which dominate the Egyptian society by that time. The report which includes these results is the first of a project that seeks, afterwards, to study the communicator, and then the audience of the television religious programmes.

التصورات الشعبية للدائرة كرمز فى مجتمعين متمايزين*

منال جاد الله **

خلق الله كل شئ فى الكون يدور ، أرض وسماء وما بينهما من كائنات ، الكل فى حركة دائرية مستمرة ، ولولا هذا الدوران بنظام محكم دقيق من صنع الخالق ما كان للحياة وجود . والإنسان وكافة المخلوقات الحية تدور ، وإذا حل أجلها وطواها الثرى كانت لها بين حبيباته دورات مع عناصر الأرض والماء والهواء ... فأساس الحياة دورة تتبعها دورات . وهذه الدورات المتتابعة تحدث بيننا وحولنا دون أن يدرى الكثير منا كيف تحدث ، فجمود الجماد شئ ظاهرى ، والواقع أن المادة الساكنة فيه تموج بالحركة والطاقات وتزخر بالنظم السابحة فى أفلاكها . ودارسو هذه الدورات يعلمون مظاهر روعتها ودقة نظمها ، ويدركون طبيعة حركتها فى السماء والأرض ، وكأنها عجلة ضخمة متوازنة فى سيرها منتظمة فى دورانها [1] . فالكون كروى ، والأجرام السماوية كروية ، بل والأرض كروية .

ووحدة البناء فى كل الأكوان هى الذرة . فأجسامنا من ذرات ، والماء والهواء والأرض والجبال وما إلى ذلك من المخلوقات أساس بنائها ذرات . ولكى

* تشكر الكاتبة الأستاذ الدكتور أحمد أبو زيد أستاذ الأنثربولوچيا بجامعة الأسكندرية الذى اقترح فى البداية موضوع البحث والملاحظات التى أبداها عليه أثناء إعداده .

** مدرس بمعهد دراسة البحر المتوسط كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٤ .

تكون هناك أرض وسماء وكائنات حية وجماد وماء وهواء ، كان لابد أن تحدث فى ذراتها دورات حتى تبدو كما نراها [٢] .

والذرة بنيت على الأساس نفسه الذى بنيت عليه السماوات ، فهى النواة التى تدور وتدور حولها الاليكترونات ، وهى أصل كل ما هو أكبر منها ، ومثلها كمثل الشمس هى المركز أو النواة التى تدور حولها الكواكب بما فيها الأرض ، وإذا سكنت هذه الحركة وتوقف دورانها لاندثرت الحياة فى الأرض والسماء بسبب جاذبية النواة [٣] .

وكما تدور الذرات فى أفلاكها ، وتدور المخلوقات الحية بخلاياها ، وتدور الطاقات فى مخلوقاتها ، وتدور عجلة الحياة ، كان لابد من دورة أخرى تتم فى الهواء حتى تكتمل مظاهر الحياة على الأرض ، فجزئيات الهواء حولنا لا تكف عن الحركة حتى ولو كانت فى حجرة مغلقة ، فالهواء يدور حول الأرض ونحس به أحيانا كنسمات جميلة ، وأحيانا يشتد قوته فيكون أعاصير فى شكل دوامات هوائية مدمرة ، ومن ثم فعوامل التعرية تؤثر فى الأشياء دائريا ، وعلى سبيل المثال ذرات الرمال والزلط .

والنبات يأخذ شكلا دائريا وذلك واضح فى الأشجار وفروعها وجذورها وثمارها ، إذ لا توجد حبة أو ثمرة لا تنتسب إلى الشكل الدائرى .

وإذا نظرنا من الناحية الظاهرية بصورة تشريحية لجسم الإنسان نجد أن معظم الأعضاء تأخذ الشكل الدائرى ، كالقلب والمخ والجمجمة والعين والأذن والفم والرئتين والمعدة والكبد والأوردة والشرايين والأمعاء والعضلات وما إلى ذلك من الأعضاء الأخرى ، وذلك بالإضافة إلى أن وظائف هذه الأعضاء تتم فى دورات كالدورة الدموية والدورة التنفسية والدورة الهضمية والمائية والدورة العصبية .

كما أن حياة الإنسان ، وكل كائن حى – بصفة عامة – يمر بدورة ، ويبين

ذلك فى جلاء فى قول الخالق جل شأنه فى كتابه الكريم "الله الذى خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة" [٤] .

فدورة حياة الفرد هى عبارة عن سلسلة من المراحل تتنقل من مرحلة لأخرى ، وهى بذلك تتشابه مع الكون والطبيعة [٥] ، وهذا يتفق مع نظرة سبنسر للمماثلة بين المجتمع والكائن العضوى من حيث تصوره للمجتمع كجزء داخل فى تركيب النظام الطبيعى للكون [٦] .

ولن نتخذ من المماثلة أساسا للبرهنة عليها وإظهارها بشتى الطرق التى نسترشد بها فى بعض التصورات التى تحتاج إلى تفسير وإيضاح .

فالمجتمع يتعرض لظروف إيكولوچية تعرف بالدورة الإيكولوچية السنوية ، وهى ديناميكية تنعكس على مناشط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتتكرر هذه الظروف سنويا ومعها مناشط الحياة المختلفة ، كما هو فى الإسكيمو وعند النوير جنوب السودان ، وفى الصحراء الغربية بمصر . ونتحدث هنا كمثال عن دراسة مارسيل موس عن دورة الفصول عند الإسكيمو باعتبارها أول وأهم دراسة فى هذا الصدد . وقد اهتم موس بتبيين التعارض الشديد الواضح بين فصلى الشتاء والصيف . ففى الشتاء تتجمد الأنهار وكل مسطحات الماء وكذلك مساحات كبيرة من البحر نفسه ويظهر فوقها الجليد ... وفى الصيف يبدأ الجليد فى الذوبان وتنمو محله كثير من الأعشاب والطحالب . ولاحظ موس أن ذوبان الجليد يؤدى إلى زيادة صعوبة الانتقال من مكان لآخر على عكس ما قد يتبادر إلى الأذهان لأول وهلة ، وذلك بعكس الحال فى وقت الشتاء ، حيث يمكن بسهولة الانزلاق على الجليد . وقد أدى ذلك التعارض فى الظروف الطبيعية إلى نوع من الديناميكية الاجتماعية التى تتمثل فى تغير ظروف وملامح وأنماط الحياة بين الفصول . ففى الشتاء يمارس الإسكيمو صيد الأسماك بوسائلهم التقليدية التى

تحتاج إلى فن ومهارة وحذق ، وفى الصيف يمارسون نوعا آخر من النشاط الاقتصادى يتمثل فى قنص بعض الحيوانات وجمع النباتات ، مما يجعلهم يعيشون فى فصل الشتاء بالقرب من البحر ومجارى المياه للحصول على الطعام . وانعكس ذلك على نمط العلاقات الاجتماعية من حيث التجمع وما يصاحبه من ظهور الحياة والشعائر الدينية والتعاون الاقتصادى ، على عكس فصل الصيف حيث التفرق فى البقاع الداخلية للبحث عن النباتات والحيوانات ، وانعكاس هذا على نمط حياتهم من حيث وجود الزمر الصغيرة ذات التشتت والتفتت الاجتماعى (٧) .

وعلى سبيل المثال ، فالاقتصاد يعتمد على دورة المال ، فالنقود لابد أن تدور فى الأسواق فى شتى مناحى الأنشطة التجارية والزراعية والصناعية لتحقيق التنمية فى هذه المجالات .

وفى ضوء ما تقدم ذكره يبين أن كل شئ فى الكون يدور فى حركة دائرية كحقيقة ملموسة أو رمزية .

وقد يرجع ذلك لأهمية الدائرة كشكل رمزى فهى الرمز الهندسى الأكبر أهمية والأكثر انتشارا (٨) فى مختلف التخصصات البيولوچية والرياضية والاقتصادية والسياسية والنفسية والاجتماعية والثقافية (شكل ١) .

وقد عنى العلماء فى مختلف التخصصات كالرياضيات والبيولوچيا وعلم النفس والاجتماع والفلسفة بالدائرة والدورات ، ولأهمية هذه الظاهرة فى المجتمعات والثقافات المختلفة ، مما جعلها تستحق الدراسة ، فكان هذا البحث الذى نحن بصدده لدراسة التصورات الشعبية للدائرة كرمز فى مجتمعين متمايزين وهما : مصر ، والمغرب ، لما للدائرة كشكل ومضمون من مدلولات فى الجوانب الاجتماعية المختلفة ومحاولة التعرف على التصورات الشعبية - لمجتمعى الدراسة - لهذه المدلولات وعلاقتها بنسق الأفكار والمعتقدات السائدة فى

المجتمع وفرض علينا موضوع هذا البحث المدخل الرمزى الذى تكمن أهميته فى الاهتمام بالمضمون والوظيفة للتعرف من خلالهما على أفكار المجتمع ومعتقداته ، فالرمزية أداة للفهم والإدراك ، وهى تعبر عن أهم المقومات السائدة فى المجتمع ، كما تمثل الرموز الصيغ الأولية التى تساعد الإنسان على معرفة الأشياء وترسيخ بعض المعانى فى الأذهان (٩) .

واعتمدت الباحثة على المنهج الأنثروبولوجى التقليدى (الملاحظة بالمعايشة) مع الاستعانة بالمقابلة والملاحظة . وقد استغرقت الدراسة الميدانية ما يقرب من ستة أشهر أثناء القيام بدراسات سابقة المنطقة نفسها . واستغرقت الدراسة الميدانية فى مصر ما يقرب من خمسة شهور .

ويرجع اختيارنا لمجتمع فاس بالمملكة المغربية كمجال للدراسة الميدانية لما لاحظناه أثناء دراسات ميدانية سابقة من أهمية الدائرة كرمز فى النواحى الاجتماعية المختلفة .

وإذا كانت المشكلة التى تواجه الباحث الأنثروبولوجى تكمن فى دراسة الرموز ومحاولة فهم نسق الأفكار والمعتقدات التى تعبر عنها ، والتأشيرات المرتبطة باستخدام بعض المفاهيم الرمزية ، فالمشكلة هنا تزداد تعقيدا فى الدراسة التى نحن بصددها ، فالرمز من حيث المعنى له مستويان مختلفان ، يتمثل الأول فى الرمز الذى نشير به إلى معان أخرى تختلف عن معناه الحقيقى ، ويطلق على شئ مرئى ومستحضر فى الذهن شبيه هذا الشئ دون أن يظهر ، وإنما يدرك بواسطة ارتباطه به (١١) . والمستوى الثانى أن يكون الرمز معنى لما ليس له معنى مباشر بل معناه الحقيقى هو فى ذاته رمزى ، كما هو فى الدائرة والمثلث والرقم (١٢) ، وهذا ما يطلق عليه الرمز المجازى الذى يشبه ما يرمز إليه ، وتكمن أهميته فى معناه الرمزى (١٣) .

وعن الصعوبات التى واجهت الباحثة فى دراستها الميدانية عدم وعى مجتمع الدراسة بالعلاقة الجوهرية بين الفعل والشكل الرمزى الذى يؤدى فيه ، مما جعل كثيرا من الأفعال ذات الشكل الدائرى الرمزى ترجع فى حقيقتها إلى تمسك المجتمع بعاداته وتقاليده المتوارثة ، بصرف النظر عن محاولة الوقوف على الدلالة الرمزية لهذا الشكل .

ولا شك أن الإنسان حين تنتظمه بعض الرموز أو التكوينات الرمزية كما هو فى حلقات الذكر أو الطواف فإنه لا يكون دائما على وعى بمدلولات هذه الرمزية ، وهناك كثير من الأفعال أو التصرفات النمطية التى تصدر عن الإنسان دون أن تكون ذات دلالة واضحة أو يستحضرها ذهنيا فى سلوكه ، مع أنه لو حاول الوصول إلى تفسير لهذه الظواهر لتسنى له فهمها والارتباط القوى بها وتحقيق الفائدة منها .

ومن الواضح أن عمومية الدائرة كتكوين أو كشكل فى التجمعات المختلفة إنما يتحقق بكونها الصورة التلقائية لأى تجمع ما ، سواء كان تجمعا دينيا أو علميا أو سياسيا أو رياضيا ، وهو ما نراه مثلا فى تجمعات الأزهر فى مصر والقروين فى المغرب فى لقاءاتهم العلمية والدينية ، كما عرفه أعضاء المائدة المستديرة فى لقاءاتهم السياسية ، وكذلك مختلف الفرق الرياضية والجلسات الاجتماعية كما سوف نوضح فيما بعد .

والأمر الذى يساعد على وجود هذا الشكل الدائرى فى مختلف التجمعات هو وحدة الهدف ، ومحاولة الوصول لهذا الهدف بطريقة مباشرة ، مع الشعور بالتجانس والقرب الاتصالى بين جميع أفراد الجماعة ، وهذا الأمر بذاته يتضح بجلاء فى تمركز أعضاء المجتمع حول مصدر مائى أو بئر بترولى أو مركز للعمل ... الخ .

والعلاقة بين الرمز والثقافة علاقة وطيدة ، إذ يكتسب الرمز معانيه من الثقافات التى ينشأ فيها (١٤) .

فالدائرة فى الثقافة المغربية لها أهمية رمزية تفوق أهميتها فى الثقافة المصرية ، واتضح ذلك فى تعدد وجودها كشكل رمزى فى مختلف جوانب حياتهم ، على الرغم من الاختلاف من حيث المغزى والمدلول من جانب لآخر .

كما هو فى :

- أشكال مساكنهم وأنماطهم المعيشية .
- الشعائر والطقوس المرتبطة باحتفالاتهم فى المناسبات المختلفة .
- الطقوس المتبعة فى التعامل مع العالم الغيبى (الروحى) .

وسوف نتناول بالدراسة التصور الشعبى لهذه الأبعاد الثلاثة فى المجتمع المغربى مع مقارنة هذا التصور وما يماثله فى المجتمع المصرى .

والأمر الذى لا شك فيه هو أن اختلاف الظروف الإيكولوچية من مجتمع لآخر ، وينعكس على تصورات القبائل للمكان بما يتفق ونمط الحياة الذى يحيونه ، وعلى سبيل المثال يتمثل تصور بعض القبائل الاسترالية وبعض قبائل الهنود الحمر فى أمريكا للمكان على أنه دائرة واسعة يتم فيها إقامة مخيماتهم على شكل دائرى بنفس الطريقة التى تقسم بها الدائرة القياسية (١٥) .

والمجتمع المغربى فى الأصل بدو رحل ، وبذلك انطبع سلوكهم فى بعض مظاهره بروح الترحال البدوى ، وتتجلى هذه الروح فى مساكنهم التقليدية التى ورثوها عن أجدادهم أجيالا متعاقبة ، وهى نسخة طبق الأصل للخيمة أو أشبه ما يكون بها وذلك فى تصورها وتوزيع مرافقها ولو كانت مستقرا مشيدا بالحجارة لإيوائهم ، إنها غرف فسيحة مستطيلة أبوابها مفتوحة دوما ، وتحيط دائريا بحوش أو فناء داخلى غير مسقوف ، ويتوسطه فى بعض الديار "نافورة" مياه دائرية

الشكل ، وتتخذ الغرف لاستعمال غير متميز ، فهى تصلح للجلوس ، وقاعة للأكل ومأوى للمبيت ، وبها أثاث بسيط أشبه بالأساس البدوى .

ومن المظاهر التقليدية فى مجتمع فاس تجمع الناس أينما وجدوا حول مائدة مستديرة ليشتركوا فى تناول الطعام ، ويعبر ذلك عن معان كثيرة وجليلة لدى المغاربة ، كالوحدة والاتحاد والتجانس والألفة والقرب والمساواة .

وفى المجتمع المصرى يوجد نمط مشابه لهذه المائدة له نفس المضمون ، وإن كان مختلفا فى صغر الحجم وقصر الارتفاع (الطبلية) .

وقد تعرض المجتمع المغربى لتغيرات معمارية نتجت عما واجه المجتمع من ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية . وعلى الرغم من التغير فى شكل البنايات وكذلك الأثاث فإن هذه الأحياء العمرانية (مثل حى الفتح وحى المسيرة بمدينة الرباط) كان لها نفس الشكل الدائرى الذى ميز الديار التقليدية بمدينة فاس ، أو كما يطلق عليها فاس القديمة ، فالشكل الدائرى للديار أو الأبنية السكنية ليس قاصرا على النمط القبلى ، بل أننا نجده أيضا فى المدينة ، كما أشار إلى ذلك Burgess & Park وهما من أكبر علماء الاجتماع فى أمريكا فى دراستهم عن مدينة شيكاغو (١٧) . وكذلك نجده أيضا فى بعض الجزر كجزر التروبرياند التى عرفت النظام التبادلى الشعائرى المسمى بنظام "الكولا" الذى يسير فى اتجاهين متضادين حول محيط الدائرة التى تنتظم فيها هذه الجزر ، ومن ثم يتضح أن تصور الإنسان لإيكولوجيا المدن أو للمكان بصفة خاصة يستمد من طبيعة الحياة الاجتماعية التى يحياها (١٨) .

والشكل الدائرى فى التخطيط المعمارى للمساكن ينم عن المساواة والاتحاد والوحدة وكافة المشاعر والمعانى التى يعكسها التمركز الدائرى فى النطاق الضيق ، كالتمركز حول مائدة الطعام المستديرة فى المناسبات المختلفة ، والتمركز

حول العالم والفقيه والولى ... الخ .

ومدينة فاس تعتبر من المدن ذات التراث المعمارى الإسلامى ، وتعرف فى المغرب بمدينة العلم ، ويغلب عليها روح الفن الإسلامى الأصيل المتميز بالشكل الدائرى ، ويبدو ذلك واضحا فى أغلب أسقف الديار المزينة بالنقوش وكذلك الأبواب والنوافذ . وللمدينة ذاتها عدد من الأبواب تتخذ فى معظمها شكل قوس النصر ، كباب جلود وهو المدخل الرئيسى للمدينة . وترجع تسمية هذا الشكل (النصف دائرى) إلى اتخاذه رمزا للنصر من خلاله البطل المنتصر [١٩] .

والدائرة تعتبر من أجمل الأشكال ، فالأزهار التى تمثل جمال الطبيعة تنتسب إلى الشكل الدائرى الذى يرمز إلى الحياة واستمرارها [٢٠] .

وقد صنف قدماء المصريين . ايزيس إلها للقمر ، وهى تمثل الأنثى منذ بداية الوجود كما تمثل الأرض أيضا [٢١] ، وربما يفسر هذا اتخاذ الدائرة رمزا للمرأة فى معظم الكتابات الأنثروبولوجية والاجتماعية التى تتناول النسق القرابى خاصة .

وقد أشار التصور الشعبى لمجتمعى الدراسة فى تفسيره للتشابه بين القمر والمرأة إلى الرمز المجازى الذى يظهر بوضوح فى التعبير عن جمال المرأة ودائرية وجهها وإشراقه ، بالإضافة إلى بعض الوظائف الفيزيقية ، والتى تتخذ الشكل الدائرة فى جسم المرأة ، كالرحم – على سبيل المثال – وهو رمز للحياة .

وللدائرة أهمية خاصة بين طقوس الزواج فى المجتمع المغربى نذكر منها : أهمية حمل الأشياء * الخاصة بالعروس على الأكتاف والدوران بها سبع لفات قبل خروجها من المنزل ، ونقلها إلى بيت الزوجية كنوع من البركة ، وكذلك الحرص

* تنقل الأشياء فى مجتمع فاس من دار لأخرى عن طريق الزرزاى ، وهم رجال يحملون هذه الأشياء على أكتافهم ، وهذا ما يتناسب مع المجتمع لتقارب الديار وضيق الطرق .

على حمل العروس وهى بالزى المغربى الأصيل للعرس (ويطلق عليه الجوهر) ، (وهى جالسة على "الميدة" وهى وعاء دائرى كبير مغطى بالقطيفة ، والدوران بها مع ترديد بعض الأقوال الشعبية المغربية فى العرس .

ها العروسة كا تدور فى بيت أباها كاتدور

ها العروسة كا تدور فى بيت أباها كا ندور

وقد عرف المجتمع المصرى الدوران حول العروس ، وهذا هو شائع فى زفة الإرب ، حيث تقف العروس وسط ساحة العرس وتعزف الفرقة الموسيقى مع الرقص دائريا حول العروس عدة مرات ، وكثيرا ما يشارك بعض المدعويين العروس والعريس فى الرقص دائريا .

وكذلك من بين العادات والطقوس الشائعة فى مصر والمغرب الدوران حول الأضرحه أو المقامات تبركا بأولياء الله الصالحين فى مناسباتهم المختلفة . وفى حالة تعذر الدخول للمسجد يتم الدوران ذاته (سبع لفات) بالسيارة حول الساحة الأمامية للمسجد .

ومن العادات الشائعة بين أهل العروسين فى المغرب التجمع صباح اليوم التالى للعرس لتناول الأفطار معا حول مائدة مستديرة واحدة ، وهذا يرمز للترابط والتضامن الاجتماعى من ناحية ، والاتحاد والمساواة والتآلف بين العائلتين المتصاهرتين من ناحية أخرى .

وتحرص أم العروس على إرسال طعام مميز يوم "الصبوحى" ، أى يوم الصباحية الذى يلى ليلة الزفاف للعروسين وهى المحنشة ، وكما وهو واضح من المسمى تأخذ شكل الحنش . ويرجع تصور المغاربة لضرورة المحنشة ما ترمز له من ناحية الشكل للاعتقاد فى قوة الارتباط بين الزوج والزوجة والتفافهما حول بعضهما . والحقيقة أن هذا الشكل عرف من قديم الأزل لدى قدماء المصريين

واليونان والإغريق رمزا للأبدية والخلود ، ممثلا فى ثعبان يعض ذيله وهو بذلك يغلق الدائرة [٢٢] (شكل ٢) .

وعرف المجتمع المغربى التزين بالحنة (النقش على الأيدى والأرجل) فى مختلف المناسبات ، كالزواج والختان والسابع والاحتفال بالرياح (وهى ما هو أشبه بالزار المصرى) ، وغيرها من المناسبات التى تحرص فيها المرأة على أن تبدو فى أجمل صورة . وتأخذ الحنة فى غالبية أشكالها كل ما ينتسب إلى الشكل الدائرى .

وعلى الرغم من تصور المجتمع المغربى لوظيفة الحنة من حيث أهميتها للجلد ودورها الجوهرى فى تزين المرأة وإضفاء جمال على جمالها . فإننا نرى أن للحنة أهمية ووظيفة أخرى كامنة تبدو واضحة فى الأشكال التى يحرص الأفراد على التزين بها ، وكذلك ضرورتها فى مختلف المراحل التى تعرف بالمراحل الحرجة فى حياة الإنسان كالزواج والإنجاب والختان ... وما إلى ذلك .

ومن العادات الشائعة بين مجتمعى الدراسة الاحتفال بزيارة الأرواح وتعرف فى مصر "بالزار" ، وفى المغرب "بالرياح" . وقد تشابه المجتمعان من حيث الاعتقاد وشكل الممارسة إلى حد ما ، وإن كان فى المجتمع المغربى يأخذ الاحتفال النمط نفسه الذى يميز جميع احتفالات المجتمع (كالعرس والختان والسابع ... الخ) . والذى يعنينا فى هذا الاحتفال أهمية الشكل الدائرى ومركز الدائرة ، إذ على المرأة المريضة أن تجلس فى مركز المكان المخصص لهذا الأمر ويحيطها دائريا المدعوون للمشاركة . وللزار مرحلة هامة تعرف بإقامة الكرسى أو "نصب الكرسى" ، وهو عبارة عن مائدة مستديرة تضع فوقها صينية كبيرة مملوءة بأصناف كثيرة من المأكولات المختلفة ، ويحيط دائريا بالكرسى مجموعة من الشموع الكبيرة .

وتزف المريضة في ثوبها الأبيض حول الكرسي عددا من المرات . وغالبا ما تقوم الكودية فى (مصر) والمريوحة فى (المغرب) بعملية الذبح ، ويكون فى ساعات متأخرة من الليل . والأمر الذى يحتاج هنا إلى ملاحظة هو ضرورة تبخير كل واحدة من الحيوانات أو الطيور على اختلافها ، ثم تزف بها المريضة واحدة تلو الأخرى حول الكرسي مع دق الطبول قبل الذبح . وأثناء الزار تقوم السيدات بالرقص أيضا حول الكرسى حتى تفقدن وعيهن ، ثم تقوم الكودية بإعادتهن لوعيهن ، ثم تطوف بالبخور حول الكرسى الذى كانت ترقص حوله السيدات استرضاء للجن (٢٣) .

وقد يبرر البعض ما يتم حول الكرسى من دوران سواء للمريضة أو الأضحية أو السيدات المدعوات بأنه تبجيل للأرواح .

وعرف فى الحبشة ما يشابه ذلك بضرورة دوران المريضة حول الكرسى سبع مرات وهى راكبة للأضحية ، سواء كانت كبشا كبيرا ، أو جملا قبل ذبحها(٢٤).

وما من شك أن للدائرة أهمية خاصة كرمز للمقدس والعالم الغيبى والروحى . والمقدس بقدر ما يسهل التعرف عليه بقدر ما يصعب تعريفه ، ومن أجل ذلك نعرض بعض خصائص المقدس كما يبدو لنا فى هذه الدراسة .

أولا : الاعتقاد فى توفر القوة فيه .

ثانيا : كونه متصفا بشئ من الغموض يحيط بطبيعته ومفهومه .

ثالثا : لابد أن يكون له أثر فى تدعيم شخصية الفرد وإمداده بالقوة ولو عن طريق التخيل والتوهم .

رابعا : أن يكون غير هادف من حيث وجوده أو شكله الدنيوى (٢٥) .

وعرف قدماء المصريين الدائرة كمقدس فى الشكل الدائرى الذى يعرف

بالخرطوش (وهى كلمة تعبر بالفرنسية عن الشكل البيضاوى أو الدائرى) ويستخدم فى نقش اسم الملك داخلها [٢٦] .

وترمز الدائرة لدى البوذية للمرحلة النهائية من الكمال الداخلي بالتخلص من الغرائز الدنيوية ، فالدائرة تعبر عن كل شئ روحى ، ومنها استوحيت أشكال عديدة للتعبير عن السمو الروحى ، كالقباب التى عرفت فى الكنائس والتراث الإسلامى ، وكذلك الهالات النورانية التى تصور فى شكل دائرة تحيط برأس القس (شكل ٣) ، كما يرمز للثالوث المقدس بثلاث دوائر متداخلة أو متماسة (الأب ، الابن ، الروح القدس) [٢٧] .

وتعرف الدائرة المصورة كطوق فوق الرأس بين أهل الكشف أو البصيرة بالأورة ORA ، وهى الروح الحارسة للإنسان والتى تحميه من أى أذى . ويستطيع أن يراها المشتغلون أو المهتمون بهذا الأمر . وهى أشبه من حيث الشكل بالطوق الذى يعلو رأس الملائكة عندما يحاول الإنسان تجسيدهم فى صورة مرئية .

ويعزو دوركايم ظهور المقدس إلى المجتمع بحيث ينظر إليه كوليد لاعتقاد الأفراد [٢٨] ، مما جعل المقدس يختلف من مجتمع لآخر ، ومن ثقافة لأخرى . وعلى الرغم من اختلاف المقدس فى المجتمعات البدائية فإن هناك تشابها كبيرا بين الطقوس المؤداة تجاهه ، والتى تتمثل فى اتخاذ الدائرة مقدسا أو الدوران حول المقدس كما كان فى بعض قبائل أوروبا (ألمانيا وانجلترا وفرنسا) كالدوران حول بعض الأشجار ، ونذكر منها على سبيل المثال أشجار الشرين والبتولا وشجرة مايو أو سارية مايو ، والدوران حول النيران ، وكذلك الدوران عكس اتجاه الشمس بهدف التحكم فى الرياح كما كان بين قبائل الياكوت Yakut [٢٩] .

والأمر الذى لا شك فيه أن أرقى صورة للدوران حول المقدس هى الطواف حول بيت الله الحرام (الكعبة) بمكة المشرفة التى تعتبر مركز الكون .

وهذا الطواف الدائرى دائم لا يتوقف إلا لأداء الصلاة فى صفوف دائرية متداخلة حول الكعبة ، والحكمة فى ذلك أن يتمتع المسلم بالفيوضات والأنوار والإشراقات الإلهية التى يضفيها عليه المكان المقدس بقربه روحيا وجسديا من بيت الله . والطواف فى دوائر حول الكعبة كرمز يماثل فى الشكل الطواف حول المقدس باختلاف أشكاله ، ويماثل فى المضمون دوران التوابع والكون مع فارق أساسى وجوهرى هو أن المسلمين فى طوافهم حول الكعبة لا يرونها معبودا أو إلها ، ولكن هذا الطواف هو إذعان وطاعة للأمر الإلهى .

وتذهب النصوص الفلسفية إلى وجود علاقة قوية بين المركز والدائرة ، ويرمز بالدائرة للخلق وبالمركز للهدف السامى من الوجود . وقد نظر P. Denys للدوائر المتداخلة من كونها تعبر عن درجات الكائن فى الترقى ، فكلما اقترب من المركز نم ذلك عن الاقتراب من الهدف السامى فى الحياة ... وهكذا [٣٠] .

فالدائرة فى ثباتها وديناميكيتها ترمز للمقدس ، مما جعلها نمطا مميزا لغالبية مجالس الصوفية والفقهاء فى مصر والمغرب وشكلا أساسيا يؤدون فيه أهم شعائرهم وطقوسهم .

فالذكر الجماعى فى مصر (الحضرة) من الطقوس الأساسية للطريق الصوفى ، وهو لا يتم إلا فى شكل دائرة ينتظم فيها المريدون متشابكى الأيدى لتحقيق الوحدة والاتحاد والترابط والتآلف ، وعند زيادة عدد الزائرين عن المساحة الدائرية للمكان تتداخل الدوائر بعضها البعض دون المساس بالمكان المخصص للشيخ ، ويتم الذكر والإنشاد فى هذه الدائرة المقدمة والتى تعرف بحلقة الذكر .

ومن أشد أنواع العقاب لمن يخرج على قواعد الطريق أن يحرم من المشاركة فى حلقة الذكر الجماعية بالجلوس خارج الدائرة المقدسة ، وبالتالى حرمانه مما يتنزل على الذاكرين من بركة وخير وفيوضات إلهية .

أما الذكر الجماعى فى المغرب فالأمر لا يختلف عنه فى مصر من حيث الشكل الدائرى للذكر والإنشاد إلا فى خروج (المجذوب) من الدائرة للذكر منفردا فى وسط الحلقة ، والقيام بأعمال خارقة كإدخال النار فى الفم على سبيل المثال . وهذا يدل على أن مركز حلقة الذكر منطقة مقدسة محرمة لا يرتادها إلا شيخ الطريقة وذوو المراتب العليا فى الطريق .

ومن بين الطقوس المتبعة فى معظم الطرق الصوفية فى مصر توزيع النفحة - عقب الذكر الجماعى - فى شكل دائرة ، كما يتم إطلاق البخور على ملتمسى الرقوة للحماية من الحسد وبعض معاكسات الجن والشياطين بدوران المبخرة حول الرأس عدداً من الدورات مع ترديد بعض الآيات والأدعية تبعا لحالة المريض . وهذا أشبه بما هو سائد فى بعض العادات المصرية عند محاولة حماية الإنسان لنفسه من عين أو حسد أحد الجالسين أمامه ، فيقوم فى الحال بعمل حركة دائرية حول الرأس بيده اليمنى وهو قابض الأصابع ، وكأنه يحمل بأصابعه بعض العناصر المواجهة لهذا الشر فى ذلك الوقت مع الهمهمة وذكر بعض الرموز مثل "أشتاتا أشتوت" .

وتصور الدائرة كمقدس لدى المجتمع الصوفى يرمز لأشياء كثيرة نذكر منها : تعدد الطرق دون اختلافها بل وتجانسها من خلال وضع صورة رمزية لتوضيح ذلك متمثلة فى دائرة ذات مركز يرمز للهدف والغاية . والطرق هى الخطوط الداخلية التى تصل ما بين خط الدائرة ونقطة المركز فكيفما كان اتجاه نقطة البداية فلا خلاف فى النهاية [٣١] .

والحقيقة أن هذا التصور يحمل فى مضمونه تجانس الطرق ، على الرغم من اختلافها من حيث المنهج والأسلوب من ناحية ، ووحدة الهدف من ناحية أخرى . ومن بين الطرق الطريقة الشاذلية ، وهى الأكثر انتشارا فى المجتمع

المصرى ، والتى تمتد من حيث المنشأ إلى الشيخ عبدالسلام بن مشيش بالمجتمع المغربى ، ومن بين أورادها "ورد الدائر" وهو يمثل ورد الخاصة ، وهو أعلى أوراد الشاذلية من حيث المراتب ، ولا يعطى إلا لذوى الدرجات العليا فى السمو الروحى ، وذلك بإذن مباشر من الشيخ أو أحد المشايخ فى سلسلة الطريقة الشاذلية . وللصوفية فى الدائرة رمزية خاصة تتمثل فى السر فى الحرف وفى الشكل وهو حرف النون فاتحة سورة القلم "ن والقلم وما يسطرون" ، وتمثل النقطة أصل الكون ، والشكل نصف الدائرى الذى يقع أسفلها هو الظاهر ، أما الجانب الباطن فهو يمثل النصف المتمم للدائرة والذى يعلو النقطة .

وقد ذكر أحد مشايخ الصوفية بمصر بعض الأسرار التى قد تفسر هذا الأمر استنادا إلى الآيتين الكريمتين "ثم دنا فتدلى . فكان قاب قوسين أو أدنى" [٣٢] بتشبيه من حيث الشكل الرمزى لمنتهى وصول الرسول باختراقه سدرة المنتهى بأنه متمم للشكل الدائرى للقوسين فى تلاقيهما . وقد ذكر الشيخ الشعراوى فى هذا الأمر تفسيرا قريبا من هذا المعنى ، وهو تشبيه للقرب من حيث المضمون بمعنى التصاقه بالقلب والروح [٣٣] ، ومن هنا ترمز الدائرة للكمال .

والدائرة كرمز للعالم الغيبى أو الروحى كانت سببا وراء استخدامها فى أغراض عديدة بصورة ظاهرة أو غامضة تتناسب مع طبيعة الهدف المستخدم من أجله (شكل ٤) ، كمانع أو حاجز سحرى لا يمكن اختراقه ، وكمقاومة للشياطين والأرواح الشريرة . وتزداد فاعلية الدائرة فيما يكتب بداخلها من أسماء الله الحسنى وبعض الرموز والطلاسم التى لا يعرفها سوى المتخصصين فى هذا الأمر[٣٤] . وقد يرسم هذا النمط من الدائرة على الورق ويحفظ كتميمة مع الشخص ، وأحيانا أخرى يرسم على طبق دائرة أو زليفة دائرية كما هو فى مدينة فاس (بالمغرب) . وتأخذ الكتابة بكل هذه الأشياء الشكل الدائرى بتداخل الدوائر

حتى الوصول للمركز . والمجتمع المغربى أكثر اعتقادا فى الجن والشياطين . بل ينظر المغربى للجن على أنه كائن روحى يحيا مع الإنسان ويشغل ، نفس الحيز المكانى الذى يشغله ، مما يجعله فى حاجة ماسة على الدوام للحماية والتحصين من أذاه وأضراره .

ووسائل الحماية والتحصين من أذى هذه الأرواح ليست معروفة فى متناول الإنسان العادى ، بل عرف المجتمع المغربى فقهاء وأولياء متخصصين فى هذا الأمر بارعين فى أسراره .

وهؤلاء الفقهاء أشبه بالأطباء ، وليس الغرض هو الطب النفسى والروحى فقط ، بل والمعالجة من الأمراض البدنية أو الجسدية التى تعتقد فى أن المسبب لها هم الجن والشياطين .

وأساليب العلاج لدى فقهاء المغرب تشير لأهمية الدائرة من حيث الشكل والمضمون . ونذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر .

كثرة استخدام البيض النئ "الأخضر" كما يطلق عليه أفراد المجتمع كأسلوب من أساليب العلاج . ويرمز البيض لدى فقهاء المغرب إلى الحياة والموت (ويتحدد ذلك باختلاف مايكتب عليه من طلاسم) من الدجاجة ، وهى تمثل الحى يخرج البيض ، وهو ما يمثل الميت ، ومن البيض وهو الميت يخرج الكتكوت وهو الحى ، "يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى .....) [٣٥] ، من بين وسائل العلاج الكتابة على البيضة دائريا وتبخيرها أى المرور بها فوق البخور عدد من المرات دائريا ، وتأخذها المريضة وتضعها بجوار رأسها ليلة الجمعة ، وعند الاستيقاظ صباحا تمسك المريضة البيضة بيدها وتلف بها فوق رأسها إحدى وعشرين مرة مع ذكر سورة الإخلاص فى كل مرة ، ثم تخرج بها من الدار بعد صلاة الجمعة لتلقى بها فى أى مكان خاو دون النظر إليها .

ومن الطقوس الأساسية فى تشخيص المرض أن يأمر الفقيه المريض بالدوران سبع مرات دائريا فى حجرة ملحقة بحجرة الفقيه . وعند محاولة التعرف عن سبب هذا الطواف أرجع الفقيه سببه المباشر للجن وليس للمريضه ، فهو بمثابة أمر له بالطواف لما له من هدوء وسكينة للطائف (الجن الذى مع المريض) .

وفى عمل الأحجبة والتمائم ، يستخدم الفقيه كتابة أسم الله رمزا يتمثل فى ثلاثة خطوط ودائرة على هذا الشكل ٥١١١ ، والأقرب أنها مشتقة من كلمة الله مع الاستغناء عن الخط الذى يربط اللامين والهاء .

وعرفت المرأة المغربية كثيرا من أنماط الحلى أو أدوات الزينة التى تستخدم فى حقيقتها بهدف الحماية من الجن والشياطين ، كارتدائها لبعض السلاسل الدائرية والخواتم والأحزمة التى تحيط كل منها بأجزاء الجسم المختلفة ، بهدف هو أبعد من مجرد التزين ، الأمر الذى يجعل المرأة المغربية لا تستطيع أن تستغنى عن الحزام أو الصمتة كما يعرف فى مجتمع فاس حتى فى حالة الحمل وشهوره الأخيرة ، عدا بعض الوقت داخل المنزل لسهولة الحركة ، فالصمتة من الأجزاء الضرورية للزى التقليدى للمرأة المغربية ، وكثيرا ماتحث الأم ابنتها ، وبخاصة من لم يسبق لها الزواج ، أو حديثة الزواج وكذلك حديثة الإنجاب بضرورة ارتداء الصمتة . وقد رأيت – أثناء الدراسة الميدانية – كثيرا من الحالات التى تعنف الأم فيها ابنتها ، لهذا السبب مبررة ذلك بـ "عشان بسم الله الرحمن الرحيم" (الجن والشياطين) .

وقد وجدت معتقدات شبيهة بهذا الأمر ، وإن كانت ليست مقصورة على ارتباطها بالعالم الروحى ، بل وكذلك بالحروب والمنازعات الدنيوية ، وهذا ماكان متبعا من بعض المحاربين قبل الدخول فى المعارك برسم دائرة حول الجسد ، وارتداء كثير من السلاسل والمشغولات ذات الشكل الدائرى بأحجامه المختلفة،

آملين من وراء ذلك العودة من الحروب منتصرين سالمين من كل أذى [٣٦] .

ووجد من بعض الصوفية المهتمين بشأن الحماية من الأرواح الشريرة ما هو أشبه بذلك ، ويعرف بمصطلح "غلق الدائرة" ، وتردد هذه المقولة فى بعض المجالس التى يشعر فيها أحد المشايخ أو المريدين بوجود أرواح شريرة فى المكان مع خشية التأثر بها ، وبذلك تتم غلق الدائرة ، وهذا الأمر يتمثل فى التخيل بوجود ما يحيط بالجسد دائريا ، وكأن الجسد داخل شكل حلزونى للحماية والتحصين ، ثم ضم القدمين لبعض سواء فى وضع الجلوس أو السجود ، وقبض أصابع اليدين مع تشابك الساعدين .

وانتشر فى المجتمع المصرى استخدام كثير من المشغولات الفضية أو النحاسية التى تعلق فى البيت أو السيارة من أجل الزينة لدرء الحسد ، وتأخذ هذه المشغولات فى الغالب شكل الكف (خمسة وخميسة) ، وشكل العين وأحيانا ، يقتصر فى شكلها على عدد من الخرز على شكل دائرة . وقد وجد نمط آخر شاع فى المجتمع حديثا وهو بعض الآيات القرآنية التى تكتب على شكل دائرى أو قريب من الدائرى .

واستخدمت المرأة المصرية – أيضا – كثيرا من أدوات الزينة (كالحلى) . وتميل المرأة من حيث التفضيل إلى الجمع بين ما هو جميل وحديث وماله وظيفة ضمنية تتمثل فى الحماية والتحصين ، كالسلاسل التى تتخذ صورة العين داخل إطار دائرى من الذهب وغيرها من الأشكال التى تخدم الهدف نفسه .

وقد استخدم هذا الشكل الدائرة لهدف آخر يتمثل فى التعبير عن قوة العلاقة والرغبة فى استمرارها بين طرفين ، سواء علاقة حب ، صداقة ، زواج ، قرابة ... الخ ، وانتشر ذلك فى شكل سبيكة من الذهب أو الفضة على شكل دائرة ، ثم تشطر لقسمين يكتب على الأول "لا إله إلا الله" وعلى الثانى "محمد

رسول الله" ، ويحتفظ كل طرف بالقسم الخاص به ، ويرمز ذلك إلى الاتحاد والاكتمال ، فالدائرة هنا ترمز للكمال .

ويوجد من بين المشغولات التى تستخدم فى الزينة على اختلافها سواء كانت بهدف دنيوى أو روحى كالحماية من الجن والشياطين والحسد والعين ... الخ ، بعض المشغولات التى تتخذ كنوع من الأحجبة التى يرتديها الإنسان دون أن يدرك حقيقتها الآخرون . ونذكر على سبيل المثال ماترتديه بعض نساء الريف فى مصر ، وهو الخلخال الحديدى أو الفضة ، فهو لاينطوى على تميز جمالى فحسب ، ولكنه يتميز علاوة على هذا تعبير اعتقادى . والخلخال الأكثر تأثيرا فى هذه الأغراض هو الخلخال الذى ينتهى برأس كروية . وقد انتشر استخدامه فى بعض المناسبات الخاصة والتى تتمثل فى خوف المرأة من الإجهاض ، أو من فقد أطفالها وهم فى سن صغيرة ، حيث يعتقد الناس أن القرينة هى التى وراء ذلك . وأحيانا يوضع للأطفال الصغار حديثى الولادة هذا النوع من الخلاخيل الحديثة بأحجام صغيرة لحمايتهم من القرينة ، ويتغير شكله عن الخلخال الذى تستخدمه المرأة ، فلا ينتهى بشكل كروى ، وإنما ينتهى بشكل حلقتين متداخلتين [٣٧] .

ومن بين التمائم التى تستخدم فى درء الحسد فى المجتمع المغربى صدفة تستخرج من البحر ، وتعرف بعين البقرة ، وحلية تعلق على الأعناق ، وتعرف باللبانة ، وهى على شكل العين (شكل ٥) [٣٨] . وكذلك صورة لعين القطة أو عين الهدهد أو عين البومة [٣٩] . وقد عرف قدماء المصريين استخدام عين حورس كتعويذة ضد الشر بمختلف أنواعه [٤٠] (شكل ٦) .

والذى يتضح من هذه التمائم أنها تشبه فى شكلها العين إلى حد ما . ومن الملاحظ أن شعوب البحر المتوسط يستعملون – منذ القدم – أشياء ورسوما تشبه العين لدفع شرها ، ومن ثم يمكننا أن نستنتج أن تلك الشعوب تستخدم تلك

الأشياء بسبب هذا التشابه [٤١] .

لذلك نحن نميل إلى أهمية وفاعلية الرقم العربى "خمسة" ، سواء كان فى الأصل رقما هنديا أو عربيا للحماية من الحسد والعين الشريرة ، وهو يمثل شكل الدائرة . وقد وجد هذا الشكل على كثير من المصنوعات والمشغولات ، كالأوانى الفخارية والحقائب والسجاجيد والمفروشات وغيرها .

يرمز رقم خمسة إلى الصحة من حيث النظر للتوافق أو الانسجام العقلى والجسدى للإنسان . فجسم الإنسان مكون لهذا الرقم بالنظر إليه من الرأس ثم اليدين ثم القدمين ، بالإضافة إلى أهمية الرقم فى تكوينه لأصابع اليدين والقدمين[٤٤] .

وقد اتخذ رقم خمسة أشكالا أخرى ذات أنماط مختلفة تحمل فى مضمونها سر الرقم وشكله دون أن تعبر عنه صراحة أمام الرائى للشكل ، كما هو الحال فى بعض المشغولات كأشكال الكف المختلفة ، وكالحلى والمصاغاة على شكل دائرى ، وكذلك شكل النجمة الخماسية والتى تم رسمها بداية بنقطة واحدة حتى الانتهاء منها دون رفع القلم ، وبذلك فهى تتشابه مع الدائرة فى كون نقطة البداية هى نقطة النهاية (شكل ٨) ، وهى تمثل خمسة فى النقاط المكونة لها ، وتستخدم بكثرة فى أغراض سحرية روحية فى مجتمعى مصر والمغرب . وتختلف أغراضها باختلاف رسمها ، فعند بدايتها من أعلى إلى اليسار ثم أفقيا تستخدم بكثرة فى أغراض سحرية روحية فى مجتمعى مصر والمغرب . وتختلف أغراضها باختلاف رسمها فعند بدايتها من أعلى إلى اليسار ثم أفقيا إلى اليمين تستخدم فى السحر الأبيض . وعند بدايتها من أسفل لأعلى ثم إلى اليمين أفقيا ثم إلى اليسار تستخدم فى السحر الأسود [٤٥] .

ومن بين المعتقدات الشعبية حول رقم خمسة يتفاعل أفراد المجتمع بالقيام

برحلة أو سفر يستغرق ٥ أيام ، أو إذا طال ٥ شهور أو ٥ سنوات معتمدين فى ذلك أنهم فى حماية الرقم المدنى هو فى ذاته بمثابة تعويذة للعين الشريرة .

والرقم ٥ (خمسة) تابو يحرص أفراد مجتمع فاس على الإلتزام به ، وهو تجنب تقديم أى هدية بهذا الرقم كخمس دجاجات أو خمسة طيور أو خمسة أقماع من السكر على سبيل المثال . ويرجع هذا التحريم كتابو للرقم الذى هو ذاته يستخدم كتعويذة ضد التأثير الضار ، وتقديم هذا العدد فى شكل هدية يسبب - بلا شك شعورا مؤذيا وحالة تعيسة لمقدم الهدية .

ومما تقدم ذكره يبين أهمية الدائرة شكلا ومضمونا فى سكونها وديناميكيتها مما جعلها مجالا خصبا للرمزية فى مختلف جوانب الحياة ، فهى رمز للكون والخلود والزمن والكمال والجمال والمقدس والعالم الغيبى والروحى ، (شكل ٩) ، كما أنها رمز للتجانس والتضامن والتآلف والترابط ..... الخ .

وقد أظهر البحث أهمية كبيرة للدائرة فى علاقتها بالمركز ، والعلاقة بينهما علاقة مزدوجة تشمل علاقة الدائرة بالمركز وعلاقة المركز بالدائرة . فالمركز أساس الدائرة وهو بمثابة الهدف والغاية من ناحية ، والمقدس من ناحية أخرى ، لذلك يرمز المركز للعظمة والأهمية والهيبة . أما علاقة الدائرة بالمركز فهى بمثابة تقدير وتبجيل واحترام وتقديس واحتياج .

ومما لاشك فيه الميل لإضفاء الروح الإسلامية على بعض الممارسات الشعبية الخاصة بالشكل الدائرى ، وتمثل ذلك فى وضوح بالحرص على الالتزام بالطواف سبع مرات حول المقدس أو الشئ الذى يلتمسون حلول البركة فيه ، كما هو فى الطواف بأشياء العروس قبل نقلها بيت الزوجية . وكذلك طواف العروس والعريس حول مقام أو ضريح الولى قبل الذهاب لبيت الزوجية ، بالإضافة إلى طواف المريضة فى حجرة خاوية لدى الفقيه المغربى وطواف المريضة حول

الكرسى فى الزار ...... الخ .

وإلى جانب ذلك بعض الممارسات ذات الطواف دون الالتزام بالعدد ، كالطواف حول الأشجار والنار كما سبق وذكرنا ، وكذلك الطواف عكس اتجاه الشمس للتحكم فى الرياح .

والذى أظهره البحث انعكاس هذا الشكل الدائرى فى ثباته أو حركته على كثير من أنماط الحياة المعيشية لما للدائرة من معان مجتمعة سامية كالتجانس والتضامن والتآلف والمحبة ، ولما للشكل الدائرى من معان روحية عالية كالبركة ، والمقدس ، والتبجيل والاحترام .

بعض الالفاظ الدارجة التى تعبر عن الدوران
بمعان مختلفة فى المجتمع المغربى

كيف دايرة معاك الأيام
كيف دايرة مع الصحة
دارت بى الدنيا .. خلاص
من الصباح وأنا كاندور ونقلب
تدور ونقلب ما وجدت ولو
أيوه خلاص ماتبقيش تدور برجلى
أحمد ربنا ولادك دايرين بيك ما خصك
ولو لا أروح استبلية ولاقفيه أولادى
دايرين بى

السؤال عن الحال عموما
السؤال عن الصحة
بمعنى الشكوى من الحياة
التعبير عن التعب بلا فائدة

التعبير عن ضوضاء الأطفال
تعبر رمزا عن وجود الأبناء
حول الأباء عند الكبر أشبه
بالعلاقة بين الدائرة والمركز
من حيث العناية والاهتمام .. الخ

بعض الالفاظ الدارجة التى تعبر عن الدوران
بمعان مختلفة فى المجتمع المصرى

خلانى ألف حوالين نفسى	حالة من الشك والخوف
دماغى لفت أول ماسمعت	التعبير عن الخوف
أنا فى دوامة ... خلاص دخت	تشتت الفكر والحيرة
من الصبح وأنا بلف زى الساقية	التعب الشديد
حنلف وندور على بعض	الخبث والمحاورة
أنا لا أعرف اللف والدوران	الاستقامة
حادورها فى دماغى وأرد عليك	التعبير عن ضرورة التفكير العميق
لف عليها وصدقته	أقنعها بغير الحقيقة
دايرة على حل شعرها	قلة الاستقامة والأدب

المراجع

١ - صالح ، عبد المحسن ، *دورات أحياة* ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ، ص ٧ .

٢ - المرجع نفسه ، ص ٩ .

٣ - المرجع نفسه ، ص ص١١ - ١٢ .

٤ - سورة الروم ، آية ٥٤ .

٥ - Van-Cennep, Arnold. *The Rites of Passage*, Translated by Vizedom, Monika B, and Caffe, Grabrielle L., London, Routledge and Kegan Paul, 1977, p. 1.

٦ - أبو زيد ، أحمد ، *البناء الاجتماعي ، الجزء الأول ، المفهومات* ، الإسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ ، ص ٤٤ .

٧ - أبو زيد ، أحمد ، *البناء الاجتماعي ، الجزء الثاني ، الأنساق* ، الإسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، دون سنة النشر ، ص ٦٩ .

٨ - Biederman, Hans. *Dictionary of Symbolism*, Translated by James Hulbert, *Facts on File*, New York, Oxford. 1992. p. 69.

٩ - مصطفى ، فاروق أحمد ، *دراسة العادات والتقاليد الشعبية في مصر* ، الإسكندرية ، الهيئة المصرية العامة الكتاب ، ١٩٨٠ ، ص ٤٤ .

١٠- Firth, Raymond. *Symbols: Public and Private*, London, George Allen & Unwin Ltd., p. 28.

١١- Symons, A. & Others. "Symbols" *In Encyclopedia Britannica*, Vol. 12, 1964, p. 701.

١٢- Bosmajian, Haig A, *The Rhetoric of Nonverbal Communication*, London Scott Foresman & Co., 1941, p. 16.

١٣- Bolinger, Dwight. *Language: The Loaded Weapon*, London. Longman Group Limited, 1968, p. 18.

١٤- White, Leslie A. *The Concept of Culture*, New York, Burgess Publishing Co., 1973, p. 1.

١٥- أبو زيد ، *البناء الاجتماعي ، الجز الثاني ، الأنساق* ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٩ .

١٦- ابن سليمان ، يحيى ، *نحن المغاربة مشاكل النمو بين التقليد والتجديد* الطبعة الأولى ، الدار البيضاء ، دار الغرب الإسلامي ، ، ١٩٨٥ ، ص ص ٥٧ - ٥٨ .

١٧- أبو زيد ، *البناء الاجتماعي ، الجزء الثاني الأنساق* ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٤ .

١٨- أبو زيد ، *البناء الاجتماعي ، الجزء الأول ، المفهومات* ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٤ .

١٩- Biederman, Hans. op. cit., p. 304.

٢٠- Chevalier, Jean. & Cheerbrant, Alain. *Dictionnaire des symboles*, realisation Marian Berlewi; A à che, Ed. Seghers et Ed Jupiter, Paris. 1973, p. 305.

٢١- ناشد ، مختار رسمي ، *فضل الحضارة المصرية على العلوم* ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣ ، ص ٣٠ .

٢٢- Chevalier, Jean. op. cit., p. 303.

Biederman, Hans.op. cit., p. 70.

٢٣- المصرى ، فاطمة ، *الزار: دراسة نفسية وأنثروبولوجية* ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ ، ص٤٥ .

٢٤- المرجع نفسه ، ص٤٥ .

٢٥- O'Dea, F. Thomas. *The Sociology of Religion*, Englewood Cliffs, New Jersey, Prentinc Hall, Inc., 1966, pp. 20-21.

٢٦- White, Manchip. J. E. *Ancient Egypt: its Culture and History*, New York, Dover Publications, Inc., 1970, p. 11.

٢٧- Biederman, Hans. op. cit.,p. 71.

٢٨- Melford, E. Spiro. "Religion Problems of Definition & Explanation" in *Anthropological Approaches to the Study of Religion*, by Michael Banton, Tavistock Publications, U. S. A., 1963, p. 89.

٢٩- فريزر ، جيمس ، *الغصن الذهبي دراسة في السحر والدين* ، ترجمة أحمد أبو زيد – الجزء الأول – الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧١ ص٢٦٩ ، ٤٢٢ .

٣٠- Chevalier, Jean. op. cit., p. 303.

٣١- محمود ، عبد الحليم ، *المنقذ من الضلال لحجة الإسلام الغزالي مع أبحاث في التصوف ودراسات عن الإمام الغزالي* ، القاهرة ، دار الكتاب الحديثة ، ١٩٧٢ ، ص ٢٥ .

– إبراهيم ، محمد زكي ، *أصول الوصول – أدلة أهم معالم الصوفية الحقة من صريح الكتاب وصحيح السنة* – الجزء الأول – الطبعة الثالثة – مطبعة حسان ، ١٩٨٤ ، ص ١١٦ .

٣٢- سورة النجم آية ٨و٩ .

٣٣- الشعراوي ، محمد متولي ، *معجزة القرآن* – إدراة الكتب والكتاب ، ١٩٩٣ ، ص ١٢٧ .

٣٤- Chevalier, Jean. op. cit., p. 305.

٣٥- سورة الروم ، آية ١٩ .

٣٦- Ibid., p. 305.

٣٧- الجوهري ، محمد ، *علم الفلكلور ، الجزء الثاني ، دراسة المعتقدات الشعبية* ، الطبعة الأولى ،

القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٠ ، ص ص ٦١١ - ٦١٢ .

٣٨- بالحاج ، نادية ، *التطبيب والسحر في المغرب* ، الطبعة الأولى ، الشركة المغربية للناشرين المتحدين ، ١٩٨٦ ، ص ٥١ ، ص ١٢٧ .

٣٩- Edward, Westermarck. *Ritual and Belief in Morocco*, London. Vol. 1, MacMillan and Co. Limited, 1926, p. 123.

٤٠- Biederman, op. cit., p. 123.

٤١- لين ، إدوارد وليم : *المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم* ، ترجمة عدلي طاهر نور ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار النشر للجامعات المصرية ، ١٩٧٥ ، ص ٢١٩ .

٤٢- Biederman, Hans. op. cit., p. 133.

٤٣- Ibid., p. 262.

٤٤- Ibid., p. 132.

Abstract

FOLK CONCEPTS OF THE CIRCLE AS A SYMBOL IN DIFFERENT SOCIETIES

Manal Gadallah

It is an almost generally accepted idea that the circle is the most perfect shape, and that roundness is the most agreable and most comfortable form. One encounters this idea in a number of the cultures and societies studied by historians of religion as well as by anthropologists. The concept of "L'éternel retour" which has become an established notion and term in anthropological literature and more particularly in writings dealing with classical, and to a less degree primitive cultures and ceremonial performance, is derived from the circular movements, round shapes and the recurring physical phenomena and critical events in the life of individuals and societies. The Universe with its enormous numbers of planets and other heavenly bodies have in the popular mind round shapes and move perpetually around circular orbis thus causing alternate differences between day and night as well as between the different seasons. All natural and environmental fluctuations take place at well-defined times in a regular cyclical order. The life cycle of the individual from birth to death then resurrection and life in the here-after is a

perfect example of the circular arrangemnt of events of life. In many of the so-called primitive societies, villages, kralls, huts and meeting-places are erected and distributed in a circular arrangement. In many ritualistic and religious ceremonies the performers are arranged in a circle so as to face each other as a symbol of integrity and direct communication. The *Zikr* which is practised in Islamic societies by certain religious groups is a good example of the symbolic integrity and solidarity of the circle. In short the circle is generally regarded as a symbol of unity, perfection, perpetual movement and eternity in a large number of societies and cultures.

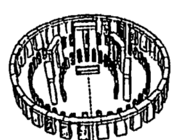
This article endeavours to explain the symbolic significance of the circle in ordinary daily life and religious activities in both Egypt and Morocco. The study is based on ethnographic data obtained during field research in both countries.



الدائرة رمز لعناصر الكون المختلفة



الدائرة المقدسة بأسماء الله



نمط من الحائط الاحجرية
في انجلترا القديمة



الكواكب والنجوم
والحركة الدائرية



الدائرة ممثلة الكون والشمس
مركز الدائرة

شكل (١)



شكل (٢)
الخلود ممثلا في ثعبان يعض ذيله





شكل (٣)
الهالة النورانية تحيط برأس القديس

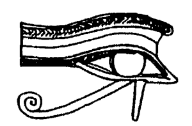


شكل (٤)



شكل (٤)

الدائرة رمز للعالم القدسي



شكل (٦)

عين حورس



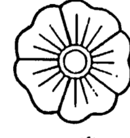
شكل (٥)

اللبانة



شكل (٧)

النجمة الخماسية



شكل (٧)

الزهرة الخماسية

شكل (٧)

النجمة الخماسية



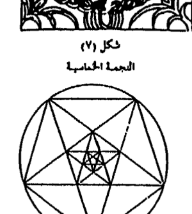
شكل (٧)

النجمة الخماسية



شكل (٨)

النجمة الخماسية



شكل (٩)

الدائرة رمز للكون والزمن والكمال

التنشئة على طريق الإبداع *

مصطفى سويف **

يتناول هذا المقال ما يمكن ترتيبه على نتائج بحوث الإبداع من تطبيقات تربوية . وهو يمهد للوصول إلى هذا الهدف بمقدمة يوجز فيها تاريخ اهتمام علماء النفس بالبحث فى موضوع الإبداع ؛ ويشير فى هذا الصدد إلى القلّة الملحوظة لبحوث الإبداع منذ أول القرن حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، ثم تزايد الاهتمام بشدة معاصرا لفترة التنافس الدولى بين المعسكر الشرقى والمعسكر الغربى . ويوضح المقال أن الباحثين السيكولوچيين فى مصر لم يكونوا بمعزل عن هذا الاهتمام . ثم ينتقل المقال إلى التعريف بالنتائج الكبرى التى أسفرت عنها بحوث الإبداع ، مركّزا الضوء بوجه خاص على ما كان منها متعلقا بموضوع هذه الورقة . بعد هذه المقدمة يتجه الكاتب إلى عرض للجهود التى حاولت الربط بين طرق التنشئة وبحوث الإبداع ، ويلخصها فى ثلاثة فئات : فئة اهتم أصحابها باستقصاء ظروف التنشئة التى أحاطت بعينات من المبدعين المعروفين فى التاريخ لاستخلاص ما يمكن أن يكون قد أسهم من عوامل هذه التنشئة فى رعاية إبداعيتهم ؛ وفئة انصب فيها الاهتمام على ظروف التنشئة المحيطة بالأفراد العاديين بهدف تحليلها والربط بينها وبين مستويات هؤلاء الأفراد على مقاييس الإبداع المختلفة ، والفئة الثالثة اتجه أعضاؤها إلى إجراء التجارب (بالمعنى التقليدى للتجارب العلمية) على عدد من المتغيرات المحدّدة والتحكم فيها بالزيادة والنقص ، باعتبارها متغيرات مستقلة ، ومحاولة الكشف عن علاقات سببية بينها وبين القدرات الإبداعية عند الأفراد المبحوثين باعتبار هذه القدرات متغيرات تابعة . وقد أورد الكاتب عددا من النتائج الرئيسية التى أسفرت عنها كل فئة من فئات البحوث هذه . وعلى ضوء هذه النتائج والنتائج الكبرى لبحوث الإبداع عموما قدم الكاتب عددا من الامتدادات التطبيقية التى يمكن الاستعانة بها لترشيد عمليات التنشئة إذا أريد لهذه العمليات أن تكون منمية لوظائف الإبداع لا أن تكون معوّقة إياها .

* هذا المقال يعتمد اعتمادا شديدا على محاضرة ألقاها الكاتب فى إطار الموسم الثقافى لجامعة القاهرة ، بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٩٤ .

** أستاذ علم النفس الإكلينيكى ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٥ .

مقدمة

فى مقالنا هذا نتناول بالشرح والتوضيح المهام الرئيسية التى تنطوى عليها عملية توجيه النشء توجيها يضمن فاعليتهم الإبداعية فى التصدى لما يعترض حياتهم (الخاصة والعامة) من مشكلات ، وما هى مسئولياتنا إزاء هذه المهام من خلال الأدوار الموكولة إلينا كآباء ، أو معلمين ، أو مخططين ، أو مشرّعين لمسيرة الحياة فى المستقبل .

ويقتضى الأمر بادئ ذى بدء أن نستوضح معاً لماذا الإصرار على إبراز مفهوم الإبداع فى عنوان المقال . هناك نوعان أساسيان من التفكير نعتمد عليهما بأقدار مختلفة فى مواجهة مشكلات الحياة عموما ؛ أحدهما جرت عادة علماء النفس على تسميته بالتفكير الإقرارى أو التقريرى أو الالتقائى* ، والآخر نسميه التفكير التغييرى ، أو الإبداعى أو الافتراقى** . والنوع الأول هو الذى يصل بنا إلى الإجابة الوحيدة الصحيحة أو المقبولة ، والنوع الثانى هو أداتنا للوصول إلى إجابة صحيحة لكنها ليست وحدها الصحيحة ، كما أنها قد لا تكون هى الإجابة المقبولة . وعلى ذلك فإن عنصرا أساسيا فى مفهوم الإبداع هو إصدار السلوك الذى يصل بنا إلى حل جديد ، غير مسبوق ، للمشكلة أو المشكلات المطروحة ، إما لأن الحلول السابقة لم تعد تصلح لحلها ، أو لإمكان إيجاد حلول أعلى من السابقة فى كفاءتها ، أو لأن المشكلة جديدة فى كل أبعادها . ولما كانت الحياة فى العصر الحديث لا تفتأ تواجهنا (على المستوى الشخصى ، والقومى ، والدولى) بمشكلات متزايدة تستدعى الحل (طلبا للصحة ، أو للسلامة ، أو لاستمرار البقاء عموما) ، ولما كانت كثير من متغيرات هذه المشكلات جديدة فعلا فالاستنتاج

* convergent.
** divergent.

المنطقى إزاءها أن الحلول القديمة التى كانت مجدية فى المواقف المماثلة (من حيث الخطوط العامة) فى الماضى لن تجدى أمام هذه الجدّة فى تكوين المشكلات ، ومن ثم لم يعد هناك بُدٌّ من البحث عن حلول جديدة تتوفر لها الكفاءة لحل هذه المشكلات . وهذا ما يستدعى إعداد أبنائنا إعدادا يجعلهم أقدر على صياغة الحلول الجديدة ، وهو ما يعنى مسئوليتنا أن نُدخل فى حسابنا البُعد الإبداعى فى التفكير والتصدى لتحديات الحياة ما أمكن . وهكذا يبدو أن تزويد النشء بمزيد من طاقة الإبداع فى مرحلتنا التاريخية الراهنة ضرورة يقتضيها التسليم باستمرار السعى إلى حفظ البقاء . ومع أن الأمر كان كذلك دائما (على طول التاريخ البشرى ولا نستطيع إلا أن نتصوره كذلك) فالانطباع لدينا أن ظروف الحياة الحاضرة جعلت هذا المطلب أشد إلحاحا . وربما كان الأمر كذلك فى تواريخ الأزمات الإنسانية الكبرى ، أزمات المرور من عصر إلى عصر .

وقد اعتدنا فى حياتنا اليومية أن نقرن الحديث عن الإبداع بالشعر والأدب وأنواع الفنون الأخرى ، أو أن نقرنه بنشاط كبار العلماء والمبتكرين فى العلوم والتكنولوچيا ، وهو ربط لا يجانبه الصواب كثيرا ، غير أنه جزئى ضيّق الأفق ، كما يحدث لو أننا تعاملنا مع مفهوم النبات وكأنه يعنى الزهرة أو الثمرة مغفلين الجذر والساق والأوراق . فإذا أردنا أن نصحح كلامنا وتفكيرنا إزاء مفهوم النبات فالطريق إلى ذلك ينبغى له أن يبدأ بتوسيع مساحة المضمون الذى يشمله المفهوم . كذلك الحال بالنسبة لعاداتنا الكلامية والفكرية حول مفهوم الإبداع ، يحسن أن نُجرى عليها التصحيح اللازم بإعادة النظر فى توسيع رقعة المضمون الذى يغطيه مفهوم الإبداع ليشمل سلوك صياغة الحلول التى تجمع بين الكفاءة والجدة لمشكلات الحياة جميعا أياً كانت مستويات تعقُّدها ، وحيثما كانت مواقعها ؛ فى الفن ، أو فى العلم ، أو فى التكنولوچيا ، أو فى السياسة بمعناها الاستراتيچى ،

أو التكتيكى ، أو فى مواجهة مأزق الحياة اليومية العابرة على المستويين الاجتماعى والشخصى . فإذا أنجزنا هذا التصحيح بالصورة الواجبة ، ودرّبنا عقولنا على تداعياته حتى تصبح هذه التداعيات مألوفة لنا استطعنا أن نتخلص من عواقب النظرة السائدة التى توحى بأن الانشغال بموضوع الإبداع ترف لا يجوز الاسترسال فيه ، وأن نقدّر تقديراً سليما الأهمية القصوى لوظيفة الإبداع كواحدة من الوظائف الأساسية لحفظ البقاء ؛ بقاء الفرد ، والمجتمع ، والنوع .

لمحة موجزة عن تاريخ اهتمام علماء النفس بدراسة الظاهرة

وقد جرت الأمور على الصعيد العالمى بصورة تشبه ما حدث وما لايزال يحدث لدينا . فحتى وقت انتهاء الحرب العالمية الثانية (فى سنة ١٩٤٥) لم يكن هناك اهتمام كاف عند علماء النفس بدراسة هذا الموضوع ، إما لأن البعض كانوا يرون الانشغال به ترفاً أقرب إلى العبث منه إلى العمل اللائق بجدية العلماء . أو لأن آخرين كانوا يرونه أعقد من أن يسمح للباحث فيه بالرجاء فى الوصول إلى نتائج يُعتد بها . ولكن ما إن انتهت الحرب العالمية الثانية ، وبدأت مرحلة التنافس غير المسلح بين الشرق بزعامة الاتحاد السوفيتى والغرب بقيادة الولايات المتحدة الأميريكية حتى بدأ علماء النفس الغربيون ، وفى مقدمتهم الأميريكيون ، يهتمون بتنشيط الدراسات العلمية الجادة لموضوع التفكير الإبداعى ، استقصاءً وتطبيقا ، باعتباره واحدا من أهم الطرق لترشيد توجيهاتهم فى التنافس الدولى ، وذلك عن طريق اختيار أعلى العقول إبداعاً لأخطر المناصب ، وتحقيق أقصى تنمية لقدرات التفكير الإبداعى أو الابتكارى بين أفراد أوسع قاعدة من النشء الأميريكيين . وقد اعتادت مراجع علم النفس أن تؤرخ لهذه النهضة الغربية فى بحوث الإبداع بعام ١٩٥٠ حين أعلن جيلفورد J. P. Guilford ، فى خطاب ألقاه فى جمعية علم

النفس الأميريكية ، بمناسبة انتخابه رئيسا لها ، أنه قرر أن يكرس البقية من عمره لبحوث التفكير الإبداعى[1] .

وقد تلقى زملاؤه وتلاميذه هذا الخطاب باعتباره دعوة لهم بأن يحشدوا قدراً كبيرا من جهودهم العلمية فى السبيل نفسه ، وهو ما حدث بالفعل . وقد حاولت فى سنة ١٩٦٩ ، بمناسبة إقدامى على نشر الطبعة الرابعة من كتابى "الأسس النفسية للإبداع الفنى" ، أن أحصر عدد بحوث الإبداع المنشورة عالميا قبل وبعد سنة ١٩٥٠ فتبين لى أن ما نشر منها منذ أول القرن وحتى سنة ١٩٥٠ بلغ حوالى ١٩٠ بحثا ، بينما بلغ ما نشر بعد هذه السنة وحتى نهاية عام ١٩٦٨ حوالى ١١٥٦ [2] بحثا . ويخيل إلىّ أن هذا العدد الأخير قد تضاعف فى خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة . وجدير بالذكر أن قسم علم النفس بجامعة القاهرة كان مواكباً فى نشاطه البحثى لهذا التيار ؛ فقد أجاز فى الفترة الممتدة من سنة ١٩٦٥ إلى سنة ١٩٨٧ اثنين وعشرين بحثا كرسائل للماچستير والدكتوراة تناولت بصورة إمبيريقية منضبطة مختلف أبعاد التفكير الإبداعى وشروط تنشيطه ، نُشر بعضها بعد ذلك فى دوريات التخصص الأوروبية ، ونشر معظمها نشراً عربيا فى مصر [3] .

النتائج الكبرى لبحوث الإبداع

ننتقل الآن إلى عرض موجز لبعض النتائج الكبرى التى أسفرت عنها بحوث الإبداع ، لأن هذه النتائج هى الدعامة التى نستند إليها عندما نتجه إلى محاولات الإفادة التطبيقية فى مجال التنشئة بوجه خاص . وفيما يلى نذكر هذه النتائج :

النتيجة الأولى : أن عملية التفكير الإبداعى يمكن تناولها بالبحث العلمى تناولا كميا ، بحيث يجب التنازل عن التصور السائد فى لغة الحديث اليومية ، والذى

يتبع قاعدة الكل أو لا شئ ، فلان مبدع وفلان غير مبدع ؛ على أن نُحل محله التصور الكمى ، فلان أكثر إبداعاً من فلان ، وتفكير فلان فى هذه النقطة أكثر إبداعا من تفكيره فى تلك ... الخ . وجدير بالذكر أن هذه النقطة تقف موقفا وسطا بين النتيجة والمسلّمة * الكبرى التى تبدأ بها معظم البحوث الحديثة . ونحن إذ نصنّفها باعتبارها نتيجة إنما نعتمد فى ذلك على كونها خرجت من آلاف البحوث التى أجريت حتى الآن سليمة وأكثر استقراراً . ومن ثم فمع كونها مسلّمةً فى إطلاق العنان للبحوث التى نحن بصددها فقد أثبتت هذه البحوث أن تلك المسلّمة كانت تنطوى على حُسن حدسٍ بالغ القيمة [٤] .

النتيجة الثانية : أن عملية الإبداع مركّبة ، بمعنى أننا إذا نظرنا إليها كوظيفة كبرى فإنها تنطوى على عدد من الوظائف الصغرى أو الفرعية . ولكى نحسن فهم هذه الحقيقة والتعامل معها نضرب مثلا بإحدى الوظائف الكبرى البيولوچية ؛ ولتكن وظيفة هضم الطعام ؛ فهذه الوظيفة تضم تحتها عدداً من الوظائف الصغرى أو الفرعية ، بدءاً من مضغ الطعام ومزجه باللعاب ، فالبَلْع ، فإفراز العصارات المعدية ، فمجموعة الوظائف التى تتم فى الأمعاء الدقيقة ، إلى أن تصل بقايا الطعام إلى الأمعاء الغليظة تأهباً للإخراج . وكمثال آخر ، عندما نتحدث عن وظيفة الكلام ؛ فهاهنا وظيفة كبرى تنطوى على تشغيل عدد من الوظائف الصغرى ، بدءاً من تحديد توجُّه الخطاب بما ينطوى عليه من معان أو تصورات ، ثم تشغيل منطقة بروكا فى الشق الأيسر من المخ ، ثم تشغيل أعضاء النطق اللازمة لنقل الرسالة بألفاظها إلى الغير ، مع تشغيل آليات التعديل المتوالى المترتب على المردود . من هذا القبيل عشرات الأمثلة فى العالم البيولوچى . وبهذا المعنى

* postulate.

نتحدث في العلوم النفسية عن أن التفكير الإبداعي وظيفة كبرى تنطوي على عدد من الوظائف الصغرى ، وبلغتنا الاصطلاحية نتحدث عن أن التفكير الإبداعي ينطوي على عدد من العوامل الفرعية . وقد أمكن التحقق في عدد من البحوث الإمبيريقية التي أجريت في الخارج ، كما أجريت لدينا ، وأمكن فيها جميعا إعادة الكشف عن هذه الوظائف الفرعية . وفيما يلي نذكر الوظائف المشار إليها :

أ - الحساسية للمشكلات .

ب - طلاقة الأفكار ، وهي وظيفة خاصة بالإنتاج الغزير المتلاحق للأفكار (بغض النظر عن قيمتها) .

جـ - مرونة التفكير ، وهذه خاصة بإمكان تغيير زاوية النظر للموضوع الواحد .

د - جدة الأفكار وطرافتها ، أو وظيفة الأصالة .

هـ - التقويم ، وهذه تنطوي على عمليات مقارنة صريحة أو ضمنية ، مع الحكم بنتيجة المقارنة .

و - الاحتفاظ بالاتجاه ، ونسميها أحيانا صيانة التوجُّه (*) .

ويلاحظ أن هذه الوظائف الست جميعا قابلة للقياس الكمي ، وهي مرتبطة ببعضها البعض بمعاملات ارتباط جوهرية ، لكنها منخفضة ، وهو ما يعني أن الأشخاص المختلفين يمكن أن يكونوا ذوي بروفيلات مختلفة من حيث التفكير الإبداعي لديهم ، بل إن هذه هي القاعدة العامة .

النتيجة الثالثة : أن منحنيات النمو والتدهور لهذه الوظائف الفرعية متباينة فيما بينها من حيث البروفيل ، ومن حيث علاقاتها بمستويات العمر المختلفة .

النتيجة الرابعة : أن هذه الوظائف الفرعية قابلة للتدريب والتنمية ، كما أنها قابلة للإعاقة والتدهور . ومن ثم فإن منحنيات النمو كما يمكن الكشف عنها عمليا ما هي إلا محصلة لتفاعل عمليات النمو التلقائي مع ما يلقاه الشخص من

تدريبات متوالية مقصودة أو غير مقصودة [٦] .

النتيجة الخامسة : أن علاقة الإبداع بالذكاء علاقة معقدة ، فهى علاقة ارتباط إيجابى فيما دون الذكاء المتوسط وحتى الذكاء المتوسط . أما بالنسبة للذكاء فوق المتوسط فالارتباط صفرى ؛ ومعنى ذلك أنه يمكن أن يوجد لدينا شخص مرتفع الذكاء دون أن يكون مرتفع القدرة على الإبداع .

النتيجة السادسة : أن علاقة الوظائف الإبداعية الفرعية بسمات الشخصية علاقة معقدة وليست بسيطة ؛ وهى تتبع غالبا نموذج الارتباط المنحنى * .

النتيجة السابعة : أن علاقة التفكير الإبداعى بالمرض العقلى علاقة عكسية ، (وهو ما يخالف الرأى الشائع) ، ولكنها فى الوقت نفسه علاقة ضعيفة [٧] .

النتيجة الثامنة : أن علاقة التفكير الإبداعى فى مجموعه بتعاطى بعض المخدرات (وبوجه خاص القنب أو الحشيش) صفرية فى المدى القصير ، لكنها عكسية فى المدى الطويل .

هذه بعض النتائج الكبرى التى أسفرت عنها ثروة البحوث النفسية فى موضوع التفكير الإبداعى . وقد رأيت تقديم هذه المجموعة من النتائج دون غيرها لأنها تخدم الموضوع الرئيسى الذى نحن بصدده وهو التنشئة التى من شأنها أن تعطينا أفضل عائد من النشء القادرين فى الحاضر والمستقبل على التفكير الإبداعى رفيع المستوى .

أساليب التنشئة وموقفها من بحوث الإبداع

فى سنة ١٩٥٩ شكلت لأول مرة لجنة فى رحاب جامعة يوتاه Utah ، فى الولايات المتحدة الأميريكية ، مهمتها تقديم تقرير عما يمكن أن تفعله البرامج التربوية

* curvilinear correlation.

فى حقل التفكير الإبداعى . وقد قدمت اللجنة تقريرها فعلا ، وفيه تنص صراحة على أن لديها ستة مشروعات بحثية تؤكد لها أن التفكير الإبداعى يمكن تنميته بإجراءات تربوية مخطّطة [٨] . وكذلك إنتهى مالتزمان سنة ١٩٥٩ ، وكان أستاذاً لعلم النفس فى جامعة كاليفورنيا (لوس أنجيليس) إلى القول بأن بحوثه تؤيد القول بأن وظيفة "الأصالة" * يمكن أن تُنمّى أو تُنشّط بطرق التعلم المختلفة [٩] . وكان جليفورد قد عبّر عن رأيه فى هذا الموضوع منذ سنة ١٩٥٢ ، بقوله إنه يرجّح أن يكون النشاط الإبداعى شأنه شأن معظم أنواع السلوك البشرى واحدا من بين مهاراتنا العديدة المكتسبة . ويستطرد نحو مزيد من توضيح وجهة نظره فيقول ، صحيح أن الوراثة تفرض حدودا لا تتعداها هذه المهارات ، ولكن كثيرا من الدلائل تقنعنا بأننا نستطيع من خلال عمليات التعلم والاكتساب أن نعظّم هذه المهارات داخل نطاق الحدود المرسومة لها وراثيا [١٠] .

هذه الأقوال وأمثالها يقوم وراءها وأمامها قدر كبير من البحوث المؤيدة لها ، يتعذر تلخيصها جميعا . لذلك نكتفى بأن نقدم *توجهاتها الرئيسية متمثلة فى* الأسئلة الكبرى التى تطرحها ، والنتائج الرئيسية التى تعرضها .

توجد فى هذا الصدد ثلاثة أنواع من البحوث :

أ - دراسات تتناول بالتحليل الدقيق ظروف التنشئة التى تعرّض لها عدد من المبدعين المرموقين فى مجالات العلم والفن والفلسفة ، بهدف إبراز بعض هذه الظروف التى يبدو أنها كانت مقاما مشتركا وراء نشأة الكثيرين من هؤلاء المبدعين ، واستنتاج أنها عوامل أسهمت فى إبداعيتهم . والميزة الرئيسية لهذه الدراسات هى إمدادنا بالفروض التى تستحق الاختبار التجريبى بالاستعانة بأساليب بحثية أكثر انضباطا .

* originality.

ب - بحوث تتناول البيئة التربوية التى ينشأ فى كنفها الطفل العادى ، بهدف الكشف عن الشروط البيئية المواتية ، والشروط المعاكسة لنمو النشاط الإبداعى ، وذلك عن طريق العزل المنهجى لهذه الشروط ، والربط بينها وبين نتائج تطبيق مقاييس الوظائف الإبداعية على هذا الطفل وغيره من الأطفال العاديين .

جـ - بحوث تجريبية تتناول مجموعة من الإجراءات التى يفترض الباحث (على ضوء حصيلته النظرية) أنها منشّطة لوظائف الإبداع ؛ فيطبق هذه الإجراءات على مجموعات من الأفراد بعد أن يكون قد حدَّد مستواهم الإبداعى ، ثم يقارن بين مستواهم قبل ومستواهم بعد تعريضهم لهذه الإجراءات ، متوقعا أن يرتفع مستوى الإبداع لديهم بعد التعرض ، فإذا ارتفع المستوى فعلا تأيَّد التنبؤ . وقد يوالى متابعة هؤلاء الأفراد لأسابيع أو شهور أو سنوات لتحديد مدة بقاء الأثر المترتب على التعرض . وفيما يلى تلخيص لبعض النتائج الممثّلة لإسهامات هذه البحوث .

أ - نبدأ بذكر نتائج الدراسات التى تناولت ظروف تنشئة المبدعين .

١ - تتلاقى النتائج فيما بينها فى اتجاه الإشارة إلى أن هؤلاء المبدعين كانوا فى طفولتهم محل رعاية تربوية مكثّفة من الوالدين ، أو من بعض الراشدين المحيطين بهؤلاء المبدعين ، ومع الرعاية قدر كبير من الحب .

٢ - درجة من العزل عن سائر الأطفال .

٣ - وقد صحب ذلك توهج ملحوظ للخيال عند هؤلاء الأطفال (١١) .

٤ - وبالنسبة للمبدعين العلماء (بوجه خاص) فقد أتيح لهم نوع خاص من التلمذة أقرب إلى التلمذة الحرفية * التى تجرى فيها بين التلميذ والمعلّم عملية

* apprenticeship.

تطبيع * (أى نقل وصقل لمجموعة من الطباع) لا مجرد عملية تربية ** (أى تعليم معلومات ، وتدريبات عملية) . وتشمل علاقة التطبيع هذه ، بالإضافة إلى التعليم والتدريب ، غرس المعايير *** ، والقيم **** ، والاتجاهات ***** فى النشء ، كما تمتد لتشمل ترسيخ أنماط سلوكية مميّزة لأدوار اجتماعية ****** بعينها [١٢] .

ب - ننتقل بعد ذلك إلى نتائج النوع الثانى من البحوث ، وهو النوع الخاص بمحاولات الكشف عن الشروط المواتية لنمو التفكير الإبداعى والشروط المعاكسة له فى البيئة التربوية للطفل العادى .

وأقتبس هنا بعض النتائج الهامة التى إنتهى إليها الدكتور عبد الحليم محمود فى بحثه الذى أجراه على مجموعة من الأسر المصرية ، ونشره تحت عنوان : "الأسرة وإبداع الأبناء" [١٣] :

١ - يرتبط إبداع الأبناء ارتباطا موجبا بتوفر "مناخ" خاص من المعاملة التى يلقونها إذا اتسم هذا المناخ بالسمتين الآتيتين :

أ - التقبل من الوالدين ، مما يستثير شعوره بالأمان إزاءهما .

ب - التسامح ******* أو عدم الإكراه ، مع إتاحة الفرصة للشعور بالاستقلال وتغذية هذا الشعور بما ينميه .

٢ - فى هذه الإطار ، بهاتين السمتين ، ترتفع احتمالات إقدام الأبناء على ممارسة "الجدّة" (أو الأصالة) فى السلوك كمخاطرة مأمونة العواقب .

* socialization.
** education.
*** norms.
**** values.
***** attitudes.
****** social roles.
******* tolerance.

٣ - لا يعنى هذا أن شدة التقبل من الوالدين نحو الأبناء ترتبط باطراد مع درجة إبداعيتهم . ومعنى ذلك أن الارتباط المستقيم ليس هو النموذج الإحصائى المناسب لوصف العلاقة . ويبدو لذلك أن النموذج الأنسب هو الارتباط المنحنى . أى أن لشدة التقبل حداً أمثل إذا تعدّته اختلفت العلاقة (أى أصبحت صفرية) ، أو انعكس اتجاهها .

وقد أثار الدكتور عبد الحليم محمود ، بناءً على هذه النتائج ، عددا من الأسئلة بالغة الأهمية ، وهى لا تزال تنتظر الإجابة الموثّقة عليها [١٤] .

جـ - نأتى بعد ذلك إلى نتائج النوع الثالث من البحوث ، وهو النوع التجريبى بالمعنى التقليدى للتجربة العلمية ، أى النوع الذى يعتمد على تحكُّم المجرِّب فيما يسمى بالمتغير المستقل * ، ثم رصد ما يترتب على ذلك من تغير فى المتغير التابع ** . وقد بدأ إجراء هذه التجارب فى حقل بحوث الإبداع منذ خمسينيات هذا القرن فى عدد من الجامعات الأميريكية ، فى مقدمتها جامعات يوتاه ، وبافالو ، وشيكاغو ، ومنيسوتا . كما أشارت النتائج المبكرة إلى بقاء أثر هذا التدريب على مهارات الإبداع (عند من تلقوه) لمدد تصل إلى ثمانية أشهر بعد إتمام البرنامج التدريبى[١٥] .

ومرة أخرى أختار مثالا لهذا النوع من البحوث بحثا تجريبيا مصريا ، أجراه الدكتور زين العابدين درويش .

فقد أجرى هذا الباحث تجربته على مجموعتين من طلاب المدارس الثانوية ، عوملت إحداهما معاملة المجموعة التجريبية ، والأخرى معاملة المجموعة الضابطة . وكان حجم كل من المجموعتين ٩٧ تلميذا . وجرى تعريض المجموعة

* independent variable.

** dependent variable.

التجريبية (على امتداد عشر جلسات) لعدد من المؤثرات المصمّمة لاستثارة الأفكار والاتجاهات الإبداعية حسب پروتوكول محدد للتجربة ، يستطيع القارئ المهتم أن يجد وصفه تفصيلا فى كتاب الدكتور زين الذى نشره عن هذه الدراسة بعنوان "تنمية الإبداع" (١٦) .

وفيما يلى نذكر بعض النتائج الهامة لهذه التجربة :

١ – جدَّ تحسن جوهرى على مستوى أداء أفراد المجموعة التجريبية على مقاييس الوظائف الإبداعية المختلفة .

٢ – أشارت النتائج إلى الثبات النسبى لمواقع أفراد المجموعة التجريبية داخل مجموعتهم ، مما يشير إلى أن التحسن جرى على كل فرد متناسبا مع مستوى إبداعيته أصلا .

٣ – أشارت النتائج إلى أن التدريب قلَّل من التباين الأصلى الذى كان قائما بين مستويات الوظائف الإبداعية المختلفة .

٤ – غير أن الدكتور زين لم يتمكن فى هذه الدراسة من متابعة مدى بقاء أثر التدريب بعد انتهاء التجربة . ولكنه يلخص لنا بعض التجارب المشابهة التى أجريت فى الخارج ، وورد ذكرها فى المراجع ، وقد استمرت آثارها فى متلقيها لمدد وصلت أحيانا إلى أربع سنوات (١٧) .

خلاصة القول فى هذا الجزء من الحديث إذن أن عددا من عوامل التنشئة ترتبط إيجاباً أو سلباً بنمو وظائف النشاط الإبداعى . وأن بعض هذه العوامل أمكن عزلها تجريبيا وإثبات فاعليتها فى تنشيط هذه الوظائف تحت شروط تجريبية محدَّدة ، وفى نطاق الإطار المحدَّد لها وراثيا . والصيغة الأساسية التى تلتقى عندها معظم النتائج هى : الرعاية الإيجابية التى تثيب النشء على تحقيقه مستوى أمثل من الاستقلال .

بعض التوجيهات التطبيقية فى مجال التنشئة

على ضوء مئات البحوث التى أجريت على عمليات الإبداع لغايات أكاديمية خالصة ، وتلك التى أجريت فى حقل التنشئة لأغراض تطبيقية واضحة ، يحاول علماء النفس ، والمشتغلون منهم بالتربية خاصة ، أن يستخلصوا عددا من التوجيهات التربوية العامة التى تعظم من احتمالات السير بعمليات التنشئة على طريق *رعاية** القدرات الإبداعية ، وتنشيطها ** . وتزخر أدبيات البحوث الإبداعية التربوية بهذه التوجيهات . وهى تُذكر عادةً مصنَّفة إلى توجيهات مناسبة لكل من مراحل عمر النشء ، بدءاً من مرحلة الحضانة ، وانتهاءً بمرحلة الدراسة الجامعية (١٨) . وفيما يلى عيِّنة محدودة من هذه التوجيهات ، مع عناية خاصة بما يناسب البيئة التعليمية لدينا فى مصر ، وما يناسب المرحلة الجامعية منها بوجه خاص .

مرحلة الحضانة (او ما قبل المدرسة) : يشير معظم التربويين إلى أن أهم ما يميز الطفولة المبكرة فيما يتعلق بمجال الإبداع هو نشاط الخيال *** (١٩) (أو التهويم) . وفى سياق هذا النشاط يقيم الطفل عالما خاصا به . نواته مختارة من الشخصيات والمواقف والأشياء الواقعية التى تحيط بالطفل ، ولكن كل ما يكسو هذه النواة من صنع الخيال . ونحن نسمى هذا النشاط لعبا ، بمعنى أنه نشاط غير مسئول ، بينما يعتبره الطفل نشاطا جادًا بدليل ما يثيره لديه من انفعالات عنيفة أحيانا . ومع تقدم العمر بالطفل يزداد نصيب الواقع فى مكونات لعبه ، وذلك بقدر يتناسب مع ما يحصله من *معلومات عن الواقع بوساطة طرق التعلم* المختلفة . ويتفق الجميع على أن عمل المربِّى فى هذه المرحلة يجب أن يتجه بالطفل إلى مزيد من

* nurturance.
** activation.
*** phantasy or fancy.

التفرقة بين الواقع والخيال . غير أن المشكلة التى يعجز أمامها الكثيرون ، والتى لا تزال بحاجة إلى حل أمثل هى كيف يمكن تحقيق هذه المهمة دون تعطيل الخيال أو إعاقته .

مرحلة الدراسة الابتدائية : من أهم مظاهر وظيفة الإبداع ومجالات تشغيلها فى هذه المرحلة التعبير الفنى ، بالرسم (غالبا) ، وبالكتابة (أحيانا) . ومن أخطر المهدّدات لارتقاء هذه الوظيفة فى هذه المرحلة إصرار المدرّس على قالب بعينه من النظام فى حجرة الدراسة . ويسود الاقتناع بأن التوفيق بين المطلبين صعب المنال ، ومع ذلك فهو ممكن . فقد تبين فى دراسة أجراها تورانس أن التلاميذ المتتلمذين على مدرّسين حائزين على درجات مرتفعة على مقاييس الإبداع حققوا نموا جوهريا فى قدراتهم الإبداعية خلال فترة ثلاثة شهور يفوق ما حققه تلاميذ معادلون لهم لكنهم يدرسون على مدرّسين أقل إبداعا . ومن أهم التوجيهات التربوية التى يزكيها المختصون فى دراسة الطفولة فى هذه المرحلة ثلاثة توجيهات: (أ) أن يتاح للتلميذ قدر من تعليم نفسه بنفسه ، (ب) وأن تتوفر له بيئة أقرب إلى الاستجابة لاحتياجاته منها إلى الرفض أو التجاهل ، (جـ) وأن يسود القبول فى هذه البيئة لمفهوم التفرُّد . ويمكن أن يضاف هنا توجيه رابع هو أن تخفَّف حدة التفرقة السائدة بين اللعب والعمل وما يتبع هذا من تداعيات [٢٠] .

مرحلة الدراسة الثانوية : تشير كثير من البحوث إلى قدر محدود من تراجع معدلات النمو والارتقاء لوظائف الإبداع فى هذه المرحلة . والرأى السائد هو أن التراجع يتم أمام تزايد الضغوط على الشباب طلبا للمجاراة أو الامتثال . ويرى عدد من المختصين أن ما اعتدنا أن نسميه نشاط الهوايات يعتبر من أفضل السبل إلى تنشيط الإبداع عند الشباب فى هذه المرحلة العمرية . ومع ذلك يبدو أن الأمر يحتاج إلى إعادة النظر فى تنظيم المدرسة الثانوية بحيث تتوفر فيها الشروط

الميسّرة لتنشيط موضوع الهوايات ، وإعطائها مكانة أعلى من مكانتها الحالية ، بحيث تقل هامشيتها الملحوظة فى معظم مدارسنا المصرية ، فتصبح أكثر محورية وربما وجب علينا أن نبتكر طريقة لإعطائها وزنا ملحوظا فى التقدم الدراسى للتلميذ . ويرى البعض أن "المناخ العام" للمدرسة الثانوية يحتاج إلى إعادة النظر فى بنيته الداخلية بشكل جذرى ، حيث أنها تكاد تكون موجّهة تماما إلى خدمة "التحصيل المتحقق من خلال التلقين الذى يعتمد على التذكر" ، وهو ما يؤدى بالضرورة إلى تهميش معظم الوظائف العقلية الأخرى إن لم يكن تهميشها جميعا . وجدير بالذكر أن معظم هذه الآراء والتوجيهات مؤسسة على بحوث أجراها علماء أميريكيون على مدارس أميريكية . ومع التسليم بوجود فروق حضارية لا يمكن تجاهلها عند عقد أية مقارنة بين مدارسنا الثانوية ومدارسهم فإن هناك أموراً أساسية عامة ينبغى النظر فيها سواء قصدنا إلى عقد مقارنات حضارية أم لم نقصد . من ذلك مثلا ما آلت إليه بيئة المدرسة الثانوية لدينا فى مصر على مر الأربعين سنة الأخيرة ؟ وماذا يمكن أن نتوقع منها كعائد (وهى فى صورتها الحالية) فيما يتعلق بتنمية رصيد الأمة من حيث إمكانات التفكير الإبداعى بين المواطنين ؟ وماذا يمكن عمله فى هذا الصدد لإزالة عوامل الإعاقة وإحلال عوامل للتنشيط بدلا منها .

مرحلة الدراسة الجامعية : تشير الدراسات العلمية لنمو الذكاء (بمعناه التقليدى) إلى أن منحنى نموه يبلغ قمته فى سن الرابعة والعشرين [٢١] وهى سنٌّ تقع على الحدود بين انتهاء مرحلة الليسانس (أو البكالوريوس) وبداية مرحلة الدراسات العليا . ويشير تاريخ نسبة كبيرة من إبداعات العقل البشرى فى العلوم والفنون إلى أن بوادرها الأولى ظهرت عند أصحابها وهم بعد فى مرحلة عمرية مساوقة لمرحلة التعليم الجامعى (بغض النظر عما إذا كانوا هم أنفسهم انتظموا

فى هذا السلك أم لا) . وجدير بالذكر أن الدراسات الحديثة التى تناولت نمو قدرات الإبداع وارتقائها جاءت ملتقية فى دلالتها مع هذه الحقائق وكأنما لتلقى عليها مزيد من الأضواء . وفى هذا الموضع ينبغى لنا أن نذكر إسهامنا المصرى فى جامعة القاهرة ؛ ففى سنة ١٩٧٤ أجرى الدكتور محيى الدين حسين بحوثا على العمر وعلاقته بوظائف الإبداع استخدم فيها عينات من الشباب والكهول المصريين ، وخرج من هذه البحوث بمجموعة من النتائج الهامة ، تأتى فى مقدمتها النتيجة الآتية : إن منحنيات النمو الخاصة بثلاث وظائف إبداعية ، هى الأصالة ، وطلاقة الأفكار ، وصيانة التوجُّه (أو الاحتفاظ بالاتجاه) تبلغ قمتها فى فترة العشرينيات ، ثم تأخذ بعد ذلك فى التراجع [٢٢] . هذه الفئات الثلاث من الحقائق ، أعنى نمو الذكاء ، وتاريخ صدور الكثير من الإبداعات المعروفة فى التاريخ ، وبلوغ ثلاث من أهم وظائف الإبداع قمة نموها فى عشرينيات العمر ، تلقى الضوء على الأهمية البالغة لمرحلة التعليم الجامعى ، وتلقى علينا جميعا مسئولية النظر فيما يمكن عمله لدعم وإثراء منحنيات النمو التى أشرنا إليها .
وجدير بنا أن نتذكر فى هذا الموضع إحدى القواعد الذهبية لتحقيق أعلى كفاءة للإجراءات التربوية ، وهى القاعدة التى تنبه إلى ضرورة مراعاة كون مراحل العمر المختلفة تنطوى على حساسيات متفاوتة لارتقاء الوظائف المختلفة ، وعلى ذلك فإن أفضل عائد لأية إجراءات تربوية إنما يتحقق إذا طبِّقت هذه الإجراءات فى المرحلة العمرية التى تتعاظم فيها الحساسية لنمو الوظيفة المقصودة ، فإذا ضاعت هذه المرحلة دون استغلال فقد يصبح من المحال تنمية الوظيفة المطلوبة بعد ذلك ، وهو ما يعنى أن إضاعة مرحلة التعليم الجامعى دون محاولة جادة لرعاية وظائف الإبداع ، وخاصة الوظائف الثلاث : الأصالة ، وطلاقة الأفكار ، وصيانة التوجه ، قد يترتب عليه إضاعة الفرصة تماما لأن تنمو هذه الوظائف الثلاث فى أجيال

بكاملها .

على ضوء هذه الحقائق جميعا نتقدم مباشرة إلى الحديث عن إجراءات وتخطيطات نرى أن من شأنها إذا توفرت أن تساعد على تنشيط التفكير الإبداعى بجوانبه المختلفة عند الشباب الدارسين فى جامعاتنا .

أولا : ينبغى اتّباع أسلوب التلقين المتناقص فى المحاضرات : ويقوم هذا الأسلوب على التسليم بأن عملية التعليم لابد وأن تنطوى على تلقين الطلاب بعض الحقائق عن المجالات والظواهر التى يدرسونها . إلا أنه لابد من ترشيد عملية التلقين هذه فى اتجاه تنمية وظائف الإبداع ؛ وذلك بأن يصمم الأساتذة محاضراتهم على أساس الإقلال التدريجى لنسبة المعلومات التى يقدمونها جاهزة لطلابهم مع تقدم الطلاب فى سنوات الدراسة . ويصحب ذلك بطبيعة الحال زيادة اعتماد الطالب على بذله جهداً ذاتيا لتحصيل أقدار متزايدة من المعلومات فى الموضوع المدروس . ومعنى ذلك أن يكون هدف الأستاذ فى تقديم محاضراته مزدوجاً ، فهو يقدم للطالب قدراً بعينه من المعلومات عن المادة ، وهو فى الوقت نفسه ينمى فى الطالب مهارة الحصول على مزيد من المعلومات عن هذه المادة . ويؤخذ فى الاعتبار عند تقويم الطالب فى الامتحان الشقّان معاً .

غير أن تطبيق هذه القاعدة يقتضى أول ما يقتضى أن يتوفر فى الجامعة شرط الخدمة المكتبية عالية الكفاءة ، سواء من حيث توفر المراجع اللازمة ، أو سهولة الرجوع إليها . وسيكون الشرط الثانى فى هذا الصدد هو إعادة النظر فى هيكل الجدول الدراسى بحيث يحتل مكاناً واضحاً فيه عمل الطالب فى المكتبة .

ثانيا : الإكثار من أسلوب قاعات البحث : حيث يمكن استخدام عدة أساليب تهدف أساساً إلى تنمية مهارات التفكير الإبداعى لدى الطالب فيما يعرض له من مشكلات بحثية . ويأتى فى مقدمة هذه الأساليب أسلوبان :

أحدهما : هو تكليف الطالب بالعرض البنّاء لبحوث الغير ، مع تعليمه الفرق بين العرض البنّاء (وهو الذى يتجه أساساً إلى تقديم مقترحات إيجابية بكيفية تحسين مستوى ما ورد فى البحث المعروض) ، وفى مقابل ذلك العرض النقدى (وهو الذى يهتم أساساً ببيان أوجه الخطأ أو النقص فى هذا البحث) . هذا أسلوب .

والأسلوب الثانى : هو المعروف باسم "المفاكرة" (أو القصف الذهنى) * ، ويقضى بأن يبدأ المشاركون بطرح أكبر عدد من الأفكار كتعليقات على المشكلة المطروحة ، أو اقتراحات بحلول لها ، مع التوقف تماما عن نقد هذه الأفكار فى المراحل المبكرة للجلسة ، على أن يبدأ التقويم والتصحيح فى فترة زمنية متأخرة ، عندما يبدو أن مجال الجدة أو الطرافة فيما هو مطروح قد استُنفذ .

ثالثا : إدخال دراسة تنمية التفكير الإبداعى (لحل المشكلات) كمادة ضمن مقررات التدريس ، وليكن ذلك لطلبة الامتياز إذا كان نظام الامتياز قائما ، أو لطلبة الدراسات العليا (فى السنة التمهيدية للماچستير) ، ولا بأس من التفكير هنا فى إنشاء سنة تمهيدية للدكتوراه ، على أساس أن المطلوب من طالب الدكتوراه بمقتضى اللوائح الجامعية تقديم ما هو جديد أو مبتكر . وفى هذا الصدد تنص المادة ١٧٨ من قانون تنظيم الجامعات على ما يلى : "تقوم الدكتوراه أساساً على البحث المبتكر ... ويشترط لإجازة رسالة الدكتوراه أن تكون عملا ذا قيمة علمية يشهد للطالب بكفايته الشخصية فى بحوثه ودراساته ويمثل إضافة علمية جديدة" . وربما وجب التنبيه إلى أن يكون تدريس هذه المادة فى شكل تمرينات عملية أساساً .

* brain storming.

رابعا : تنظيم علاقة المشرف بطالب الدراسات العليا ، بهدف توظيف هذه العلاقة كإطار ممتاز لتطوير "صورة الذات" * عند الطالب فى اتجاه تنمية الجوانب المزاجية المساعدة على تنشيط وظائف التفكير الإبداعي ودعمها . وتثير هذه النقطة مشكلة شائكة وهى كيف يتوفر لدى الأستاذ المشرف العلم والخبرة اللازمان لأداء هذه المهمة بالصورة الواجبة . ومع ذلك فالأمر الذى لا شك فيه أنه إذا شاع بيننا الاقتناع بأهميتها وجدواها فلن نعدم ابتكار الأساليب المناسبة للوفاء بمقتضياتها . وقد سبق للجامعة أن ابتكرت أسلوب إعداد المدرس الجامعي . فما الذى يمنع من ابتكار أسلوب لإعداد المشرف الجامعى ، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بمصلحة قومية على هذا القدر من الأهمية .

خامسا : تشجيع النشاطات الفنية بأنواعها المختلفة : على أساس أن الفنون تعتبر من أكفأ المجالات التى عرفها البشر على طول التاريخ لتنشيط الجذر الأساسى المشترك وراء الطاقات الإبداعية بجميع تجلياتها . ولابد من فتح القنوات أمام هذه النشاطات لكى تعرض بصورة يترتب عليها قدر معقول من الاعتراف الاجتماعى الذى يأتى لمستحقه بنتائج إيجابية ذات وزن معقول . ومن بين القنوات التى يمكن التفكير فيها فى هذا الصدد إنشاء المجلات الثقافية الجادة داخل الكليات (وهى شئ مختلف عن المجلات الأكاديمية التى تصدرها فعلا بعض الكليات) ، على أن يكون التحرير فى هذه المجلات متاحا أمام الطلاب وأن يكون تحريرا محكّما تحكيما جادا . كذلك من الأفكار المطروحة فى هذا الشأن إقامة معارض للفنون التشكيلية ، وحفلات للأداء الموسيقى والتمثيلى للطلاب ... الخ . كذلك ينبغى إتاحة الفرصة للتنافس بين الفِرَق المختلفة للطلاب القائمين بهذه

self-image.

النشاطات أو ببعضها وذلك بهدف استثارة وتدريب مهارات التعاون داخل الفرق لتزكية التنافس بينها .

خاتمة

هذا المقال موجه إلى فئتين من القراء : (أ) فئة الزملاء الأكاديميين لينظروا فى الصورة هكذا متكاملة ، وليتأملوا فى الدلالة الاجتماعية لهذا المبحث من مباحثهم ، فلعلّهم أن يعطوا هذه الجوانب التطبيقية بعض اهتمامهم . و (ب) فئة المثقفين الذين تشغلهم القضايا العامة وعلى رأسها قضية ترشيد الحياة الاجتماعية بهدى مما تسفر عنه دراسات علوم النفس والاجتماع والأنثروبولوچيا وسائر العلوم السلوكية جميعا .

ولا جدال فى أهمية التفكير فى تطبيقات نتائج بحوث التفكير الإبداعى فى مجال التنشئة ، باعتبار أن أساليب التنشئة التى تسود فى مجتمع تعتبر من بين العوامل بالغة الأهمية فى تشكيل مستقبل الأمة . ولكن هذا لا يعنى أن التنشئة هى المجال الأوحد الذى يمكن تطبيق نتائج بحوث الإبداع فيه ، بل ولا يعنى أن التنشئة هى أهم المجالات التى ينبغى التوجه إليها بهذه التطبيقات . فالواقع أن جميع ميادين الحياة الاجتماعية يمكن الاتجاه إليها بالرسالة نفسها ، من هذا القبيل ميادين الصناعة ، والتجارة ، والإدارة . والتخطيط العمرانى ... الخ . ومن ثم يكون من المطروح ، بوحى من مقالنا الراهن ، التفكير فى كيفية الامتداد إلى تلك الميادين جميعا بالتطبيقات المؤسسة على نتائج بحوث الإبداع . وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن أدبيات علم النفس زاخرة بالأفكار والمقترحات المناسبة لشتى ميادين الحياة .

وقد حرصت فى ثنايا المقال على أن أستشهد بما ورد فى عدد من البحوث المصرية من نتائج تمس خط التفكير الذى أقدمه ، ولاجدال فى أن مصرية هذه

البحوث تكسب نتائجها أهمية خاصة إذ تقدّمها على أنها ملائمة للامتداد المباشر إلى مجال التطبيق ، مادامت بيئة البحث وبيئة التطبيق واحدة ، وهو اعتبار له وزنه فى تطبيقات العلوم الاجتماعية . ومن ثم فقد قصدت بهذا الاستشهاد الذى أوردته مفصلاً بعض الشئ فى ثلاثة مواضع أن أرسل إلى الزملاء الأكاديميين من القراء رسالة غير مباشرة مضمونها الدعوة إلى إنتاج المزيد من هذه البحوث ، ففى زيادتها إسهام علمى من ناحية ، ومزيد من الإغراء بالتطبيق سعيا إلى ترشيد حياتنا الاجتماعية .

المراجع والهوامش

١ – Guilford, J. P. Creativity, *Amer. Psychologist*, 1950, 5/9, 444-454.

٢ – يجد القارئ بيانا مفصلا بهذا العصر فى الملحق رقم ٣ للطبعة الرابعة من كتاب "الأسس النفسية للإبداع الفنى" وقد صدرت عن دار المعارف بمصر فى سنة ١٩٦٩ .

سويف ، مصطفى ، *الأسس النفسية للإبداع الفنى : فى الشعر خاصة* ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٩ .

٣ – هذا بالإضافة إلى رسالة "الأسس النفسية للإبداع الفنى" التى بدأ كاتب هذه السطور العمل فيها (لنيل درجة الماچستير – تخصص علم النفس) فى صيف سنة ١٩٤٥ ونوقشت فى فبراير سنة ١٩٤٩ ، ثم نُشرت طبعتها الأولى بدار المعارف بمصر سنة ١٩٥٠ .

سويف ، مصطفى ، *الأسس النفسية للإبداع الفنى : فى الشعر خاصة* ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٠ .

٤ – Guilford, J. P. *op. cit.*

٥ – Soucif, M. I. Tests of creativity: Review, critique and clinical implications, *Annuals of the Faculty of Arts*, Ein-Shams Univeristy, Cairo, 1959, 5, 19-43.

٦ – درويش ، زين العابدين ، *نمو القدرات الإبداعية* ، رسالة ماچستير (غير مطبوعة) ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ .

تنمية الإبداع ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣ .

حسين ، محيى الدين ، *العمر وعلاقته بالإبداع لدى الراشدين* ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ .

٧ – فرج ، صفوت ، *القدرات الإبداعية والمرض العقلى : دراسة على الأداء الإبداعى عند المرضى الفصاميين* ، رسالة ماجستير ، (غير مطبوعة) ، جامعة القاهرة ، ١٩٧١ .

٨ – Parnes, S. J. Education and creativity, in *Creativity* , P. E. Vernon ed. Harmondsworth (England): Penguin, 1970, 341-354.

٩ – Ibid.

١٠ – Ibid.

١١ – McCurdy, H. G. The childhood pattern of genius, in *Genius and Eminence*, R. S. Albert ed., Oxford: Pergamon, 1983, 155-169.

١٢ – Zuckerman, H. The scientific elite: Nobel Laureates' mutual influences, in *Genuis and eminence*, R. S. Albert ed., Oxford: Pergamon, 1983, 241-252.
Roe, A. Early background of eminent scientistis, in *Genius and eminence*, R. S. Albert ed., Oxford: Pergamon, 1983, 170-181.

١٣ – السيد ، عبد الحليم محمود ، *الأسرة وإبداع الأبناء* ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ .

١٤ – المرجع السابق ، ص ٢٥١ .

١٥ – Parnes, S. J. *op. cit.*

Torrance, E. P. Education and creativity, in *Creativity: Progress and potential*, New York: McGraw-Hill, 1964; 49-128.

١٦ – زين العابدين ، درويش ، *تنمية الإبداع* ، مرجع سبق ذكره .

١٧ – المرجع السابق ، ص ١٥٦ وما بعدها .

١٨ – نعتمد فى هذا الجزء من المقال اعتماداً ملحوظا على ما ورد فى مقال تورانس

Torrance, E. P. Education and Creativity: Progress and Potential, New York: McGraw-Hill, 1964; 49-128.

١٩ – علوة ، أحمد ، *الإبداع والتمركز حول الذات فى مرحلة الطفولة المبكرة* رسالة ماجستير (غير مطبوعة) ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .

٢٠ – من أمتع الدراسات المنشورة بالعربية فى موضوع الإبداع فى هذه المرحلة العمرية الدراسة التى نشرها الدكتور شاكر عبد الحميد سليمان بعنوان "الطفولة والإبداع" سنة ١٩٨٩ ، ونخص بالذكر فى هذا الصدد ما ورد فى الأجزاء الثلاثة الأخيرة من الدراسة (الأجزاء الثالث ، والرابع ، والخامس) .

سليمان ، شاكر ، *الطفولة والإبداع* ، الكويت : الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية ، ١٩٨٩ .

٢١ – Wechsler, D. *The measurement of adult intelligence*, Baltimore: Williams & Wilkins, 1944.

٢٢ – حسين ، محيى الدين ، مرجع سبق ذكره .

Abstract

EDUCATION TO ENHANCE CREATIVITY

M. I. Soueif

A brief reviewing of the history of creativity research is presented emphasizing the role of Guilford's work in the early fifties as representing the starting point of a whole movement investing in creative thinking abilities research and application wise. Some eight major results, thought to be relevant to problems of education are discussed. The following types of studies in 'education and creativity' are discussed:

a. Studies which look into the ways persons of historically acknowledged talents were brought up.
b. Investigations which concentrate on uncovering relationships between what may be considered main dimensions of methods of bringing up children and creative thinking aptitudes.
c. Experiments designed to promote creative thinking abilities (as dependent variables) by manipulating well defined 'stimulus-situations" (as independent variables).

Representative findings revealed by these investigations are discussed. In the light of mentioned research findings a number of recommendations were underlined by way of appplication viz-à-viz problems of promoting creative thinking abilities pending bringing up our children and students. Special care was allotted relevant empirical research work carried out and reported by Egyptian psychologists.

الموضوعية والتحيز فى قياس الرأى العام

إساءة استخدام مصطلح الرأى العام

ناهد صالح*

هذه الورقة العلمية هى أول ورقة فى سلسلة من الأوراق العلمية التى تعالج قضية الموضوعية والتحيز فى قياس الرأى العام ، ونتناول فيها إساءة استخدام مصطلح الرأى العام وبالتالى تشويه مفهومه ، نتعرض لأهم محددات مفهوم الرأى العام ، ثم لأهم أسباب إساءة استخدام مصطلح الرأى العام مع التدليل على ذلك بأمثلة لإساءة استخدام مصطلح الرأى العام وتشويه مفهومه ، مستمدة من بعض استطلاعات الرأى التى أجريت فى مصر . كما نوضح كيفية تجنب التحيز الناجم عن إساءة استخدام مصطلح الرأى العام ، سواء باتباع القواعد المنهجية عند إجراء استطلاع للرأى أو للرأى العام ، أو بالالتزام بالمعايير الأخلاقية عند نشر نتائجه .

مقدمة

فى مجال قياس الرأى العام ، يتداخل العديد من قضايا المنهج مع قضايا الأخلاقيات ، بصورة تحول دون وضع حدود فاصلة بين مايمثل تجاهلا للقواعد المنهجية ، وما يعد خرقا للمبادئ الأخلاقية .

لذلك لم يكن من قبيل الصدف أن ينص الميثاق الأخلاقى للرابطة العالمية لبحوث الرأى العام The World Association for Public Opinion Research ،

* مستشار (أستاذ علم الاجتماع) بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

فى البند الأول من البنود المحددة لمسئولية الباحث ، على أن المبدأ الأساسى الموجه لبحوث الرأى العام فى كافة مراحلها ، هو الدراسة الموضوعية للحقائق والمعطيات ، بالدقة التى تسمح بها الموارد والأساليب الفنية أو التكنيكات المتاحة(١). هذا المبدأ الأخلاقى الذى يؤكد الالتزام بالموضوعية ، هو نفسه القيمة المحورية للمنهج العلمى ، والمحك الأساسى لتقييم أى دراسة أو عمل علمى .

ولعل تناولنا لقضية الموضوعية والتحيز فى قياسات الرأى العام يلقى بعض الضوء على تشابك الجوانب المنهجية مع الأبعاد الأخلاقية فى قياس الرأى العام ، الأمر الذى يعزز ما سبق أن أكدناه من أن التمكن من المنهج العلمى والالتزام بمبادئ المواثيق الأخلاقية ، شرطان أساسيان لابد من توافرهما فى الباحث الذى يمارس العمل فى مجال بحوث وقياسات الرأى العام ، وأن أى خلل فى أحدهما ينعكس بالضرورة على نوعية استطلاعات الرأى التى يجريها ، فيجردها من مقومات العمل العلمى ، ويوصمها بالتحيز والزيف(٢) .

ولاشك أن المتتبع لتاريخ قياس الرأى العام ، منذ بداياته العلمية فى منتصف ثلاثينيات هذا القرن ، يفطن إلى أن حرص الوسط العلمى على مواجهة مثل هذه الاستطلاعات ، وفضح جوانب قصورها العلمى ، وكشف تحيزاتها وصور وأساليب خرقها للمبادئ الأخلاقية ، يأتى عن وعى بأهمية وحساسية وخطورة الدور الذى تلعبه قياسات الرأى العام فى دعم الديمقراطية ، أو فى تزييف دعائمها .

ومن ثم كان من الطبيعى ألا تكتفى الدول الديمقراطية بالنقد العلمى لاستطلاعات وقياسات الرأى العام فور نشرها أو نشر نتائجها ، بل تعمد إلى مساءلة القائمين بها عن تحيزاتهم فى إجرائها ، وتدين تسترهم بالبحث العلمى لتضليل "الرأى العام" ، فضلا عن واضعى السياسات ومتخذى القرار .

وفى مثل هذه الحالات ، تتكاتف - عادة - المؤسسات الأكاديمية والتشريعية والإعلامية - الصحافة على وجه التحديد - للحد من استطلاعات الرأى العام الرديئة أو الزائفة [٣] .

ومن علانية النقد والتقييم ، ومن تكاتف المؤسسات المعنية بشكل أو بآخر بقياس الرأى العام إزاء أية تجاوزات منهجية أو أخلاقية ، تنتشر فى الدول الديمقراطية استطلاعات وقياسات الرأى العام التى تحرص على اتباع الأسس المنهجية والمبادئ الأخلاقية ، سواء قامت بها مؤسسات أكاديمية ، أو إعلامية . بل يسود هذه الدول حس ووعى لدى الجمهور العام يمكنه من كشف استطلاعات الرأى العام المتحيزة أو الزائفة [٤] .

وبهذا كله نجحت قياسات الرأى العام فى العالم المتقدم فى أن تصبح جزءا من نسيج النظام الديمقراطى ، وفى الوقت ذاته أداة لقياس مدى ديمقراطية هذا النظام ، بحيث لم يكن من قبيل المغالاة أن تعتبر قياسات الرأى العام السلطة الخامسة من سلطات النظم الديمقراطية [٥].

نخلص من هذا إلى أن من أهمية وحساسية الدور الذى تقوم به قياسات الرأى العام فى الدول الديمقراطية ، يأتى الحرص على موضوعيتها ، وعلى كشف جوانب تحيزها أو زيفها .

وإذا كانت مصر حديثة العهد نسبيا بإجراء استطلاعات للرأى أو للرأى العام ، فإن المتوقع - مع تنامى مناخ الديمقراطية ، والسير فى طريق النظام الديمقراطى - أن تصبح استطلاعات الرأى العام أحد مؤشرات رصد هذا المناخ، وإحدى آليات دعيم الديمقراطية ، بل وأحد محدداتها .

وفى الوقت ذاته فإنه يخشى - وفى ظل بداية الأخذ بالنظام الديمقراطى ، مع وجود رواسب من القيم والسلوكيات التى أفرزها النظام الشمولى ، وتزايد دور

ونفوذ بعض جماعات المصالح ، وانتشار المكاتب أو المؤسسات البحثية الخاصة التي يعد الربح المحرك الأساسي لنشاطها ، وظهور بعض الأكاديميين الذين يتخفون تحت عباءة البحث العلمي ، أو المؤسسات العلمية ، ويجرون استطلاعات للرأى العام متحيزة أو زائفة – أن تستغل استطلاعات الرأى العام فى تزييف مواقف الرأى العام واتجاهاته ، وبالتالى فإنه بدلا من أن يكون قياس الرأى العام أداة لدعم الديمقراطية ، ومؤشرا لنبضها ، يصبح أداة للتلاعب بمصالح الجمهور العام ولتضليل واضعى السياسات ومتخذى القرار ، وبالتالى وسيلة لتزييف الديمقراطية ولخلخلة دعائمها ، أو تشويهها .

من هنا تأتى أهمية القضية التي نتناولها ، حيث نحاول أن نلقى الضوء على بعض من أهم وأخطر جوانب التحيز فى استطلاعات الرأى العام ، وتأتى أيضا أهمية الأسلوب الذى نتبعه فى معالجة هذه القضية ، حيث نستشهد ببعض الممارسات التى تجسد كافة صور التحيز فى قياس الرأى العام ، فى محاولة من جانبنا لإرساء قيمة النقد العلمى ، موضحين كيف أن غياب النقد العلمى ، أو تغييبه ، أدى إلى تثبيت مفاهيم مشوهة للرأى العام ، وساعد على تكريس أساليب غير موضوعية لقياسه ، وشجع على التغاضى عن الكثير من المبادئ الأخلاقية المنظمة لإعداد ونشر التقارير العلمية لاستطلاعات الرأى العام (٦) .

وقد رأينا أن نعالج موضوع التحيز والموضوعية فى قياس الرأى العام من خلال تتبعنا للمراحل التى يمر بها استطلاع الرأى العام ، بدءا من اختيار موضوع استطلاع الرأى وتحديد المفاهيم ، مرورا بأهم الخطوات المنهجية ، وانتهاءً بإعداد التقرير ونشره ، موضحين بعض المحكات والمعايير التى يمكن الاعتماد عليها فى تحديد موقع استطلاع الرأى العام على متصل الموضوعية والتحيز ، وبعض القواعد المنهجية والمبادئ الأخلاقية التى من شأنها الحد من

تحيزات الباحث ، بل ومن انحيازاته السياسية أو الأيديولوچية ، أو على الأقل تسليط الضوء عليها . وحتى يأخذ الموضوع حقه من العرض والتحليل ، رأينا تناوله فى عدة أوراق علمية ، وأن تكون البداية المنطقية لها هى معالجة التحيز فى استطلاعات وقياسات الرأى العام الناجم عن إساءة استخدام مصطلح الرأى العام ، وتشويه مفهومه .

إساءة استخدام مصطلح الرأى العام وتشويه مفهومه

لما كان مصطلح الرأى العام مصطلحا له رنينه السياسى ، فإن البعض يعمد إلى الخلط بين مفهوم الرأى العام Public Opinion ومفهوم أراء الجمهور العام Public's Opinions . وسواء جاء هذا الخلط عن عمد أم عن جهل ، فإنه يمثل أول صورة تواجهنا من صور التحيز فى قياس الرأى العام . وهو تحيز تتجاوز آثاره مجال العلم إلى مجال السياسات العامة واتخاذ القرار .

وإحلال مفهوم الرأى العام محل مفهوم آراء الجمهور العام ، أو بقول أدق محل الآراء الفردية لعينة من الجمهور العام ، يعنى التغاضى تماما عن العملية التى بمقتضاها يتكون الرأى العام ، وعن المحددات السياسية والثقافية اللازمة لوجود رأى عام ، وبالتالى إتاحة إمكانية قياسه (٧) .

اهم محددات مفهوم الراى العام

وإذا كان هذا الخلط ، أو عدم التمييز ، بين مفهوم الرأى العام ومفهوم آراء الجمهور العام ، لاتتضح خطورته في الدول العريقة فى الديمقراطية ، حيث إن طبيعة النظام السياسى وما يتيحه من حرية تدفق المعلومات ، وعرضه للرأى وللرأى الآخر ، فى مجتمع يكاد لايعرف الأمية ، وتتوافر به غالبا المحددات

الأساسية لوجود رأى عام ، فإن الوضع يختلف تماما فى حالة الدول غير الديمقراطية [٨] ، أو فى حالة الدول التى بدأت تخطو أولى خطواتها فى طريق الديمقراطية ، والتى لاتزال تفتقر إلى المناخ الثقافى المرسخ لقيم الديمقراطية ، وتسود الأمية غالبية أفراد الشعب ، أو بقول أدق غالبية أفراد الجمهور العام المستهدف عادة من قياسات الرأى العام واستطلاعاته ، والتى لم تتخلص السلطة السياسية فيها بعد من فكرة "إجماع الرأى العام" [٩] .

وقضية مفهوم الرأى العام قضية احتدم النقاش حولها منذ أربعينيات هذا القرن ، وكان لعلماء علم الاجتماع إسهاماتهم المتميزة فى توضيح الحدود الفاصلة بين مفهوم الرأى العام ومفهوم آراء الجمهور العام ، وتأكيد أهم محددات الرأى العام ، والتى يمكن إجمالها فى الآتى :

اولا : وجود قضية أو موضوع خلافى يهم الجمهور ، سواء كان جمهورا عاما أو خاصا .

ثانيا :طرح القضية للنقاش العلنى الذى من شأنه أن يسمح للجماعات صاحبة المصالح المتعارضة بالتعبير عن رأيها بحرية .

ثالثا :استيعاب الجمهور أو وعى الجمهور بموضوع القضية وبأبعادها ، ومن ثم تكوينه لرأى بصددها ، وقدرته على التعبير عن هذا الرأى وبشكل صريح أو معلن .

وفقا لهذه المحددات ، فإن الرأى العام هو نتاج لعملية تفاعل اجتماعى يأخذ شكل المناقشة الجدلية حول قضية أو موضوع خلافى يهم الجمهور ، يحدث فى سياق سياسى يتيح فرص التعبير عن الرأى ، بل وفرص وصول الرأى لمن بيدهم اتخاذ القرار [١٠] .

ومن هنا يرتبط وجود الرأى العام وتبلوره ، ومن ثم إمكانية رصده وقياسه

بمدى اتساع المناخ الديمقراطى ، ومدى إتاحة فرص الممارسة الديمقراطية متمثلة فى طرح الرأى والرأى الآخر ، ومدى اهتمام الجمهور ووعيه بالقضية محل استطلاع الرأى .

وسنتناول بإيجاز كل نقطة من هذه النقاط التى تشكل معا العملية التى يعد الرأى العام نتاجا لها[11] .

اولا : وجود قضية او موضوع خلافى يهم الجمهور

أول المحددات اللازمة لوجود رأى عام ، هو وجود موضوع خلافى أو قضية تهم الجمهور ، وتتضارب أو تتعارض المصالح بشأنها ، ومن ثم تختلف المواقف والآراء بشأن اتخاذ إجراء أو فعل حيالها . والقضية قد تكون قضية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية .

فالمكونات الثلاثة لهذا المحدد هى :

١- وجود قضية أو موضوع خلافى .

٢- القضية تمثل أهمية لدى الجمهور .

٣- القضية تستلزم اتخاذ قرار أو إجراء حيالها .

هذا المحدد بمكوناته الثلاثة يعد أول محك يمكن الاستناد إليه فى تقرير إمكانية وجود رأى عام ، ومن ثم إمكانية قياسه ، وهو أول محك يفرق بين استطلاعات الرأى العام Public Opinion Polls ، واستطلاعات الرأى Opinion Polls ، أو استطلاعات رأى الجمهورMass Opinion Polls . فمفهوم الرأى العام يستلزم أن تكون القضية التى يتبلور رأى عام إزاءها قضية أو موضوعا خلافيا يحتمل الرأى والرأى الآخر ، وأن تمثل أهمية لدى الجمهور وتثير اهتماما لديه ، فضلا عن أنها تستلزم أو تحتمل اتخاذ قرار أو إجراء حيالها .

هذا المحدد يفرق بوضوح بين الرأى العام وآراء الجمهور العام ، ومن هنا تحرص مؤسسات قياس الرأى العام فى الدول الديمقراطية على إجراء استطلاعات للجمهور العام بصفة دورية ، لمعرفة القضايا التى تهم الجمهور العام وأولوياتها (١٢) .

وإذا كان من حق الباحث أن يجرى مسحا للرأى Opinion Survey ، أو استطلاعا لآراء الجمهور العام فى أى موضوع خلافى يعن له ، فإنه يصبح من قبيل التضليل العلمى ، بل والسياسى ، ادعاء أنه يجرى قياسا للرأى العام ، إذا كانت القضية لاتندرج أصلا فى سلم أولويات أو اهتمامات الجمهور . ويزداد الموقف سوءا إذا كان الجمهور المستطلع رأيه لم يسمع بها أصلا ، ورغم ذلك يدعى الباحث أن نتائجه تعبر عن مواقف واتجاهات الرأى العام .

ثانيا: طرح القضية للنقاش العلنى

يعد هذا المحدد من أهم محددات صياغة الرأى العام وتحديد نوعيته ، إذ لا يكفى توافر الموضوعات الهامة والحيوية التى تمس مصالح الجمهور أو تشكل اهتماما لديه ، والتى تختلف المصالح والآراء بشأنها ، بل لابدمن حدوث عملية تفاعل اجتماعى بين جماعات المصالح ، تأخذ شكل النقاش العلنى الذى يتيح فرص التعبير عن كافة الآراء المتعارضة أو المتصارعة بشأن القضية المطروحة ، ويتيح فى الوقت ذاته فرص وصول هذه الآراء إلى الجمهور العام ، أو الجمهور الذى تمس هذه القضية مصالحه ، أو تثير اهتمامه ، بشكل أو بآخر .

والواقع أن هذا المحدد يعد أهم محددات وجود الرأى العام ، بل وأهم محدد لنوعيته . فطرح الرأى والرأى الآخر ، والمناقشة الجدلية هى التى تضفى على الرأى العام خاصية العقلانية ، وتحد من وصفه بالانفعالية ، أو غلبة الطابع

الوجدانى عليه ، كما يتوقف عليها - إلى حد كبير - مدى وعى الجمهور بالقضية المطروحة ، ومن ثم نوعية مواقف الرأى العام إزاءها ، وهل هى مواقف اتخذت بناء على معلومات صحيحة وشاملة ، أم استندت إلى معلومات خاطئة ومبتورة .

من أهمية هذا المحدد فى صياغة الرأى العام ، بل وفى تحديد نوعيته ، تأتى أهمية رصد مناخ الرأى The Climate of Opinion كإحدى الخطوات الأساسية فى طريق تحديدنا إذا كنا بصدد قياس للرأى العام ، أم بصدد قياس لآراء الجمهور العام . فإن لم تكن القضية المطروحة قد عرضت وطرحت للنقاش العلنى الذى يصل إلى الجمهور العام ، فإنه لايمكن ادعاء أن هناك رأيا عاما إزاءها ، ومن ثم إجراء قياس له ، إذ أن أقصى ما يمكن تصوره هو وجود آراء فردية Individual Opinions لدى بعض أفراد الجمهور العام . وبالطبع لا يكفى أن تكون القضية قد طرحت للنقاش العلنى لكى نسلم بأنها قضية تهم الرأى العام، وبالتالى يمكن إجراء قياس رأى عام بصددها ، بل لابد من التأكد أن الجمهور أصبح على وعى بها ، أو على الأقل أصبحت لديه معلومات صحيحة عنها ، وهذه النقطة على جانب عظيم من الأهمية ، بحيث اعتبر البعض أن مفهوم الرأى العام هو مفهوم اتصالى أساسا[١٣] Communication Concept .

ثالثا : وعى الجمهور بالقضية وتكوينه لرأى فيها

المحدد الثالث فى سلسلة المحددات المترابطة والمتكاملة التى يستند إليها مفهوم الرأى العام ، هو وعى الجمهور بالقضية التى طرحت للمناقشة العلنية والجدلية ، ومن ثم تكوين رأى بصددها ، والتعبير بشكل صريح عن هذا الرأى .

فالقضية التى يفترض تبلور رأى عام إزاءها إن لم تصل المناقشات التى تتناولها إلى مستوى الجمهور العام ، ومن ثم يصبح واعيا بها ، ويكون رأيا

بشأنها- أيا كانت نوعية هذا الرأى أو شدته - لايمكن الادعاء بأننا نجرى استطلاعا للرأى العام ، أو أن مانتوصل إليه من نتائج تعبر عن مواقف واتجاهات الرأى العام(١٤) .

ومن هنا جاء الحرص على أن تبدأ أدوات استطلاع الرأى بتوجيه سؤال أو عدة أسئلة ، يكون من شأن الإجابة عليها ، معرفة مدى وعى الجمهور بالقضية محل استطلاع الرأى ، أو على الأقل معلوماته عنها ، ومن هنا أيضا كان اتخاذ الإجابة بـ "لا أعرف Do not Know " أو بـ "لا رأى No Opinion " ، مؤشرا صادقا على مدى وعى الجمهور بالقضية وتكوينه لرأى بصددها (١٥) .

ونظرا لأهمية هذا المحدد ، وارتباطه مباشرة بالرأى الذى نقيسه ، فقد استحوذ على اهتمام المتخصصين فى قياس الرأى العام منذ بداية الاهتمام باستطلاعات الرأى ، ولايزال حتى اليوم ، كما نوقش من منطلق عملية تزييف الرأى العام (١٦) .

نخلص من هذا ، وفى إطار المحددات السابقة ، إلى أنه يمكن تعريف الرأى العام باعتباره محصلة آراء أو وجهات نظر الجمهور إزاء قضية معينة ، طرحت للنقاش العلنى ، فى سياق سياسى وثقافى واجتماعى ، يسمح بطرح الرأى والرأى الآخر ، ويثير اهتمام الجمهور ووعيه بالقضية محل النقاش ، وبالتالى يتيح فرص تكوين الرأى والتعبير عنه .

ومن ثم فمفهوم الرأى العام لايمكن اختزاله ليعنى آراء أفراد عينة من الجمهور العام ، أو أنه الرأى الشائع بينها ، بل لابد أن يتضمن التعريف عملية التفاعل الاجتماعى ، أو العملية الاتصالية التى يكون الرأى العام نتاجا لها ، والتى تعد المحك الأساسى للتمييز بين مفهوم الرأى العام ، ومفهوم آراء الجمهور العام .

أسباب إساءة استخدام مصطلح الرأى العام

الخلط بين مفهوم الرأى العام ومفهوم آراء الجمهور العام ، وإحلال مصطلح الرأى العام محل مصطلح آراء الجمهور العام ، وإن كان لايوجد مايبرره بين الأكاديميين المتخصصين فى مجال الرأى العام ، فإنه يمكن إرجاعه إلى الآتى :

١- استخدام المصطلح الدارج فى الصحافة ووسائل الإعلام بعامة للرأى العام .

٢- تصور خاطئ مفاده أن كافة استطلاعات الرأى Opinion Polls التى تجريها مراكز أو معاهد الرأى العام ، هى بالضرورة استطلاعات للرأى العام ، وبالتالى فكل استطلاع للرأى هو استطلاع للرأى العام .

٣- الخلط بين مفهوم الرأى العام ، ومفهوم آراء الجمهور العام ، نتيجة لأن كليهما يستخدم أداة لاستطلاع الرأى ، وكليهما يجمع بياناته - عادة - من عينة تمثل الجمهور العام . ومن ثم فمادمنا نجرى استطلاعا للرأى Polling ، فهو بالضرورة استطلاع للرأى العام .

وأيا كانت الأسباب التى يرجع إليها الخلط بين مفهوم الرأى العام ومفهوم آراء الجمهور العام - كما يكشف عنه بعض استطلاعات الرأى التى أجريت فى مصر والتى أطلق عليها استطلاعات للرأى العام(١٧) - فإنها للأسف لاترجع إلى موقف علمى يحاول أن يستند إلى مبررات علمية ، وإنما ترجع - أساسا - إلى ضعف الاطلاع على التراث العلمى الخاص بقياس الرأى العام ، والاكتفاء بالمعلومات الشائعة عنه لدى العامة . وتوجد العديد من المؤشرات التى تؤكد ذلك ، والتى يكشف عنها الرجوع إلى بعض استطلاعات الرأى التى أجريت ، وبعض الكتابات التى تناولت موضوع الرأى العام فى مصر على وجه التحديد (١٨) . يجسد هذه المؤشرات تبنى تعريف للرأى العام بأنه "مانقيسه نحن وتعكسه مقاييسنا" (١٩) ، وهو تعريف يكشف فى حد ذاته عن صورة صارخة من صور

التحيز ، وعدم الموضوعية ، والذاتية فى وضع وصياغة التعريف العلمى لمفهوم الرأى العام ، ويؤكد بشكل - لا لبس فيه - ضعف الاطلاع على أدبيات قياس الرأى العام التى طرحت منذ أربعينيات هذا القرن العملية التى يتم بمقتضاها وجود رأى عام ، فضلا عن صياغته ، كمحدد أساسى فى تحديد مفهوم الرأى العام [٢٠] ، ويفضح العجز العلمى عن صياغة مفهوم للرأى العام .

وتبنى هذا التعريف لمفهوم الرأى العام يؤكد - أيضا - عدم الدراية بما يصدر عن المؤسسات الأكاديمية المتخصصة التى يمثل قياس الرأى العام أحد اهتماماتها الأساسية ، من استطلاعات للرأى ، أو لآراء الجمهور العام ، واستطلاعات للرأى العام ، فضلا عن الاستطلاعات التى تعبرعن ردود فعل الجمهو العام ، والتمييز الدقيق بينها[٢١] . وفى إطار غياب المعرفة العلمية الناجم عن ضعف الاطلاع على أدبيات قياس الرأى العام اختلقت فكرة أن الرأى العام يستمر وجوده إزاء أى قضية من القضايا لمدة محددة بالساعات ، وروج لها ، وبالتالى فإن لم تجمع بيانات استطلاع الرأى خلال هذه المدة الزمنية القصيرة فإننا لا نكون بصدد قياس للرأى العام ، ومن هنا لابد أن توقف أى عمليات لجمع البيانات بعد انقضاء هذه الساعات ، حتى ولو أدى هذا إلى تحيز العينة أو تشويهها[٢٢] .

هذا الموقف الخاص بتعريف الرأى العام بأنه ما نقيسه نحن وتعكسه مقاييسنا ، يوضح لنا - بشكل صارخ - إحدى صور عدم استيعاب مفهوم الرأى العام ، وخصائصه ، والعمليات التى بمقتضاها يصاغ الرأى العام[٢٣] Conceptu-alizing Public Opinion Processes . فبعض الموضوعات أو القضايا قد لاتشغل الجمهور العام إلا لبضعة أيام ، وهذه - غالبا - لايتشكل رأى عام إزاءها، وإنما يكون هناك رد فعل من جانب الجمهور العام Public's Reactions . وعلى قدر

أهمية القضية بالنسبة للجمهور العام ووعيه بها ، وبناء على مدى اتساع النقاش حولها واستمراريته ، تتوقف استمرارية وجود رأى عام إزاءها ، قد تختلف مواقفه واتجاهاته من فترة إلى أخرى ، الأمر الذى يستلزم قياس اتجاهات الرأى العام Public Opinion trends . ويكفى أن نحيل القارئ إلى مجموعة استطلاعات الرأى العام حول قضية الوحدة الأوربية التى كان يتم جمع بيانات استطلاع الرأى العام من الدولة الواحدة فى فترة تصل أحيانا إلى مايزيد عن الشهر، والتى استمر وجود رأى عام إزاءها لعدة سنوات ، كما أكدته استطلاعات الرأى العام [٢٤] .

ولايصادف القارئ لأدبيات قياس الرأى العام الربط بين مفهوم الرأى العام وتحديد مدة زمنية بالساعات لقياسه ، إلا فى الإعلانات التجارية لمؤسسات الرأى العام ، والتى تحاول جذب العملاء بأن تغريهم بتقديم نتائج الاستطلاع خلال بضع ساعات . علما بأن أغلب هذه الاستطلاعات استطلاعات للرأى ، وليست استطلاعات للرأى العام ، وتعتمد على مايسمى بالمسوح التى تضم بضعة أسئلة فى موضوعات مختلفة Omnibus Survey تعكس تعدد طلبات العملاء ورغباتهم[٢٥].

فعملية تجريد المعلومة من سياقها – العمل التجارى الهادف إلى الربح وليس العمل الأكاديمى – تؤدى إلى تشويه مفهوم الرأى العام ، وتجعله رهنا بالأداة التى يتم من خلالها جمع البيانات ، وبالمدة الزمنية التى تحدد لجمعها ، وليس بطبيعة الظاهرة التى تتحكم محددات عدة فى وجودها أصلا ، فضلا عن مدى استمراريتها .

هنا نتساءل وفى ظل التقدم التكنولوجى الذى يعتمد على استخدام الحاسبات الآلية ، ووسائل الاتصال المتقدمة فى جمع بيانات استطلاعات الرأى العام خلال بضع ساعات لاتتعدى اليوم الواحد [٢٦] ، هل معنى ذلك أن يشوه

مفهوم الرأى العام بحيث يصبح الرأى العام هو مانقيسه نحن وتعكسه مقاييسنا شريطة أن يتم ذلك خلال بضع ساعات !!

مانود أن نؤكده أن الرأى العام ليس نتاج أداة يتم بوساطتها تجميع آراء عينة من أفراد الجمهور العام إزاء موضوع ما ، خلال عدد محدد من الساعات . الرأى العام ليس شيئا عيانيا وموجودا دائما متمثلا فى مجموعة من الأفراد ، فى انتظار قياسنا له ، بحيث يمكن فى أية لحظة أن نجرى استطلاعا للرأى العام فى أى موضوع يعن لنا ، لكن هناك محددات لابد من توافراها قبل أن نقرر وجود رأى عام بالنسبة لقضية معينة ، ومدى استمراريته ، فضلا عن إمكانية قياسه(٢٧).

وبقول آخر ، فإنه فى الوقت الذى يمكن أن تجرى فيه يوميا العديد من الاستطلاعات لآراء الجمهور العام ، سواء بالنسبة لآراء الجمهور فى الخدمات أو السلع أو فى المادة الإعلامية ، بل وفى العديد من الموضوعات التى تحتمل اختلاف الآراء أو الأذواق ، بل والاتجاهات والقيم بصددها ، فإنه لايمكننا ادعاء أننا نجرى استطلاعا للرأى العام إلا إذا كانت هناك قضية خلافية مطروحة للنقاش العلنى المفجر لكافة أبعادها ، وجمهور مهتم بها ، وقادر على تكوين رأى بصددها ، ومناخ سياسى وثقافى يسمح بحرية التعبير عن الرأى .

فلا يكفى أن نضع أداة لجمع بيانات من عينة من الجمهور العام ، وأن تجمع البيانات خلال بضع ساعات ، لكى ندعى أننا أجرينا استطلاعا للرأى العام، استنادا إلى أن الرأى العام هو ما نقيسه نحن وتعكسه مقاييسنا وأن البيانات – التى اقتصر عليها الاستطلاع – جمعت خلال الساعات التى قرر مستطلع الرأى Pollster أنها هى الفترة الزمنية التى يوجد فيها "الرأى العام" . بل لابد من توافر محددات وجود الرأى العام والتأكد من ذلك منهجيا .

نماذج لإساءة استخدام مصطلح الرأى العام وتشويه مفهومه

لعل خطورة وأهمية القضية التى يعالجها هذا المقال ، تتضح لنا من خلال الأمثلة الواقعية التى تقدمها لنا بعض استطلاعات الرأى التى أجراها جهاز قياس الرأى العام منذ إنشائه وحتى إلغائه ، والتى استندت إلى تبنى الجهاز تعريفا للرأى العام بأنه "مانقيسه نحن وتعكسه مقاييسنا(٢٨) " . وهو تعريف ، كما سبق أن أوضحنا ، يتصف بالذاتية والبعد تماما عن الموضوعية ، فضلا عن أنه تعريف يفتقر إلى مقومات التعريف العلمى ، ويدل على قصور فى فهم محددات ظاهرة الرأى العام، يتحايل على مواجهة هذا القصور بدمج الأداة بالظاهرة التى تقيسها، وهو أمر يرفضه ، بل يدينه تماما ، الأكاديميون المتخصصون فى قياس الرأى العام (٢٩) .

وفى ظل هذا التعريف أغفل تماما ، فضلا عن الاهتمام برصد مناخ الرأى، الاهتمام بتوافر المعلومات لدى الجمهور عن القضية محل استطلاع الرأى ، كمحك أساسى لوجود آراء لدى الجمهور العام ، ناهيك من وجود رأى عام يدعى قياسه . ولعل الاستشهاد ببعض الأمثلة يوضح ذلك .

ففى استطلاع للرأى حول نظام الحكم المحلى نشر بعنوان "استطلاع للرأى العام حول نظام الحكم المحلى" ، أوضح استطلاع الرأى أن ٩٢٪ من أفراد عينة الجمهور التى تم جمع بيانات منها عن نظام الحكم المحلى ، إما أنهم لم يسمعوا عن نظام الحكم المحلى ، أو لايعرفون ما هو هذا النظام (٣٠) . ورغم ذلك اعتبر استطلاعا للرأى العام .

ونفس هذا الوضع يتكرر بالنسبة لاستطلاع آخر نشر بعنوان "استطلاع للرأى العام حول قضية وصول الدعم إلى مستحقيه ، حيث ذكر فى تقرير الاستطلاع أن ٦٠٪ من أفراد العينة الذين تم جمع بيانات منهم ، لم يسمعوا عن موضوع الدعم ، ورغم ذلك نشرت أيضا نتائج الاستطلاع على أساس أنها

استطلاع للرأى العام (٣١) .

وإذا كنا نكتفى بهذين المثالين (٣٢) ، فإنه لايسعنا إلا تأكيد خطورة طرح آراء أفراد من الجمهور العام فى قضايا لها أهميتها السياسية ، باعتبارها معبرة عن الرأى العام ومواقفه واتجاهاته المستمدة من قياس علمى للرأى العام ، فى حين أن مصدر بياناتنا - أساسا - أفراد من الجمهور العام ، إما أنهم لم يسمعوا عن القضية محل استطلاع الرأى ، أو أنهم سمعوا بها ، ولكنهم لايعلمون شيئا عنها ، أو أن لديهم معرفة أو معلومات غير صحيحة عنها .

ولايبرر بأى شكل من الأشكال لجوء الباحث إلى تعريف الأفراد الذين يستطلع رأيهم بالقضية محل استطلاع الرأى ، ادعاء أن نتائجه تمثل اتجاهات ومواقف الرأى العام ، فهى فى واقع الأمر ، وبالتحديد ، نتائج تعكس الرأى الفورى، أو بقول أدق رد فعل أفراد من الجمهور لما طرحه الباحث من عبارة موجزة ، لاتتجاوز عادة بضعة أسطر ، تلخص تعريفه للموضوع الذى يستطلع رأيهم فيه . ومن ثم فهى آراء تفتقر إلى كافة المقومات والعمليات المجتمعية التى تجعل محصلتها تعبيرا عن مواقف واتجاهات الرأى العام .

وتغاضى الباحث عن حقيقة أن الغالبية العظمى من الأفراد الذين يستطلع رأيهم لاتعرف شيئا عن القضية محل استطلاع الرأى العام ، أى حقيقة أنه جمهور ليس لديه معلومات Uninformed Public ، فضلا عن أنه جمهور لايوصف بأى حال من الأحوال بأنه جمهور مهتم Attentive Public ومع ذلك يدعى أنه أجرى استطلاعا للرأى ، يجسد بشكل صريح التحيز الصارخ الناجم عن تعريف الرأى العام بأنه مانقيسه نحن وتعكسه مقاييسنا ، وهو تعريف معيب يؤدى إلى الربط ، وجودا وعدما ، بين الرأى العام والشخص الذى يدعى أنه يجرى قياسا للرأى العام ومقاييسه التى يستخدمها ، ومن ثم فأى شئ يقيسه

بمقاييسه هو رأى عام . وإذا قاس شخص آخر نفس الشئ بمقاييس أخرى فهو أيضا رأى عام ! . هذا التعريف ، إذا جاز لنا أصلا أن نسميه تعريفا ، يعكس صورة صارخة من صور التحيز ، ويكشف عن نقص حاد فى المعلومات العلمية الخاصة بظاهرة الرأى العام ، وعن غياب تام للمعرفة الخاصة بمقومات ومحددات وجودها .

وكان من الطبيعى أن يؤدى هذا التعريف إلى الانزلاق ، نحو ادعاء قياس الرأى العام ، رغما عن غياب المعلومات لدى الجمهور العام عن القضية محل قياس الرأى ، ليس هذا فحسب بل وأيضا إلى ادعاء إجراء استطلاعات للرأى العام فى موضوعات هى بحكم طبيعتها يستحيل أن تكون موضوعا يتشكل حوله رأى عام . ويكفى أن نشير هنا إلى الاستطلاع الذى نشر بعنوان "اتجاهات الرأى العام حول مكانة المرأة من خلال الأمثال الشعبية [٣٣] " ، والذى قام على استطلاع لرأى مجموعة من الأفراد فى مجموعة من الأمثال الشعبية ، الأمر الذى يعكس - بصورة صارخة - عدم إدراك لمفهوم الرأى العام وأساليب قياسه ، فضلا عن أساليب البحث التى يمكن الاعتماد عليها فى دراسة مكانة المرأة ، ولسوسيولوچية المثل الشعبى . والمحصلة النهائية هى إساءة استخدام مصطلح الرأى العام وتشويه مفهومه .

وكان من الطبيعى - أيضا - وفى ضوء هذا التعريف المعيب لمفهوم الرأى العام ، أن يستعاض عن فهم ظاهرة الرأى العام ، ومحددات وجود رأى عام واستمراريته ، بالربط وجودا وعدما بين وجود رأى عام ، وبين المدة الزمنية المحددة لجمع البيانات . والتى حددت بست وثلاثين ساعة فى غالبية الاستطلاعات، سواء نشرت على أنها استطلاعات للرأى ، أو استطلاعات للرأى العام [٣٤] .

أما موقع الست والثلاثين ساعة هذه في السياق الزمني الذى قد تكون القضية محل استطلاع الرأى طرحت فيها للنقاش العلني فلم يحظ بأى اهتمام ، بل ربما قد لايشار عمدا إلى تاريخ جمع البيانات من الميدان . فالمهم هو أن يذكر أن جمع البيانات تم فى ست وثلاثين ساعة – تبدأ عادة فور الانتهاء من إعداد أداة جمع البيانات – مادمنا ندعى أننا نجرى قياسا للرأى العام ! حتى ولو كان ذلك على حساب عدم جمع البيانات من أكثر من ٤٠٪ من أفراد العينة التى افترض أن آراءها تعبر عن الرأى العام [٣٥] .

وفى إطار هذا التعريف المعيب للرأى العام بأنه "مانقيسه نحن وتعكسه مقاييسنا" يثير الحرص على عدم نشر هذه المقاييس – استمارة جمع البيانات – أو حتى الأسئلة التى طرحت ، ضمن تقارير استطلاعات الرأى التى نشرت الكثير من التساؤلات ، خاصة وأن نشر أداة استطلاع الرأى ، أو نص الأسئلة التى تضمنتها ، يعد إحدى القواعد المنهجية المستقرة منذ البداية العلمية لقياس الرأى العام فى منتصف ثلاثينيات هذا القرن ، بل وأحد المبادئ الأخلاقية التى نصت عليها كافة المواثيق الأخلاقية الخاصة بتنظيم العمل فى مجال بحوث وقياسات الرأى العام . وعموما فإن هذه التساؤلات لا تخرج الإجابة عنها عن حدود ، إما عدم الدرايه بهذه القواعد المنهجية والمبادئ الأخلاقية ، أو الحرص على ألا يكتشف تحيز وقصور الأداة أو المقاييس التى اعتبر أن ما تعكسه هو الرأى العام [٣٦] ، وهو موضوع سنتناوله بالتفصيل فى مقال لاحق .

تجنب التحيز الناجم عن إساءة استخدام مصطلح الرأى العام

لاشك أن الاطلاع على أدبيات الرأى العام ، والدراسة التقويمية لاستطلاعات الرأى ، ولاستطلاعات الرأى العام ، التى تجريها مؤسسات علمية ، يعد نقطة

البداية لإدراك صلب وجوهر عملية صياغة الرأى العام ، التى توضح بدورها المحددات الأساسية لمفهوم الرأى العام . وإذا كانت هذه الخطوة قد يغفلها بعض المشتغلين فى مؤسسات قياس الرأى العام – من غير الأكاديميين – والتى يعد الربح هو الموجه الأساسى لعملها ، والتى قد تستخدم مصطلح "الرأى العام" لجذب العملاء ، فإن إغفالها من جانب مؤسسات أكاديمية يعد أمرا خطيرا للغاية ، حيث يتجاوز تجريد القائمين بها من صفتهم العلمية أو الأكاديمية ، إلى الإساءة إلى المؤسسة التى ينتمون إليها ، متى تغاضت عن كشف هذا القصور ، بل والتقصير العلمى ومواجهته [٣٧] .

وإذا كان الاطلاع على التراث العلمى فى مجال الرأى العام سيتيح للباحث العلمى فهم عمليات صياغة الرأى العام ، ومن ثم تصبح لديه رؤية واضحة للفروق الدقيقة بين مفهوم الرأى العام ، ومفهوم آراء الجمهور العام ، بل ومفهوم ردود فعل الجمهور العام ، فإن ذلك لاشك سينعكس على تمسكه بالخطوات المنهجية والمبادئ الأخلاقية لقياس الرأى العام ، وعلى إدراكه للمحكات العلمية التى تكشف إما عن وجود رأى عام إزاء القضية التى يتصدى لاستطلاع الرأى حيالها ، أو أن الأمر لايعدو وجود آراء فردية للجمهور ، سواء الجمهور العام أو الخاص ، أو أنه حتى لاتوجد آراء أصلا إزاءها ، فالجمهور ليس لديه معلومات عنها ، أو أنه غير مكترث ، أو غيرمهتم بها .

ومن هنا فإن أول خطوة يقوم بها الباحث فى طريقه لتحديد إذا كان بصدد استطلاع للرأى أم استطلاع للرأى العام ، هو رصد مناخ الرأى The Climate of Opinion الذى يمكنه من الحكم على ما إذا كانت القضية المطروحة للنقاش قضية خلافية ، وأن مناقشتها أخذت طابع المناقشة الجدلية المعلنة التى تتناول

الرأى والرأى الآخر .

وإذا كان رصد مناخ الرأى يضع الباحث على أول الطريق الذى يساعده على تحديد هوية الاستطلاع الذى سيجريه (استطلاع للرأى العام أو استطلاع لآراء الجمور العام) ، وتحديد الجمهور الذى يفترض اهتمامه بالقضية محل استطلاع الرأى أو استطلاع الرأى العام ، وأبعاد القضية المطروحة للنقاش ، والنقاط التى أثير الجدل بشأنها ، فإن المحك الأساسى الذى يمكن بناء عليه تحديد إذا كنا فعلا بصدد استطلاع للرأى أو استطلاع للرأى العام ، هو وعى الجمهور بالقضية محل استطلاع الرأى واهتمامه بها .

ومن هنا لم يكن من قبيل التزيد ، الحرص فى استطلاعات الرأى و الرأى العام التى يستطلع فيها رأى الجمهور العام بالذات ، على أن يوجه سؤال أو أكثر إلى الشخص المستطلع رأيه ، لمعرفة ما إذا كانت لديه دراية بالقضية محل استطلاع الرأى ، ومدى معلوماته عنها ووعيه بها . إذ مما لاشك فيه أنه يعد نوعا من العبث أن نستطلع رأى شخص فى موضوع لم يسمع عنه ، أو لايدرى عنه شيئا ، بل أننا نصبح أمام صورة فجة من صور تزييف الآراء عندما يحاول الباحث أن يتغلب على غياب المعلومة بتقديم تعريفه للقضية محل استطلاع الرأى ، ثم يبدأ فى طرح أسئلته عنها ، ويتفاقم الوضع تماما متى ارتفعت نسبة الذين لايعلمون شيئا عن القضية محل استطلاع الرأى ، ورغم ذلك يدعى الباحث أنه أجرى استطلاعا للرأى العام ، وينشر بكل ثقة نتائجه ، بل ويقدمها لمتخذى القرار على أنها تعبر عن مواقف واتجاهات الرأى العام .

الخلاصة أن هذا التحيز ، بل التضليل للجمهور ولصانع القرار معا ، ناجم عن تشويه لمفهوم الرأى العام ، وعدم دراية بالعملية التى بمقتضاها يوجد ويتشكل

ويتبلور الرأى العام ، مع استغلال لقوة تأثير مصطلح الرأى العام ، فى إضفاء أهمية على ماتم جمعه من بيانات لا تعبر بأية حال من الأحوال عن مواقف الرأى العام أو اتجاهاته ، بل هى مجرد مجموعة من آراء فردية مباشرة ، أو بالأصح ردود فعل لفظية ، تمثل استجابة للتعريف الذى طرحه مستطلع الرأى فى قضية لا يعرف الشخص الذى يستطلع رأيه فيها شيئا عنها ، بل وربما لم يسمع بها أصلا .

المراجع والهوامش

١ - World Association for Public Opinion Research (WAPOR). *Code of Professional Ethics and Practices.*

٢ - صالح ، ناهد ، "نشر استطلاعات الرأى العام : القواعد المنهجية والمبادئ الأخلاقية" . *المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد الثالث* ، ١٩٨٧ : ٣-٢٤.

يؤكد هذه المقولة العديد من استطلاعات الرأى التى أجراها جهاز قياس الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، والتى كانت السبب المباشر وراء إلغاء جهاز قياس الرأى العام ، وتأسيس قسم بحوث وقياسات الرأى العام الذى صحح مسار العمل فى هذا المجال .

٣ - صالح ، ناهد . "موقف المؤسسة الأكاديمية من التجاوزات المنهجية والأخلاقية فى استطلاعات الرأى العام" ، *المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثلاثون ، العددان الثانى والثالث* ، ١٩٩٣، ص ص ١٢٥ - ١٦٤ .

- صالح ، ناهد وآخرون ، *قياس الرأى العام : فى المنهج والأخلاقيات ، استطلاع لرأى نخبة متخصصة* ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٤ ، ص ص ١-٤٠ .

Converse, Jean M. *Survey Research in the United States : Roots and Emergence 1890-1960* . Berkeley : University of California Press, 1987. pp. 207-211.

٤ - ليس معنى ذلك أن الدول الديمقراطية تخلو من استطلاعات الرأى العام الرديئة أو الزائفة ، ولكن مانود أن نؤكده هو وجود وعى علمى وسياسى فى هذه الدول يرصد هذه الاستطلاعات ويواجهها ، ويسائل القائمين بها ، ويرفض هذا النوع من الاستطلاعات وينعتها بصفات معينة ، ومنها استطلاعات الرأى التى توصم بأنها استطلاعات سريعة وقذرة Quick and dirty polls . لمزيد من التفصيل عن النعوت التى توصف بها استطلاعات الرأى العام التى لا تلتزم

بالأسس المنهجية والمبادئ الأخلاقية انظر :

- صـالح ، ناهد وآخرين ، *قياس الرأى العام : فى المنهج والأخلاقيات* ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢ .

- جاءت بداية الاهتمام العلمى بخلق وعى لدى الجمهور العام يمكنه من الحكم على استطلاعات الرأى العـام الزائفة أو الرديئة من جانب چورچ جـالوب George Gallup عـام ١٩٤٠ ، عندما نشر مؤلفه عن نبض الديمقراطية ، وأفرد أحـد فصوله لما أسمـاه "دليـل للجمهور "A Guide to the Public .

انظر :

Gallup, George, and Rae, Saul Forbes. *The Pulse of Democracy: The Public Opinion Poll and how it Works*, New York : Simon and Schuster, 1940, pp. 273-282.

٥ - Roll, Charles W. and Cantril, Albert H. *Polls: Their Use and Misuse in Politics*. New York: Basic Books, Inc. Publishers. 1972 pp. 3-16.

٦ - يقوم قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية منذ إنشائه بدور إيجابى فى مجـال إرسـاء قيـمة النقد العلمى ، عن وعى تام بأن غـيـاب هذه القيـمـة ، أو تغييبها، أدى إلى تراكم الممارسات الخاطئة واللاأخلاقية فى مجال قياس الرأى العام فى مصر، وتثبيتها وإضفاء الصفة العلمية عليها ، ويكفى الرجوع إلى أحد أعمال القسم فى هذا المجال ، انظر :

صـالح ، ناهد وآخرين ، *قـيـاس الرأى العـام : فى المنهج والأخلاقيات ، استطلاع لرأى نخبة متخصصة*، مرجع سبق ذكره .

ويحرص القسم على الالتزام بالأسلوب العلمى فى النقد ، حيث يعتمد فى ذلك على الإحالة إلى مراجع لثقاة المتخصصين فى مجال الرأى العام ، لا على مجرد أقوال مرسلة تفتقر إلى أى سند علمى لها .

٧ - صالح ، ناهد . "إمكانية قياس الرأى العام فى الدول النامية" ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية *ندوة قياس الرأى العام فى مصر ١٠-١٢ مارس ١٩٨١* . القـاهرة : المركز القـومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . ١٩٨١ . ص ص ١٠٣-١٢٧ .

Price, Vincent. *Public Opinion* . Newbury: Sage Publication. 1992. pp. 71-89.

٨ - حتى تتضح الصورة تماما أحيل القارئ إلى الجزء الثانى من كتاب قياس الرأى العام : الماضى والحاضر والمستقبل بفصوله الخمسة ، والذى خصص لتاريخ قياس الرأى العام فى الاتحاد السوفيتى السابق .

صـالح ، ناهد ، *قياس الرأى العام : الماضى والحاضر والمستقبل* . المركز القـومى للبحـوث الاجتماعية والجنائية . القاهرة : ١٩٩٣ . ص ص ١٠٣ -١٧٤ .

Bogart, Leo. *Silent Politics: Polls and the Awareness of Public Opinion*. -

New York: Wiley- Interscience. 1972 p. 174.

٩ – فكرة إجماع "الرأى العام" حاول ستالين Stalin الترويج لها ، ورفضها تماما العلماء المتخصصون أو المهتمون بالرأى العام فى الاتحاد السوفيتى . ولم يجرؤ أى باحث حتى من "الباحثين الأيديولوجيين" الذين ينتمون إلى الحزب الشيوعى الحاكم ، التخفى تحت ستار البحث العلمى لإجراء استطلاع للرأى لإثبات مقولة إجماع الرأى العام تقريبا أو إرضاءً للسلطة ، رغم القهر الذى كان يسيطر على كافة مناحى الحياة ، بينما عرف مجال قياس الرأى العام فى مصر – فى فتره من تاريخه – هذا النمط من الباحثين الذين لا يزالون يدافعون حتى اليوم عن أن موافقة الجمهور العام فى استطلاعات الرأى العام التى أجروها هى ١٠٠٪ الأمر الذى يكشف – بجانب حقيقة المستوى العلمى لهذه الفئة – حقيقة أن المعرفة العلمية بأدبيات قياس الرأى العام ، والتمسك بأخلاقيات قياس الرأى العام وجهان لعملة واحدة .

١٠ – من أوائل العلماء الذين أكدوا العمليات الاجتماعية والاتصالية لتكوين رأى عام هربرت بلومر ، انظر:

Blumer, Herbert. The Mass, The Public and Public Opinion , in Berelson, Bernard and Janowitz, Morris (eds.) *Reader in public Opinion and Communication*, Glencoe Illinois: The Free Press 1953. pp. 43-49.

------------------- Public Opinion and Public Opinion Polling, in Berelson and Janowitz (eds.) *Op. cit*. pp. 594-602.

١١ – سبق أن تناولنا هذا الموضوع بشئ من التفصيل عام ١٩٨١ ، انظر :

صالح ، ناهد . *إمكانية قياس الرأى العام فى الدول النامية* ، مرجع سبق ذكره .

١٢ – أشار بنجامين جنسبرج بشئ من التفصيل إلى خطورة تجاهل اهتمامات الجمهور وأولوياتها ، انظر:

Ginsberg, Benjamin. *The Captive Public : How Mass Opinion Promotes State Power* . New York: Basic Books, 1980. pp. 8-83.

١٣ – Price, Vincent. *Op. cit*. pp. 89-91.

١٤ – Bogart, Leo. *Op. cit*. pp. 14-20.

١٥ – لمزيد من التفصيل عن موضوع اللارأى فى قياس الرأى العام انظر :

صالح ، ناهد . "اللارأى فى قياسات الرأى العام بالدول النامية" ، *المجلة الاجتماعية الجنائية* ، يناير ١٩٨٠ . ص ص ٣–٢٧.

١٦ – ارجع إلى قائمة المراجع التى تضمنها المرجع السابق .

١٧ – نشير على وجه التحديد إلى استطلاعات الرأى التى أجراها جهاز قياس الرأى العام ، وأطلق عليها استطلاعات للرأى العام ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر :

رمزى ، ناهد وآخرون ، *اتجاهات الرأى العام نحو زيارة السادات إلى القدس* ، القاهرة : جهاز قياس الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٧٧ تقرير غير منشور (مودع

حاليا بمكتبة قسم بحوث وقياسات الرأى العام) .

رمزى ، ناهد وآخرون ، *اتجاهات الرأى العام حول نظام الحكم المحلى* ، القاهرة : جهاز قياس الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٧ .

رمـزى ، نـاهـد وآخـرون ، *استطلاع للرأى العام حول قضية وصول الدعم إلى مستحقيه* ، القاهرة : جهاز قياس الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٣ .

رمـزى ، ناهد وآخـرون ، *اتجاهات الرأى العام حول مكانة المرأة من خلال الأمثال الشعبية* ، القاهرة : جهاز قياس الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٠ .

١٨ – نحيل القارئ إلى أعمال قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية التى تناولت بالنقد العلمى استطلاعات الرأى التى أجراها جهاز قياس الرأى العام ، ومن أهم هذه الأعمال :

صالح ، ناهد وآخرون ، *قياس الرأى العام : فى المنهج والأخلاقيات* ، مرجع سبق ذكره .

صـالح ، ناهد وآخـرون ، *الموضوعية والتحيز فى قياس الرأى العام* ، قسم بحـوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (جارى إعداده للنشر) .

– تحفل غالبية الاستطلاعات التى صدرت عن جهاز قياس الرأى العام ، والكتابات الحديثة فى موضوع الرأى العام لمن كانوا يتولون مسئولية العمل العلمى به – وحتى الغاء الجهاز – بما يؤكد ذلك . على سبيل المثال : عدم معرفة كيف تكتب أسماء رواد قياس الرأى العام بالحروف اللاتينية، مثل چورج جالوب ، حيث تكرر كتابته على النحو الآتى Gallop وأيضا كيف تكتب كلمة استطلاع، حيث تكرر كتابتها على النحو الآتى Pull . بل إن اتجـاهات الرأى العـام ترجمت على النحـو الآتى Public Opinion Attitudes و Public Opinion's View فى أحد الكتب الدعائية التى كانت ستوزع على المؤسسات الأجنبية بالخارج على سبيل الدعاية – لولا أن تداركت إدارة المركز آنذاك هذه الفضيحة العلمية – الذى نشر بعنوان :

Unit of Public Opinion Poll, in three years : 1976-1979. The National Center for Social and Criminological Research, Cairo.

١٩ – المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، *ندوة قياس الرأى العام فى مصر* ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣١٦ – ٣١٧ .

– فى محاولة جادة من جانب بعض الأكاديميين المهتمين بموضوع قياس الرأى العام ، الذين حضروا ندوة قياس الرأى العام فى مصر ١٠–١٢ مارس ١٩٨١ ، لتصحيح مسار عمل جهاز قياس الرأى العام ، وتوضيح الفرق بين استطلاعات الرأى واستطلاعات الرأى العام ، والتأكيد على المحددات الأساسية المتعارف عليها لوجود رأى عام وصياغته ، ومن ثم توافر إمكانية قياسه ، قدمت بعض الأوراق العلمية ، وألقى الضوء على الكثير من الممارسات الخاطئة فى عمل جهاز قياس الرأى العام ، إلا أنه تم الدفاع عن الممارسات الخاطئة للجهاز وذكر "أن جهاز الرأى العام بالمركز يتبنى تعريفا للرأى العام بأنه مانقيسه نحن وتعكسه مقاييسنا" " وأنه مادامت أداة معينة قد أظهرت شيئا معينا فهو موجود وإلا ما كان

خضع للقياس" !! ، كما اتضح العجز عن استيعاب المحددات السوسيولوجية لمفهوم الرأى العام .

انظر : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ندوة قياس الرأى العام فى مصر ، مرجع سبق ذكره ص ص ٣١٦-٣١٧ ، ص ٣٢٧

٢٠ - Blumer, Herbert, "The Mass, The Public and Public Opinion," Op.cit. pp. 43-49.

Public Opinion and Public Opinion Polling, Op.cit. pp. 594-602.

٢١ - انظر على سبيل المثال :

Bova, Patrick and Worley, Michael Preston . *NORC Bibliography of Publications 1941-1991 : A Fifty Year of Cumulation*, Chicago : National Opinion Research Center 1991.

٢٢ - منذ البدايات الأولى للعمل العلمى فى مجال قياس الرأى العام ، وحتى اليوم ، يدرك المتخصصون أنه لايوجد عدد محدد سلفا من الساعات لجمع بيانات استطلاعات الرأى العام واستطلاعات الرأى ، بل الأمر يتوقف على طبيعة القضية محل استطلاع الرأى واستمرارية اهتمام الجمهور العام بها ... الخ . انظر:

Dodd, Stuart C. "Standard for Surveying Agencies", *Public Opinion Quarterly, Spring 1947*, pp. 115-130.

وقد رفض غالبية الأكاديميين المتخصصين فى مجال العلوم المهتمة بموضوع الرأى العام وقياسه (٩١٫٣٪) وبشكل صريح وقاطع ، أن تكون السرعة فى جمع البيانات مبررا علميا لعدم استكمال جمع البيانات من مفردات العينة ، مما يؤكد وجود وعى ، بل وحس علمى ، لدى هذه الغالبية ، انظر:

صالح ، ناهد وآخرين ، *قياس الرأى العام : فى المنهج والأخلاقيات* ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٦، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ .

٢٣ - Price, Vincent, *Op. cit.* pp. 71-92.

٢٤ - Commission of the European Communities. *Euro- barometre: Public Opnion, in the European Community*. Brussels: Commission of the European Communities 1982.

٢٥ - Social Surveys (Gallup Poll) Ltd. *Galllup Omnibus: A Weekly Survey of 1000 Adults Throughout Great Britain*. London: Social Surveys (Gallup Poll) Ltd.

٢٦ - Doorn, Leol, Van, "New Research Possibilities by Computerised Personal Interviewing". *The 41st ESOMAR Congress Lisbon 4-8 September*, Amsterdam: ESOMAR. pp. 505-524.

٢٧ - يقدم لنا تاريخ الرأى العام فى الاتحاد السوفيتى السابق دليلا واقعيا على أن الرأى العام ليس كالذكاء ينتظر توافر الأداة لقياسه ! ولكن هناك محددات سياسية وثقافية فى المقام الأول يعد

وجود الرأى العام رهنا بتوافرها . وفى الوقت ذاته فإن أدوات قياس الرأى العام تتعدد بتعدد القضايا واستطلاعات الرأى التى تجرى لقياسها .

٢٨ – المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ندوة *قياس الرأى العام فى مصر* ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣١٦–٣١٧ .

– تكرار العديد من الأخطاء والتجاوزات المنهجية ، فضلا عن التغاضى عن المعايير والمبادئ الأخلاقية التى تنص عليها المواثيق المنظمة للعمل فى مجال الرأى العام ، استلزم إلغاء جهاز قياس الرأى العام – وكان له كيان وتنظيم مختلف عن الوحدات العلمية بالمركز – وإنشاء قسم بحوث وقياسات الرأى العام الذى نجح فى إنجاز العديد من استطلاعات الرأى التى تقف بندية لاستطلاعات الرأى التى تجرى فى الدول المتقدمة ، والتى تلتزم بالقواعد المنهجية والمعايير الأخلاقية المنظمة للعمل فى هذا المجال ، فضلا عن إرساء قيمة النقد العلمى .

٢٩ – Worcester, Robert. "Reflections on Public Opinion and Public Policy". Paper Presented in *WAPOR Conference, Copenhagen, September 1993*. pp. 1-24.

٣٠ – رمزى ، ناهد وآخرون . *استطلاع للرأى حول نظام الحكم المحلى* ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨ .

يتجسد فى هذا الاستطلاع العديد من التجاوزات المنهجية والأخلاقية التى وردت فى الاستطلاع الخاص باتجاهات الرأى العام نحو زيارة السادات إلى القدس (انظر : صالح ، ناهد وآخرين قياس الرأى العام : فى المنهج والأخلاقيات . مرجع سبق ذكره .) .

٣١ – رمزى ، ناهد وآخرون . *استطلاع للرأى حول قضية وصول الدعم إلى مستحقيه* ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦ .

٣٢ – نشير إلى أن غالبية استطلاعات الرأى التى أجراها جهاز قياس الرأى العام – منذ بداية عمله وحتى إلغائه – تقدم مادة ثرية لتدريب الباحثين على تجنب الأخطاء العلمية والمنهجية والتجاوزات الأخلاقية التى تحفل بها .

٣٣ – رمزى ، ناهد وآخرون . *اتجاهات الرأى العام حول مكانة المرأة من خلال الأمثال الشعبية* ، مرجع سبق ذكره .

٣٤ – سوف نتناول هذه النقطة بشئ من التفصيل فى المقال الذى سيخصص لمعالجة الموضوعية والتحيز فى العينات المستخدمة لقياس الرأى العام ، وفى عملية جمع البيانات .

٣٥ – لم يرد بتقارير الاستطلاعات التى أطلق عليها جهاز قياس الرأى العام استطلاعات للرأى العام ، مبرر لتحديد مدة جمع البيانات بسته وثلاثين ساعة أو موقع هذه الفترة من ذروة تشكل الرأى العام، وذلك يرجع إلى غياب مفهوم مناخ الرأى ، والاعتماد على الثقافة السماعية لدى العامة فيما يتعلق بخصائص الرأى العام ، ومن ثم مفهومه .

– على سبيل المثال ، لم يتم جمع بيانات من ٤٠٪ من أفراد عينة الجمهور العام فى استطلاع الرأى الخاص بالحكم المحلى ، انظر :

رمزى ، ناهد وآخرين ، *استطلاع للرأى العام حول نظام الحكم المحلى* ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠ .

٣٦ – لم يقتصر عدم نشر أداة الاستطلاع أو الأسئلة على التقارير التى لم تنشر وقدمت إلى المسئولين ، مثل استطلاع الرأى الخاص باتجاهات الرأى العام نحو زيارة السادات إلى القدس ، بل شمل أيضا استطلاعات الرأى التى تم نشرها ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر استطلاع الرأى حول نظام الحكم المحلى ، وما سمى باتجاهات الرأى العام حول مكانة المرأة من خلال الأمثال الشعبية ، واستطلاع الدروس الخصوصية وغيرها .

– أكد ذلك إدانة الغالبية العظمى للأكاديميين المتخصصين فى العلوم التى يشكل الرأى العام أحد مجالات اهتماماتها ، عدم نشر استمارة استطلاع الرأى ، أو الأسئلة التى طرحت فى الاستطلاع ، ولم يع خطورة عدم نشر الأداة أو الأسئلة سوى أربعة أشخاص فقط ٥ر٢٪ .

ونشير فى هذا الصدد إلى أن عدم نشر استمارة استطلاع الرأى الخاص بزيارة السادات إلى القدس أخفى حقيقة أن مستطلعة الرأى Pollster ، المسئولة عن العمل العلمى عن هذا الاستطلاع ، تعمدت أن تجرى الاستطلاع فقط على أفراد الجمهور الذين وافقوا على الزيارة ، وهو أمر مدان ، سواء على المستوى العلمى أو الأخلاقى ، وإجراء غير مسبوق لم يعرف فى تاريخ قياس الرأى العام .

انظر صالح ، ناهد وآخرين ، *قياس الرأى العام : فى المنهج والأخلاقيات*، مرجع سبق ذكره ص ص ٢١٩–٢٢١ ، ص ص ١٩٢–١٩٤ .

٣٧ – انظر ، المرجع السابق ، الفصل الأول "موقف المؤسسة الأكاديمية من التجاوزات المنهجية والأخلاقية فى استطلاعات الرأى العام" . ص ص ١–٤٠ . والفصل السادس "النقد العلمى: محدد أساسى لعلمية وأخلاقية استطلاعات الرأى العام . ص ص ٣١٧–٣٣٧ .

Abstract

OBJECTIVITY AND BIAS IN PUBLIC OPINION POLLS THE MISUSE OF PUBLIC OPINION CONCEPT

Nahed Saleh

This paper is the first paper in a series of papers which tackle the problem of objectivity and bias in Public Opinion Polls in Egypt. It puts lights on the communication processes through which publics are constituted, and within which opinions on public affairs, and public issues are formed. It lays stress on the concept of Public debate as is tightly entwined with the concept of public opinion, and emphasizes that public awareness is an essential indicator of public opinion existence.

بين الإرهاب وحقوق الإنسان

احمد خليفة *

الإرهاب وباء من أوبئة المجتمع البشرى تفاقم في الآونة الأخيرة وازداد إصرارا وانتشارا ، تسير فى ركابه الاغتيالات وتفجير المرافق والمبانى والمساكن ووسائل المواصلات ومذابح الرهائن والأبرياء . وهو بذلك صورة خاصة شديدة القتامة من صور العنف ، وليد شرس لأب ضال ، وعلامة على تدهور المشاعر الإنسانية والعدل والرحمة واحترام القانون .

أما العنف فهو تعبير أوسع مدى يعنى استخدام القوة والقسوة . إلا أن كل عنف ليس إرهابا بالضرورة ، بينما يمكن أن نعتبر كل إرهاب عنفا فليس هناك إرهاب غير مقترن به ، فضلا عن أن من يرتكب عملاً إرهابيا لا يقصد العنف مع أشخاص بذواتهم فحسب بل لا يعنى ان أصاب الأذى الآخرين أو الأبرياء .

ولا يمكن الدفاع عن الإرهاب كما يحدث أحيانا إزاء العنف . فإن العنف قد يكون سبيلا مشروعا للدفاع عن النفس ورد الاعتداء أو تحرير الأرض والوطن ، ولكن الإرهاب لا يمكن أن تبرره كل هذه المبررات ، حتى لو ارتدى مسوح

* مدير المركز الأقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية (اليونسكو) ، عضو لجنة الأمم المتحدة ، لمنع التحيز وحماية الأقليات ورئيسها السابق.

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٤ .

الرهبان ، وادعى أن له قضية وهدفا ، وأن الغاية تبرر وسيلته . كل هذا لا يخفى أن الإرهاب تضحية بالأبرياء ، وأنه حتى لو بدأ بهدف ظاهره النبل فسرعان ما ينتهى إلى جبن ونذالة ، وتحد لكل ما يمثله المجتمع والقانون والرحمة وحقوق الإنسان .

إنه عندما تنشب الحروب بين الدول فهناك قواعد فى القانون الدولى تحمى المدنيين ، وهناك اتفاقيات تبرم فى هذا السبيل لحماية الأسرى والمرضى والمسنين ولو كانوا من الأعداء . حتى هذا الموقف المتمدين أثناء الحرب لا يحترمه الإرهاب فى وقت السلام .

وهناك إرهاب مجرد ، أى اجرام عادى بحت من أجل أهداف عدوانية مادية ، كأن تسعى جماعة اجرامية لالقاء الرعب فى القلوب بالقتل والتخريب والحريق بغير تمييز ، حتى يتيسر لها الحصول على مكاسب مادية ، وليس تحت شعار أو ادعاء بالعمل من أجل قضية ما . ويجرى مثل هذا – أيضا – على الساحة الدولية ردعا وانتقاما على أيدى عصابات دولية عابرة للقارات تقوم بأعمال إرهابية مقترنة بنشاطها كعصابات المافيا والاتجار فى السلاح والمخدرات والرقيق الأبيض . وهنا يحدث التداخل بين الإرهاب والجريمة المنظمة . فالجريمة المنظمة لا تدّعى قضية ويقوم عليها نفر ممن اختاروا الجريمة مهنة أو نشاطا ، وهم لا يدعون بطولة ، ويتمتعون بالقدرة العقلية والتنظيمية التى تميز رجال الأعمال فى سعيهم إلى القوة والثراء .

وفى الجانب الآخر قد ينم الإرهاب عن محتوى سياسى أو عقيدى مرتبطا بهدف أو فكر، أو السخط على مجتمع قائم والرغبة فى اقتلاع جذوره . وسواء كان ذلك من منطلق تطرف إلى اليمين أو اليسار أو نظرة مستقبلية أو سلفية وفى جميع الأحوال فإن الإرهاب – وبصرف النظر عن دوافعه – إرهاب وهو كأى

جريمة العبرة فيه بالفعل لا بالباعث عليه [1] .

والتطرف فى حد ذاته ظاهرة قديمة يوصف بها كل من يأخذ برأى ينأى عن الاعتدال المتعارف عليه . فهو ليس فى حد ذاته عيبا . والكثير من شئون البشرية ومعتقداتها استقر واعتدل بعد أن بدأ بصورة متطرفة ، فلولا التطرف ما كان الاعتدال . ومن حق كل إنسان أن يختار لنفسه الفكر الذى يريده طالما لا يتعرض للآخرين . وقد ينطوى التطرف على مشاعر التعصب لفكر معين يمثل رفضا لشئ وانحيازاً مطلقا إلى النقيض . وهذا الرفض الاجتماعى سمة من سمات التطور ، وهو فى حد ذاته حق للإنسان إلى أن يبدأ التعرض للآخرين بالأذى والإخلال بحقوقهم .

(١)

ومن الواضح أن العالم الإسلامى والعربى على وجه الخصوص قد أخذ يعرف فى السنوات الأخيرة شيئا من هذا التطرف العقيدى الذى دفع إلى أحداث رهيبة تناولت بعض المجتمعات ، ومنها مصر بصورة لافتة للنظر وبالغة الخطر . وقد قام هذا التطرف العقيدى على اعتناق أفكار تنسب للدين ، وإن هى إلا شطحات مرتبطة بمفاهيم سطحية ومختلطة لا تعبر عن فهم متعمق للدين وأصوله ومبادئه العامة . وقد رأينا ذلك لدى بعض هذه الجماعات أيا كانت التسميات التى تضفيها على نفسها ، والتى تدين لمرشديها وأمرائها الذين يدعون إلى هجر رجال الدين المتفقهين فى الدين . وهم يدعون إلى أفكارهم الساذجة التى يسطرونها أحيانا فى بعض الكتيبات والتى لا تزيد عن كونها اختيارات شخصية جانحة هى الغذاء العقلى الوحيد الذى يتغذى به الأتباع ، ويقفون بها موقف العداء للمجتمع .

إن الجمود الفكرى وضيق الأفق الناشئ عن ضحالة الثقافة الدينية مدعاة إلى توظيف الانفعالية بدل إعمال الفكر ، وبالتالى إلى النظر إلى الدين نظرة ضيقة تركز على نواح معينة تحريمية أو مظهرية ، بينما تغفل المبادئ الأساسية فى الإسلام ، كاحترام العقل ، والدعوة إلى التسامح ، والنظرة الشاملة للدين والدنيا .

ولا شك أن هناك أسبابا وعوامل وظروفا مرتبطة بهذه الظاهرة مؤدية إلي استفحالها . فالجهل بيئة صالحة لتفشى أى ظاهرة قائمة على تسطيح الوعى وفراغه ، بمعنى أن وجود جمهور من البسطاء ممن لا يتمتعون بالقدرة على النقد أو الحوار مما يسهل الوقوع تحت سيطرة الآخرين ، وهو ما يفتح الطريق واسعا أمام هؤلاء الذين يسعون بأفكارهم الضيقة المتمسحة بالدين إلى جذب الأتباع واستقطابهم . ومثل الجهل وتسطيح الوعى فإن الفقر - أيضا - وما يرتبط به من ظواهر البطالة والحاجة والعوز ومشاعر اليأس والعجز يُعد أيضا بيئة صالحة لاستفحال الأفكار الموجهة ضد المجتمع ، وضد الآخرين والداعية إلى هدم الحاضر ، وخاصة إذا ارتبط بذلك الظلم الاجتماعى والفساد والفروق الشاسعة بين الطبقات ، مما يشجع أى دعوة هدامة ، سواءً كانت يمينية أو يسارية .

إن البحث عن العدل الاجتماعى بحث لا نهائى . وقد كان المجتمع البشرى دائما حائرافى بحثه عن العدالة بين بحثه عن الحرية وبحثه عن الطعام . وبين قهر السلطة وسيطرة المال والعجز عن التكيف تنمو مشاعر الرفض ، ويحل التبرق والانعزال مكان الانتماء . ويكون التعبير عن الرفض هروبا بالسقوط فى الإدمان أو الانحرافات السلوكية ، أو هجوميا بالجريمة والعنف والإرهاب .

والاقتصاد من أخطر نواحى الحياة الإنسانية ، وهدفه فى نهاية الأمر حياة إنسانية أفضل ، وعدالة اجتماعية . وقد أخذت الأفكار الاشتراكية فرصتها وتم تزييفها عند التطبيق ، فلم تغن أحدا ، وتحولت إلى قهر سياسى وفشل اقتصادى .

والخشية دائماً أن يستبدل بها رأسمالية غاشمة مزيفة قد تؤدى إلى فاشية سياسية وعربدة اقتصادية لا تتحقق بها هى الأخرى مصالح المواطنين . والصيحة السائدة اليوم هى تكريس اقتصاد السوق ، وليس فى هذا غضاضة فى حد ذاته إلا إذا فهم اقتصاد السوق خطأ على أنه مجزرة يذبح فيها غير القادرين . إن اقتصاد السوق قد تطور فى دول الغرب إلى صورته الراهنة التى تحيط بها الضمانات والمحاذير وسيادة القانون ، والتى تروض الجموح الرأسمالى ، وتضمن أن يعمل الاقتصاد الحر فى إطار اجتماعى إنسانى تعلو فيه العدالة الاجتماعية على كل القيم الأخرى . أما إذا ترك الأمر على عواهنه ليعلو صوت المال على كل صوت ، ويعيث فسادا وإفسادا ، فعندئذ تصبح الديموقراطية الحقة شيئاً بعيد المنال وأملا خائبا .

والواقع أن العنف الاعتقادى يجد لنفسه حليفا طبيعيا فى العنف الاقتصادى الذى يتمثل فى مظاهر البذخ والمفارقات الاقتصادية الضخمة والفساد المستشرى ، وهو ما يؤدى إلى سقوط أعداد كبيرة ، وخاصة من الشباب ، فى بئر الحرمان والغضب والحقد ، ويجعله مهيأ لأى ناعق يشفى غليله . وفى هذا المناخ يضاعف الاتجاه السلفى الذى يدين بالإرهاب جهوده لاخضاع الدولة ، فى الوقت الذى يستمر فيه فى دعوته بكل الطرق لجذب الكتلة المتدينة فى المجتمع إلى جانبه ، بل وجذب كل فئة أخرى تقف من الدولة موقف المعارضة لسبب أو لآخر . والواقع أن هذا الاتجاه يسعى إلى توظيف كل قصور من الدولة أو فساد فى المجتمع لصالحه ، ويتغذى بانتظام على كل عفن اجتماعى .

يتبين مما تقدم أن هناك صراعا قائما بين اتجاهين : أحدهما الدولة التى تقوم بواجبها فى حماية المجتمع وقمع الفتنة ، والثانى هو العنف الإرهابى القائم على الاتجاهات الفكرية السلفية التى ترفض المعاصرة ، وقد تصل فى رفضها إلى

حد اعتبارها كفرا . وبين هذين الطرفين تقع كتلة كبرى ممن لا يقفون بالضرورة موقفا منحازا إلى أى الطرفين . هذه الكتلة هى ميدان الصراع ، يحاول كل من الطرفين جذبها إلى جانبه ، أو على الأقل منع وقوعها تحت سيطرة الطرف الآخر . ومن أجل جذب الكتلة الكبرى من المواطنين إلى صف الدولة يتطلب الأمر خطة عامة منسقة لاطلاق حركة مجتمع بأسره صادقة ومصدقة ، تؤكد أنه مجتمع يستحق الدفاع عنه وأنه مجتمع صالح ، فضلا عن أنه مجتمع قوى قائم على أساس كفالة الحريات والعدالة الاجتماعية . وهكذا تقوم دفاعات قوية على حدود المجتمع لصد العدوان عنه ، وإن صح التعبير لسرقة المسرح من أعدائه .

إن واجب الدولة فى حرب الإرهاب ليس مبعثه فحسب أنه جريمة نكراء أو أنه يصيب الأبرياء ، ولكن خطورته الكبرى فى أنه أصبح إرهابا انقلابيا يسعى بشكل واضح غير منكور إلى القضاء على المجتمع القائم بنظمه وتقاليده ورموزه السياسية . وهذا الهدف الانقلابى يجعل من هذه الحركة غزوا من الداخل يستهدف الدولة نفسها بحجة أنها دولة جاهلة أو كافرة . والذى يعنيه السماح بذلك ، القضاء على كل المبادئ والقواعد التى اصطلح على تسميتها بالحياة السياسية أو الديموقراطية السليمة ، وهو أمر يتنافى تماماً مع قناعة هذه الجماعات بأنها على حق دائما وأبدا ، وأن الآخرين على باطل أبد الدهر ، ومعنى ذلك أن تتحول الحياة السياسية والاجتماعية إلى قهر وبطش وطغيان باسم الدين . وتاريخ الحضارة الإسلامية فى عصور الانحلال خير شاهد على ذلك .

إن على الدولة أن تتجه فى اتجاهات متعددة لكى تدعم خطوط المقاومة على الساحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، إلى جانب الحملة الأمنية التى لا غنى عنها ، حتى لا يضيع كل شئ بعد أن يفوت الأوان .

ولا شك مطلقا فى أن تعزيز الديموقراطية وخلق المؤسسات التى تضمن

حكم الشعب لنفسه بنفسه حقا بدون مواربة أو رياء ، لا شك فى أن هذا الوضع يؤكد للكافة أن حق الاختلاف مكفول ، وأنه لغة تؤمن بها الدولة ، ويحسها المواطن ، وتغنى عن الالتجاء إلى لغة العنف .

ثم يأتى بعد ذلك خطر الإرهاب على الاقتصاد القومى . وبغير الافاضة فى ذلك ، تكفى الاشارة إلى تدنى المنتج السياحى والدخل السياحى فى بلد فقير نسبيا فى المواد الأولية ، وضعيف تكنولوجيا فى الميادين الزراعية والصناعية ، بينما تتوفر به المقومات السياحية . أما خطر الإرهاب على الفكر والثقافة فيتمثل فى إجهاض الفكر ، وتجفيف منابع العلم ، وتحويل الشباب إلى جيش من الدراويش ، فضلا عن الوقيعة بين الشعب والدولة التى تضطر إلى اتخاذ إجراءات استثنائية تستغل ضدها فى الداخل والخارج .

وثمة جانب آخر من الخطورة يستحيل أن نغض الطرف عنه . إن الكثير من الظواهر المصاحبة للإرهاب من جهل وفقر وظلم اجتماعى كان موجودا فى كثير من الأزمنة والأمكنة ، ولم تتولد عنه شرارة الإرهاب ، مما يستدعى البحث عن عوامل وظروف أخرى تفسر هذا التفاعل . والواقع أن هناك دلائل كثيرة على وجود ضلع خارجى للظاهرة يزودها بالطاقة والقدرة على الصمود والاستمرار . بل قد نستطيع أن نمثل الإرهاب المعاصر بوحش له أدمغة وله ذيول . فالأدمغة فى الخارج تزوده بالدعم المادى والدعائى والتخطيط والخبرة والنشاط الدولى وجمعيات حقوق الإنسان ، والذيول بالداخل تأتمر وتقترف الإجرام والعدوان .

وليس غريبا أن يكون للإرهاب أنصار فى الخارج يباركونه ويغذونه ويشجعونه فما تخشاه الرأسمالية هو الاتجاهات اليسارية ، أما اليمينية فإنها تتمشى معها فى النظرية الاقتصادية إلى حد كبير . ثم إن الإرهاب ومحاولة إقامة حكومة تقف بطبيعتها موقف الرفض من حرية الفكر وحرية البحث العلمى يؤدى

إلى إحداث غيبوبة ثقافية عامة توقف المسلمين عن متابعة السباق فى طريق التطور والمدنية والبحث العلمى والتكنولوجيا ، وهو أمر يسر الأعداء . ومن ناحية ثالثة فإن الإرهاب يصم المسلمين بوصمة العنف ، مما يضع الاسلام فى مقابلة إزاء الحضارة المسيحية التى تُجمل نفسها دائماً وهو هدف استراتيجى قديم ، وأخيرا فإن بذر الشقاق داخل الوطن عن طريق الإرهاب يضعف المجتمع ويعطل قدراته على التنمية ، بل يقيم حائلا من الشك والثأر بين الحاكم والمحكوم يؤدى بدوره إلى مزيد من الراديكالية وهكذا .

وعلى أى حال ، وسواء صدقت الدلائل على الدعم الخارجى أم لم تصدق ، علينا ألا نلوذ بالسذاجة ، وألا ننسى أن قوى الغرب وحضارته مرتبطةبالدين ، وأن علينا ألا نفترض أن الغير يعمل لصالحنا . وعلينا أن نتساءل كيف يتغنون فى الغرب بالديموقراطية وحقوق الإنسان ، بينما يحتضنون العناصر الإرهابية ، ويشجعون العنف فى أنحاء الأرض فى نفاق دولى منقطع النظير .

ونعود إلى محاولة تفسير الحركة الإرهابية الحالية . هل هى وليدة الحركة الإسلامية المعاصرة التى رفع لواءها جماعة الإخوان المسلمين منذ حوالى سبعين عاما ، وهل يمكن الفصل بين جماعة الإخوان فى صورتها المتطورة التى نعرفها اليوم وبين جماعات الإرهاب على اختلاف تسميتها . هل هناك تكامل أو تكافل بين التيار الإخوانى الذى يوصف عادة بالاعتدال وبين التيار الإرهابى ؟ .

بدأت جماعة الإخوان فى أواخر العشرينيات مسالمة داعية إلى بناء الفرد المسلم ، وتطبيق الشريعة الإسلامية ، وتغيير المجتمع ، والتطلع إلى مجتمع إسلامى حتى نصل إلى حكومة إسلامية . ومن الواضح أن الجماعة اتبعت منهج البناء من تحت إلى فوق بالاهتمام بالفرد باعتباره القاعدة ، واتبعت أسلوبا دقيقا فى بناء الجماعة والدعوة إليها ، واتخذت رموزا وأزياء وشعارات ومفردات

خاصة ، واستخدمت المنبر والاجتماعات والمطبوعات فى أول الأمر ثم وسائل الإعلام الأحدث من تسجيلات صوتية ومرئية ، وأطلقت أسماء ذات رنين دينى على الأنشطة التجارية والاقتصادية ، واهتمت بالتمويل الذى بدأ ذاتيا عن طريق التبرعات والاشتراكات واقتطاع بعض دخول العاملين فى بلاد النفط ، ثم توظيف أموال الجماعة توظيفا اقتصاديا ، واتجهت إلى خلق قواعد لها فى المنظمات العمالية والنقابية والمهنية وغيرها . وعندما وقعت بعض أحداث العنف فى أواخر الأربعينيات ، والجماعة فى عنفوان قوتها ، لجأت السلطات إلى حل الجماعة عام ١٩٤٩ فى أعقاب اغتيال بعض المسئولين الكبار ، ثم حلت مرة أخرى عام ١٩٥٤ عندما وقعت محاولة اغتيال الرئيس جمال عبدالناصر ، رغم أن الجماعة عندما قامت الثورة عام ١٩٥٢ تقربت إلى الثورة وخطبت ودها ، ولكن هذا التقارب لم يدم طويلا ، وظلت الجماعة حتى الآن تقف فى خندق المعارضة للحكومات ، وبشكل أقوى منذ بداية الثمانينيات [٢] .

وإذا اعتبرنا هذه الاغتيالات أو المحاولات التى جرت فى الخمسينيات مجرد نذر ، فقد عرفت السبعينيات مرحلة جديدة من العنف الإرهابى على نطاق أوسع وصورة تآمرية منظمة ، وظهرت فى هذه المرحلة جماعة التكفير والهجرة بأميرها شكرى مصطفى والتى خطفت وقتلت الشيخ الذهبى ، وجماعة صالح سرية التى خططت ونفذت عملية الكلية الفنية العسكرية . وقد لوحظ أن أفراد هذه الجاعات لم يكونوا غرباء عن جماعة الاخوان المسلمين ، وأنهم تشربوا تعاليم حسن البنا ، ثم سيد قطب الذى دعا إلى الحركة وعدم الاكتفاء بالتنظير ، والذى نقل إلى الأدب الدينى فى مصر أفكار أبوالأعلى المودودى فى الحاكمية لله ، وقد يكون لما وقع للإخوان فى الستينيات من قهر وتعذيب أثر فى توليد مشاعر السخط والرغبة فى الانتقام .

لقد تضافرت عناصر كثيرة منذ أوائل السبعينيات أدت إلى مضاعفة مشاعر الثقة والقوة وازدهار الاتجاه السلفى أولها ما نص عليه دستور ١٩٧١ من اعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الأساسى للتشريع ، وهو لا شك انتصار للدعوة الإسلامية . وقد شد من أزر الحركة الإسلامية كذلك سماح الدولة فى ذلك الوقت بدعم الجماعات الإسلامية فى الجامعات لتقف إزاء اليسار والناصريين ، إضافة إلى الانفتاح الذى نُودى به فى ذلك الوقت والذى أسفر عن تناقضات اقتصادية واجتماعية ، والانفتاح على الدول النفطية بعد حرب ١٩٧٣ ، حيث تدعمت الحركة بشيوع الاتجاهات السلفية المستقرة فى معظم هذه الدول [٣] .

ونعود إلى التساؤل عما إذا كان يمكن الفصل بين الدعوة الدينية المسالمة التى بدأت بها جماعة الإخوان المسلمين وبين ما انتهت إليه الجماعات الإرهابية . وقد يقال إن تعاليم جماعة الاخوان – منذ نشأتها – تهدف إلى إقامة حكومة إسلامية بما يتضمنه ذلك من إحداث انقلاب فى الحكم إذا لزم الأمر ، ولم تكن مجرد دعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ، أو دعوة إلى إيجاد مجتمع متدين ملتزم بأحكام الدين . كما قد يقال ان الاخوان كانوا دائما يسيرون فى دعوتهم سيرة مسالمة ، وأن الحركة مبنية على الدعوة بالحسنى وبالاقتناع وبالبناء التدريجى والانتشار ، وأن العنف ليس من سياسة الاخوان أصلا . وصحيح أنه وقعت أحداث عنف من أفراد لهم صلة بالإخوان ولكن الإخوان يسارعون دائما إلى نفى أى صلة لهم بأحداث العنف ، بل إلى استنكار العنف فى حد ذاته .

وإذا كان الاتجاه السلفى بشعاراته قد حقق نجاحات كبيرة منذ إنشاء جماعة الإخوان وقد حققها بتنظيم هياكله والدعوة الدءوب ، واتباع كل وسائل الدعاية الحزبية من اطلاق الشعارات ، والعمل فى المجالات التى تخدم الجماهير لجذبها إلى صفه ، وتراكم التمويل والسيطرة على التنظيمات والنقابات المختلفة ،

إلا أنه بدا أن هذا الاتجاه السلفى يضم عناصر لا تصبر على الدعوة السلمية ، وتتعجل الوصول إلى هدف الجماعة من تحويل المجتمع والسيطرة على مقاليد الدولة وخلق حكومة إسلامية . ومن ثم خرجت من بين الصفوف طوائف جديدة تؤمن بأن العنف هو السبيل إلى تحقيق أهدافها ، وانتشر العنف والإرهاب فى صورة اغتيالات متناثرة فى أول الأمر ، تحولت إلى أعمال إرهابية منظمة هدفها إحراج الدولة وإضعاف هيبتها ، ثم زعزعة أسسها الاقتصادية ورموزها السياسية حتى تركع فى النهاية .

وفى إطار قيام الدولة بواجبها فى مكافحة الإرهاب ، فإنه يخشى دائما أن تتصرف الدولة بشكل يفهم منه خطأ أن الدولة تعمل ضد التدين وضد الدين الحق . إن الشعب المصرى شعب للدين عنده مكانة خاصة ، وإذا كانت الدعوة الدينية قد نجحت على مر السنين فى أن تحظى بقناعة عامة الشعب فهذا وضع طبيعى إزاء الاستعداد الأصيل للجماهير للاستماع إلى صوت الدين والانصياع إلى رموزه ، وهذا ما يؤكد خطورة هذه القضية وخطورة هذا التساؤل عما إذا كانت الحركة الإرهابية وليدة بطن الإخوان وخارجة عن عباءتهم . وهو ما يضع الدولة فى موقف شديد الحرج خشية أن تقع ضربتها بمسلمين مسالمين لا يبغون إرهابا أو عنفا . هذا هو الحبل المشدود الذى كتب على الدولة أن تسير عليه . فليس الخطر فحسب أنه قد تحدث انتهاكات لحقوق الإنسان ، بل وما لا يقل خطورة أن يلصق بالدولة ظلما تهمة الاستهانة بالدين .

(٢)

لايعتبر بحث موضوع الإرهاب مكتملا ومتوازنا إلا ببحث موضوع حقوق الإنسان . وقد سبق أن أوضحنا أن الإرهاب يهدد بسلب المجتمعات حقها

الأساسى فى الديموقراطية والسعى إليها ، أى حقها فى حكم نفسها ، وأن الإرهاب تهديد لهذا الحلم الكبير ، ويعنى أن تحل لغة العنف محل لغة التفاهم ، وأن تسيل الدماء بدلاً من المداد .

وحكم الشعوب لنفسها يقوم أساسا على اختلاف الرأى ، واحترام الاختلاف ، بل اعتباره حقا يمارس . وتكريس حق الاختلاف يعنى تكريس التسامح ، وقد لا يكون فى الإمكان حماية البعض من التشبث بأفكار معينة ، والتعصب لها ردحا من الوقت ، فهذا من طبيعة الأشياء ، بل إنه عندما تمس حاجة المجتمع إلى التغير ، فقد يتعين التعامل مع التطرف للوصول إلى الاعتدال ، وإلى ما يحقق فى النهاية ذلك المجتمع المتزن المتمتع بإرادته .

إلا أن هذه الصورة المثلى ليست سهلة المنال ، إذ تستدعى مرانا طويلا وطريقا وعرا من التجارب المرة . وقد تقدمت على هذا الدرب بعض المجتمعات ، فحصلت على حكم نفسها بنفسها ، ووصلت إلى الصيغة المتوازنة فى تسيير أمور المجتمع وتخطيط مستقبله . ولهذا فقلما نجد فى الدول المستقرة ديموقراطيا ذلك النوع من الإرهاب الذى ينتشر فى المجتمعات التى لم تحصل بعد على نصيب ملموس من العراقة الديموقراطية .

كتب إذن على المجتمع أن يعانى من فئات تدعى لنفسها الصواب ، وتسعى إلى فرض رأيها على المجتمع بالقوة والعنف ، ولاشك أن على المجتمع واجب الدفاع عن نفسه ضد الهجمة التى تهدد حريته فى أن يقرر لنفسه ، وهنا يأتى دور الدولة الوكيلة عن المجتمع فى الدفاع عنه . ويحدث هذا الصدام الذى لا مفر منه بين قوة الدولة وهذه الهجمات التى تعف عن أى سلوك يحقق لها أهدافها ، غير مبالية بأى قانون أو عرف ، فلا تتردد فى سفك الدماء ، وقتل الأبرياء ، وقطع الأرزاق ، ونسف العمران ، واستحلال أموال الآخرين . بينما تلتزم الدولة

بالمواجهة والمقاومة بالقانون وبالمبادئ الدستورية ، وبكل ما تعهدت به الدولة فى الداخل والخارج من حماية حقوق الإنسان .

وهنا مربط الفرس : إن الدولة ملتزمة بالقانون ، أما المعتدون على القانون فلا يلتزمون بشئ . ولا شك فى أن تمسك الدولة بحقوق الإنسان هو علامة نضجها السياسى والاجتماعى ، وأن انتهاك هذه الحقوق تحت أى عذر يؤذى الدولة نفسها والمجتمع وصورة الدولة فى المجتمع الدولى .

علينا – أبدا – ألا ننسى أن الإرهاب يعد بكل المقاييس عدوانا على حقوق الإنسان ، فهو يتضمن ارتكاب جرائم ، بل أشد أنواع الجرائم عنفا كالقتل ، والسطو ، وقطع الطريق ، واضرام الحرائق ، واستخدام المفرقعات ، والتدمير والمذابح ، وكلها عدوان على حقوق إنسانية فى مقدمتها حق الحياة ، وحق الحياة فى مجتمع آمن .

بل إن الإرهاب يتداخل أحيانا مع الجريمة المنظمة ، ترتكبه جماعات منظمة تقوم على تخطيط دقيق وإعداد دقيق من أجل القيام بعمليات إرهابية بصورة لا تختلف كثيرا عن الجريمة المنظمة التى تقع على أيدى المتاجرين بالمخدرات أو السلاح أو الرقيق الأبيض على مستوى دولى . ولعل الإرهاب المنظم يُعد أخطر جريمة يمكن تصورها . ومن ثم فالإرهاب ليس جريمة عادية ، بل هى معركة يسقط فيها ضحايا على الجانبين ، وتحتاج إذا ما تفاقمت إلى نظرة خاصة ، حتى لا تسقط الدولة فى صراع غير متكافئ ، حيث يعربد الإرهابيون على هواهم دون أدنى التزام أو احترام للقانون .

والواقع أن اعتبارات حقوق الإنسان تثور عادة بمناسبة الأعمال الإرهابية ، ليس من جانب أنه عدوان على حقوق الإنسان ، بل على الجانب الآخر وهو رد فعل المجتمع إزاء الإرهاب عندما تتولى الدولة الدفاع عن نفسها وعن المواطنين

إزاء الأعمال الإرهابية . هنا يثار موضوع مدى تمتع المتهمين بحقوقهم فى إجراءات القبض والتفتيش والحجز أو الحبس الاحتياطى ، وإجراءات التحقيق والمحاكمة .

ولا جدال فى وجوب احترام حقوق الإنسان فى جميع الأحوال ، وأنه عندما يوجه اتهام فى أى جريمة فإن للمتهم حقوقا دستورية يتعين احترامها ، وهو برئ حتى تثبت إدانته ، وهو إنسان يجب أن يتمتع بإنسانيته تحت أى ظرف . ومع الأسف فإن بعض الأعمال الإرهابية تبلغ من البشاعة درجة عالية وتسفر أحيانا عن قتل وإصابة أعداد من الناس لا ذنب لهم ولا حول ولا قوة ، مما يعبئ مشاعر السخط عليهم ، وينعكس ذلك فى إجراءات القبض والتحقيق والمحاكمة . كما أن أداة الدولة فى محاكمة الإرهاب ، وهم رجال الشرطة الذين يقومون بواجبهم ، لا يسلمون أحيانا من نقمة الإرهاب عليهم ، وتمضى حلقة مفرغة بين الفريقين من الثأر والانتقام .

ومع ذلك فإنه لا يتخيل أن تعمل الدولة تحت أى ظرف ، خارج نطاق القانون ، ولا يمكن مهما حدث من هؤلاء الإرهابيين أن تسمح بأن تسقط حقوقهم القانونية ، أو أن تنتهك قواعد الإنسانية فى معاملتهم .

وفى الوقت نفسه تمس الحاجة فى هذه المجابهة إلى ذراع القانون القوية وكفاءة تطبيقه وفرضه . وقد يستدعى الأمر تعديلات قانونية معينة – دون مساس بالشرعية الدستورية – تشد من أزر القائمين على القانون ، وتسد أبواب التحايل أمام الجناة . وقد عمدت بعض الدول المتقدمة مثل انجلترا وألمانيا إلى إصدار تشريعات خاصة بشأن الأنشطة الإرهابية على أساس أن الإرهاب لا يعرف حدا فى طغيانه ، وأن مسئولية الدولة عن حماية المجتمع إزاء الإرهاب بالغة أقصى درجات الخطورة .

ومهما ذهب البعض فى تبرير هذه الاستثناءات ، فلا يمكن أن يقبل أحد بالتعذيب تحت أى ظرف من الظروف ، ولا يمكن أن يسمح بتجريد إنسان من إنسانيته ، أو التعامل بوحشية مع سجين أو متهم يقع فى قبضة الدولة القوية وتحت رحمتها .

وقد تنبه المجتمع الدولى منذ زمن طويل إلى أنه من الضرورى أن يقف هذا المجتمع مساندا للأطراف التى تواجه عنفوان الدولة صاحبة السلطة والسلطان ورجالها وأسلحتها ، إذ يقف الفرد دائما ضعيفا إزاءها . ولهذا عملت الأمم المتحدة منذ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ على تكريس حقوق الإنسان المدنية والسياسية وحرياته الشخصية ، وأخذت تبحث فى هذه الحقوق واحدة واحدة ، وتعمل على إصدار إعلانات دولية أو اتفاقيات دولية لتلتزم بها الدول . وكان من أهم هذه الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب التى دخلت حيز التنفيذ فى ١٦ يونيو ١٩٨٧ وكانت مصر من أوائل الدول التى وقعت عليها وأقرتها . وكان قد سبق هذه الاتفاقية إعلان اعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٩ ديسمبر ١٩٧٥ بحماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة .

وتنص المادة الثانية من هذه الاتفاقية على أنه «لايجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أيا كانت سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديدا بالحرب أو عدم استقرار سياسى داخلى أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب » . كما نصت المادة نفسها على أنه «لايجوز التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة أو عن سلطة عامة كمبرر للتعذيب» [٤] .

وقد أنشئت بمقتضى هذه الاتفاقية «لجنة مناهضة التعذيب» من بعض الأعضاء المنضمين إليها . وتنظر هذه اللجنة فى التقارير الدورية التى تلتزم

بتقديمها الدول الأعضاء بشأن مدى احترامها

لنصوص الاتفاقية ، كما أنها طبقا للمادة ٢٠ تنظر الشكاوى التى تقدم ضد الدول الأعضاء ، وتتبع إجراءات معينة نص عليها فى الاتفاقية تتضمن تحقيقا سريا فى مثل هذه الاتهامات بما فى ذلك زيارة الدولة المدعى عليها قبل إصدار قرارها .

وقد تقدمت شكاوى من عديد من منظمات حقوق الإنسان تتضمن الكثير من الادعاءات عن وقوع تعذيب فى مصر قامت حكومة مصر بالرد عليها . وقد طلبت اللجنة الفرعية المشكلة لتحقيق هذه الشكاوى السماح لها بزيارة مصر ، إلا أن الخلاف حول الهدف من هذه الزيادة قد أعاق الوصول إلى اتفاق بشأنها . وهكذا عمدت اللجنة إلى وضع تقرير نهائى زعمت فيه أن التعذيب فى مصر قد أصبح ممارسة معتادة وتم التنويه بذلك – كما تنص على ذلك المادة ٢٠/٥ من الاتفاقية – فى تقرير اللجنة فى دورة اجتماعها فى نوفمبر ١٩٩٤ (٥) .

ومن ناحية أخرى نظرت اللجنة فى التقرير الدورى المقدم من مصر ، وانتهت إلى أن التقرير لم يتضمن معلومات كافية من الناحية العملية ، وأعربت عن قلقها من أن التعذيب فى مصر يمارس بشكل معتاد ، كما أبدت اللجنة بعض ملاحظات أخرى ، فاعترضت على إحالة بعض القضايا إلي المحاكم العسكرية بزعم أنها تابعة للسلطة التنفيذية ، واقترحت تعديل التشريع الجنائى فى مصر بحيث يجرم كل أشكال التعذيب ، وأن تواصل الحكومة المصرية مراجعة تشريعها الجنائى خاصة فيما يتعلق بالحبس الاحتياطى والحبس الإدارى أو الاعتقال ، فضلا عن ضرورة وضع الآليات المناسبة لمراقبة ما يجرى فى مقرات الشرطة ، وأن تسارع السلطات المصرية بإجراء تحقيقات جادة حول تصرفات رجال الأمن وتجاوزاتهم .

ويلفت النظر أن مصر ودولة أخرى كانتا فحسب محل هذا الحساب العسير لأسباب غير مفهومة ، إلا أن تكون جزءا من حملة شاملة لها أهداف سياسية . فهناك العديد من الدول التي يمارس فيها التعذيب وكل صنوف العدوان على حقوق الأفراد ومع ذلك لم تمسها هذه الاتهامات .

وأيا كان الأمر فإن علينا أن نتذكر أن قضية حقوق الإنسان ليست بريئة كل البراءة كما يبدو من استقراء ظاهرها ذلك أن حساسية هذه القضية وقدرتها على التأثير تجعل منها سلاحا ماضيا في الصراعات الدولية ، وقد استخدمت هذه القضية في زعزعة الاتحاد السوفيتي القديم ، وتستخدم حاليا في الصراع الغربي الصيني ، وتستخدم دائما في كل صراع دولي أو عرقي أو يتناول الأقليات سعيا وراء تعاطف الجهات الدولية والرأي العام العالمي أو تعبئتها بالسخط والاستنكار . ولهذا لم يكن غريبا أن يستخدم هذا السلاح عندما يقع الإرهاب في دولة من الدول ، فتسارع الجهات صاحبة المصلحة إلى استغلال هذا الموقف ، وتشويه صورة الدولة ، واتهامها بانتهاك حقوق الإنسان .

وقد انتشرت بعد الحرب العالمية الثانية ، وخاصة إبان الحرب الباردة ، جماعات غير حكومية ، كثير منها يتمتع برعاية منظمة الأمم المتحدة . وقد انتشرت هذه الجماعات التي أعلنت أن قضيتها هي حقوق الإنسان ، وأنها تقف إلى جوار كل فرد أو جماعة يحدث عدوان على حقوقها . وبلغت بعض هذه المنظمات درجة عالية من النفوذ وقدرة فائقة في التنظيم والانتشار حتى أصبحت تقاريرها تتصدر النشرات الإخبارية العالمية ، وأصبح رجالها ومندوبوها يتغلغلون في أراضي الدول الأخرى . وتصر هذه المنظمات على أنها مستقلة لا تتبع أي جهة ، ولكن بعضها على الأقل يخدم بطريقة خفية أهداف دول معينة ، ويتمتع بدعمها ، ويحصل على تمويل سخي خفي بطرق ملتوية . وقد أصبح لهذه

المنظمات صوت عال فى الساحة الدولية ، مما جعلها قادرة عن طريق وسائل الإعلام التى تضع نفسها فى خدمتها على تصوير الأمور بالصورة التى تشاء .

ومن المعروف أن الجماعات الإرهابية ، ومن يحالفها أو يتعاطف معها ، قد أصبحت الآن بلا استثناء تتبع تكتيكا معينا هو المسارعة بالادعاء بوقوع التعذيب فى جميع الأحوال حتى تكسب عطفا زائفا فى الداخل والخارج ، فضلا عن أن الادعاء بالتعذيب هو خطوة فى طريق الحصول على البراءة على أساس أن الأدلة انتزعت بالإكراه . وتؤيد تقارير الطب الشرعى - أحيانا - وجود إصابات تكون ناشئة عن التعذيب أحيانا أو استعمال القسوة من جانب رجال الشرطة لدى القبض أو الاستجواب أو الاحتجاز، وقد ترجع إلى العنف الذى يحدث عند محاولة القبض وتبادل العنف مع الشرطة ، بل قد تحدث بين المقبوض عليهم .

وتقع بعض المنظمات غيرالحكومية فى هذا الفخ بعلمها أو بغير علمها ، فتذيع المبالغات وتضمنها تقاريرها التى تنشرها على الملأ وتقدمها لمختلف لجان الأمم المتحدة وغيرها . وتكمن الخطورة هنا فى التخفيف من بشاعة الإرهاب بوضع التعذيب المدعى به وبشاعته فى الكفة الأخرى ، بحيث لا يبدو الإرهاب بعد ذلك فى صورته الواجبة كعدوان سافر على حقوق الإنسان .

وفى حالة الإرهاب الانقلابى ، فإنه من الواضح أن أى حكومة تحترم نفسها لها الحق بل عليها الواجب فى أن تحبط كل محاولة لقلب نظام الحكم بالعنف ، وهذا أمر آخر غير السماح بتعذيب أحد. وإذا كان بعض الإرهابيين يرتكبون جرائم بشعة ، ويودون بحياة الأبرياء ، فليس هذا مبررا لأن ترد الدولة المنظمة بالمثل ، ولايمكن أن يسمح للدولة بالعنف المقابل ، ولا أن يسمح لها بالضعف . على الدولة أن تدافع عن نفسها بالحسم والقوة . والفرق بين العنف والقوة هو احترام القانون . ليس هناك على الإطلاق أى عذر أو مبرر يجعل تعذيب

الإنسان لأخيه شيئا مقبولا أو مشروعا ، كما لا يمكن لأى دولة أن تسمح بالانقلاب بالقوة ، أو أن تجرى على أراضيها أعمال إرهابية ، أو أن ينمو الإرهاب فيها يوما بعد يوم . فالإرهاب يعنى أن هناك نفرا من الناس ادعوا لأنفسهم العصمة ، وادعوا لأنفسهم حق الحكم على الآخرين حكما نهائيا ثم تنفيذ الأحكام عليهم . وإذا استقر الأمر لمثل هذا النموذج فمعناه أن يخرج الأمر من يد الدولة المنظمة ليصبح الحكم فى يد الأفراد غير المسئولين . وكلما إزدادوا قوة وازدادت الدولة ضعفا خرجوا من الجحور بقوة أكبر ، وظهروا على السطح فى تحد صارخ ، وتكونت منهم المليشيات التى تفرض سطوتها وتعبث فسادا . إن الحركات الإرهابية قد تكون فى واقع الأمر قوى مسلحة تتحدى الدولة ، ويحدث بينهما صراع مسلح يقتل فيه ويصاب أفراد على الجانبين . هذه هى الصورة الكاملة التى يتعين أن تكون نصب الأعين عندما ندقق النظر فى أعمال الإرهاب وجهود الدولة فى مقاومته .

وقد لوحظ أن الاتهام بالتعذيب لا يفرق بين التعذيب بالمعنى الدقيق وبصورته البشعة التى تقفز إلى الذهن وبين حالات متفاوتة من استخدام القسوة من جانب الشرطة ، وهى حقيقة واقعة فى بعض المجتمعات ، وإن كانت أقل وضوحا فى مجتمعات أكثر تقدماً . كما لوحظ أن الاتهام لا يفرق عادة بين التعذيب فى حالات متناثرة والتعذيب الذى أصبح أسلوبا مستقرا . فإن التعذيب قد يقع من أفراد بعينهم – فى أى مجتمع – طبعوا على القسوة أو ارتكبوه انفعالاً وانتقاما لقتل زملائهم غدرا دون أن يكون التعذيب سياسة للدولة . وسيبقى دائما واجبا على الدولة أن تحاسب هؤلاء عن جرائمهم فى تعذيب المتهمين ، فإنها جريمة لا تحتمل التستر والسكوت عليها والتسامح مع مرتكبيها ليس أقل شرا من ارتكابها .

وعلى منظمة الأمم المتحدة أن تتدخل بصورة ما لتكف هذا التدهور فى

توجيه هذا الاتهام الخطير بخفة إلى بعض الحكومات ، وألا تساير إلى آخر الشوط بعض المنظمات غير الحكومية التى تدفعها السذاجة أو ادعاء البطولة أو خدمة أغراض خفية- أحيانا - إلى توجيه هذه الاتهامات ، على أن تطلب من أى حكومة أن تضاعف من جهودها لاحتواء رجالها الذين يتعاملون بالعنف والقسوة مع المقبوض عليهم والتزام جانب القانون التزاما كاملا.

لقد كرست منظمة الأمم المتحدة جهدا كبيرا لمكافحة الإرهاب . وأبرمت مجموعة من الاتفاقيات الدولية التى تكافح الإرهاب الدولى وأهمها : اتفاقية مقاومة خطف الطائرات فى ١٦ ديسمبر ١٩٧٠، واتفاقية مقاومة الأعمال التى تعرض أمن البلدان للخطر فى ١٩٧١ ، والاتفاقية الدولية ضد أخذ الرهائن فى ١٩٧٩ وغيرها . ولم تغفل المنظمة فى الوقت نفسه عن خطيئة التعذيب ، فأبرمت اتفاقية مناهضة التعذيب لاحداث التوازن المطلوب .

ويبقى الإرهاب وباء عصريا دوليا . ولعل هذه الصفة الدولية تؤذن بأن يتحد المجتمع الدولى لمناهضة هذا الوباء ، وأن تبرم اتفاقية دولية تعتبر الإرهاب فى حد ذاته جريمة دولية ، كإبادة الجنس ، والفصل العنصرى ، وأن يقوم التعاون بين الدول فى أكمل صورة لتنفيذ الالتزام الخلقى الإنسانى بمطاردة الإرهاب والإرهابيين على مستوى العالم كله .

المراجع والهوامش

١ – Khalifa, A.M., "New Forms of Criminality", (Paper Commissioned by *the 5th Congress on Islamic Medicine*, Cairo, Nov., 1988)

٢ – صيام ، عماد ، نشطاء الحركة الإسلامية وأساليب بناء النفوذ السياسى فى قرية مصرية . المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد التاسع والعشرون ، العدد الثالث ، ١٩٩٢ .

٣ – *المتشددون المحدثون ، دراسة لحركات اسلامية معاصرة* ، خليفة ، أحمد (اشراف) ولطفى ، سهير (تحرير) القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٩٢ .

٤ – مجموعة صكوك دولية : الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٩٣ .

٥ – راجع تقرير لجنة مناهضة التعذيب
الأمم المتحدة – جنيف ١٩٩٤ . CAT/C/XIII/Misc. 3/Rev 1.

Abstract

TERRORISM AND HUMAN RIGHTS

Ahmad Khalifa

Terrorism could be discernable from organized crime while overlapping with it. Without attempting definitions, terrorism is the most brutal form of violence whether it's impregnated with some kind of ideology or just downright profit-seaking.

The Arab and Islamic world has lately been infested with terroristic activities based on simplistic and often falsified interpretation of Islam. These dogmatic elements oppose the very tenets of modern societies including democracy and yearn for the early times of Islam and the old islamic institutions. This total rejection of the society and the state could find allies in the high percentage of illiteracy coupled with shallow awareness of absence of critical abilities besides poverty and need coupled with higher expectations. There is a great possibility that this movement is bolstered, encouraged and funded by foreign elements with vested interest in sowing anarchy and destabilization.

The relationship between the main movement of El-Ikhwan and the terrorist groups which largely stemmed out of the movement, is perplexing and should be further investigated in order to put the state policy on the right track.

No study of terrorism could be complete without taking up the subject of human rights. The battle between authorities and terrorism could leave casualities on both sides. The state however should keep the laweven in the face of lawlessness. Torture should remain a taboo and while we acknowledge certain exageration on the part of the world media and Human rights NGO's, the State should never tolerate torture under any excuse and those who commit this barbaric practice should never be spared punishment.

باستيان ، أدولف

Bastjan, Adolf

احمد ابو زيد *

فى عام ١٩٠٢ سأل عالم الإثنوجرافيا الألمانى كارل فون دن شتاين Karl von den Stein زميله وصديقه أدولف باستيان (٢٦ يونيو ١٨٢٦ - ٢ فبراير ١٩٠٥) عن آخر مرة ذهب فيها إلى المسرح . وبعد تفكير طويل أجاب : "سنة ١٨٥٩" ، أى أنه مضت أربع وأربعون سنة لم يذهب فيها إلى المسرح لانشغاله بأبحاثه ورحلاته وكتاباته . ويزيد من معنى ودلالة ذلك أن ندرك الدور الذى يلعبه المسرح فى الحياة الثقافية والاجتماعية العامة فى ألمانيا وفى حياة المثقفين بوجه خاص . ويلخص فون دن شتاين حياة باستيان وشخصيته ومكانته العلمية فى جملة واحدة تقول : "ليس هناك عالم ألمانى آخر ارتحل أكثر منه ، أو قرأ أكثر منه ، أو كتب أكثر منه" .

وعلى الرغم من أن باستيان جاء إلى ميدان الإثنوجرافيا والإثنولوچيا عن طريق المصادفة البحتة فإنه يعتبر من أحد الأعلام الأساسيين فى تاريخ الإثنولوچيا فى القرن التاسع عشر ، بفضل رحلاته الكثيرة المتنوعة والواسعة التى

* أستاذ الأنثربولوچيا ، كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٤ .

أتاحت له الفرصة للاتصال بعدد كبير من الشعوب والثقافات وجمع قدر هائل من المعلومات الإثنوجرافية وعناصر الثقافة المادية والصناعات اليدوية البدائية التى ساعدته على إنشاء واحد من أكبر متاحف الإثنوجرافيا فى العالم ، وذلك فضلا عن كتاباته الكثيرة الطويلة المتشعبة المعقدة التى أدت فى آخر الأمر إلى انصراف الكثيرين عن قراءتها لصعوبتها ، كما هو شأن الكثير من الأعمال الإثنوجرافية والأنثربولوچية والسوسيولوچية الألمانية .

ولقد ولد أدولف باستيان فى مدينة بريمن Bremen فى السادس والعشرين من شهر يونيو عام ١٨٢٦ ، وكان أبوه من كبار التجار فى المدينة ، فأتاح ذلك الثراء الفرصة للابن لتلقى تعليمه فى أكثر من جامعة ، بحيث التحق بخمسٍ من أكبر الجامعات التقى فيها بعدد كبير من أشهر العلماء فى مختلف فروع المعرفة . فقد درس أولا القانون بجامعة هايدلبرج ، ثم درس العلوم الطبيعية والطب فى جامعة برلين ، ثم جامعات يينا Jena وڤِرتسبورج Würzburg وبراج Prague التى حصل منها على درجة الدكتوراه فى الطب عام ١٨٥٠ . وكان قد قابل فى جامعة ڤِرتسبورج عالم الپاثولوچيا الكبير رودلف فيرخوف Rudolf Virchow الذى ترك فيه أثرا عميقا ودائما ، وبخاصة فيما يتعلق باهتمامه بالبحث الإمبيريقى . فقد كان فيرخوف يؤمن بسمو وشموخ العلم الطبيعى التجريبى فى مواجهة تأملات الفلسفة الطبيعية الألمانية ، ولذا كان يرفض فكرة التطور البيولوچى على أساس أنه من الصعب البرهنة تجريبيا (أو إمبيريقيا) على تحولات الكائنات والأنواع (نظرا لعدم وجود من قام برصد أو ملاحظة هذه الأنواع فى تغيرها وتحولها من نوع لآخر) ، وبذلك كان يرفض الداروينية ، وإن لم يقلل ذلك من احترامه لداروين نفسه . وقد تأثر باستيان بموقف فيرخوف وظهر ذلك فى كتاباته الإثنوجرافية .

بعد حصول باستيان على الدكتوراه فى الطب عام ١٨٥٠ التحق بوظيفة

طبيب على إحدى السفن التى حملته إلى معظم أنحاء العالم ، وبذلك قام بسلسلة طويلة من الرحلات التى لم تنقطع طيلة حياته ، والتى أتاحت له فرصة زيارة أستراليا وبيرو فى أمريكا الجنوبية والمكسيك والصين وما كان يعرف باسم جزر الهند الغربية والهند ذاتها وبعض مناطق إفريقيا وغيرها . كما قام بين عامى ١٨٧٥ و ١٨٧٦ برحلات إلى إكوادور وكولومبيا وجواتيمالا وجزر الأنتيل لجمع بعض الحرف والصناعات اليدوية للمتحف الذى كان قد أقامه مع فيرخوف . وظل خلال بقية حياته فى زيارات لأماكن عديدة إلى أن توفى أثناء إحدى رحلاته فى ترينداد وهو فى طريقه للعودة إلى ألمانيا .

★★★

أثناء هذه الرحلات كلها كان باستيان يعمل جاهدا على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن حياة شعوب هذه المناطق وكذلك الحرف والصناعات اليدوية الوطنية . وقد استخدم هذه المعلومات الضخمة فى تأليف عدد كبير من الكتب المطولة المليئة بالمعلومات الإثنوجرافية التفصيلية إلى حد يجعل من قراءة كتاباته عملا شاقا للغاية .

وقد صدر أول هذه الأعمال الضخمة وهو كتاب *الإنسان عبر التاريخ* *Der Mensch in der Geschichte* فى ثلاثة أجزاء ضخمة عام ١٨٦٠ ، وبعدها كرس حوالى خمس سنوات لاستكشاف عدد من البلاد الآسيوية ، وسجل ملاحظاته فى كتابه عن "شعوب شرق آسيا *Die Völker des ostlichen Asien*" (مابين ١٨٦٦ - ١٨٧١) ، كما اهتم بالكتابة المنهجية التفصيلية عن البوذية كدين وأسلوب للحياة ، وعن الجوانب السيكولوجية للخرافات . ويتميز هذا الكتاب بأنه يفيض

بالحيوية على عكس كتاباته الأخرى ، كما أن المعلومات الإثنوجرافية الكثيرة والدقيقة التى يضمها الكتاب تصلح - على ما يقول الأستاذ روبرت لوى فى كتابه عن *"تاريخ النظرية الإثنولوچية"* (صفحة ٣٤) - لأن تكون أساسا لعقد دراسات مقارنة بين الإثنوجرافيين المهتمين بهذه المنطقة وبتلك الثقافات ، وبخاصة فيما يتعلق بتقاليدها واحتفالاتها ومعتقداتها .

وبعد عام ١٨٧١ الذى شهد صدور الجزء السادس والأخير من كتاب "شعوب شرق *آسيا*" شغل باستيان إحدى الوظائف الأكاديمية فى جامعة فريدريش فيلهلم Friedrich Wilhelm ببرلين ، وقام أثناء ذلك بتأسيس "المتحف الملكى للإثنولوچيا Königliche Museum Für Völker Kunde" الذى كان يعتبر أهم متحف إثنوجرافى فى العالم كله لفترة طويلة من الزمن ، وقد وضع فيه جانبا كبيرا من مقتنياته الخاصة . ثم أسهم مع أستاذه فيرخوف فى تأسيس "جمعية برلين للأنثربولوچيا والإثنوجرافيا وما قبل التاريخ" ، وكانت لها دوريتها الشهيرة "للإثنولوچيا *Zeitschrift Für Ethnologie*" ، ولكنه لم يلبث أن قام برحلته التى أشرنا إليها إلى جنوب أمريكا بين عامى ١٨٧٥ - ١٨٧٦ ، وسجل نتائج هذه الرحلة فى كتاب عن *"ثقافات أمريكا الجنوبية Der Kulturländer des alten Amerika"* الذى ظهر عام ١٨٧٨ .

ولكن يبقى بعد ذلك أن كتابه عن *"الإنسان عبر التاريخ"* الذى أصدره عام ١٨٦٠ فى ثلاثة أجزاء هو عمله الرئيسى الذى أثر فى الكثيرين من علماء القرن التاسع عشر ، وتخطى تأثيره المجتمع العلمى فى ألمانيا .

ومع ذلك فإن أسلوب باستيان الصعب المعقد وطريقته فى الكتابة ، والجمل الطويلة التى قد يستغرق بعضها أكثر من عشرين سطرا كاملة ، واهتمامه بذكر أسماء العلماء والباحثين ، وبعضهم غير مشهور ، بل وغير معروف أصلا ، وولعه

باستخدام المصطلحات والعبارات من مختلف اللغات ، بما في ذلك اللاتينية واليونانية بل والپولينيزية ، كانت كلها تجعل من العسير قراءة أعماله ، وذلك فضلا عن إشاراته إلى بعض المقتطفات من الثقافات الأخرى التى كانت تتطلب - من غير شك - أن يكون القارئ على درجة عالية جدا من الثقافة وسعة الاطلاع . وقد وضعت هذه الصعوبات قيودا شديدة على انتشار أعماله بين غير المتخصصين . يضاف إلى ذلك كله أن كتاباته كان يعيبها عدم اهتمامه بذكر المراجع أو الإشارة إليها إشارات سريعة ومقتضبة . فلقد كان اهتمامه الأول موجها إلى جمع أكبر قدر من الحقائق والوقائع ، سواء من الكتب الأخرى ، أو من واقع ملاحظاته ورحلاته . ومع ذلك انتشرت أفكاره فى كثير من الأوساط الإثنولوچية فى ألمانيا لفترة طويلة ، كما أنه جذب اهتمام وإعجاب عدد من كبار الإثنوجرافيين والإثنولوچيين خارج ألمانيا . وكان عالم الأنثربولوچيا البريطانى تايلور Tylor أحد كبار المعجبين به وبأعماله .

والغريب أن باستيان لم يترك لنا - على الرغم من كثرة رحلاته - دراسة ميدانية واحدة بالمعنى المفهوم الآن من العمل الميدانى أو البحث الحقلى . ولذا يقول عنه فون بن شتاين إنه ليس عالما إثنوجرافيا بالمعنى الضيق الدقيق للكلمة ، وهو يشبه فى ذلك سيرچيمس فريزر Sir James Frazer .

★★★

نظرا لأن باستيان عاش فى القرن التاسع عشر وينتمى إليه فإن بعض الأفكار المتأثرة بالتطورية الداروينية وجدت سبيلها إلى كتاباته ، شأنه فى ذلك شأن معظم علماء ذلك القرن . وقد دفع ذلك بعض مؤرخى الفكر الإثنولوچى والأنثربولوچى إلى الاعتقاد بأن باستيان من أتباع المدرسة التطورية على ما فعل

عالم الأنثربولوجيا البريطانى إليوت سميث G. Eliott Smith مثلا . والواقع أن باستيان كان من معارضى الاتجاه التطورى ، كما كان يرفض نظرية التطور كما جاءت فى كتابات داروين . ولم يكن ذلك راجعا إلى أية مواقف دينية من جانبه بقدر ما يرجع إلى تأثره بتعاليم أستاذه فيرخوف عن المنهج التجريبى ، وكذلك نتيجة لرحلاته الميدانية الواسعة ومقارنته للمعلومات الإثنوجرافية وعناصر الثقافة المادية التى جمعها خلال تلك الرحلات من مختلف الشعوب . فقد أدى ذلك به إلى القول بتشابه قوانين النمو فى كل زمان ومكان ، ورد ذلك إلى وجود نوع من الوحدة السيكولوچية العامة بين كل الجنس البشرى ، وأن هذه الوحدة السيكولوچية العامة مسئولة عن وجود ما يطلق عليه اسم *"الأفكار الأولية* *Elementargedanken*" التى توجد لدى كل الشعوب ، بصرف النظر عن مدى تخلفها أو تقدمها . ويشبّه باستيان هذه *"الأفكار الأولية*" بالعناصر بالنسبة لعلم الكيمياء ، أو الخلية بالنسبة لعلم النبات .

ويمكن التعرف على هذه الأفكار الأولية من دراسة الثقافة والنظم الاجتماعية ، وبخاصة الأفكار الدينية والفولكلور ومظاهر الحياة الشعبية ، وأيضا عن طريق معرفة الأساليب التكنيكية لدى الشعوب (البدائية) . فالنقطة الأساسية والمحورية فى نظرية باستيان فى الإثنوجرافيا والأنثربولوجيا هى تلك "الأفكار الأولية" السائدة لدى كل البشر وكل الشعوب . وعدد هذه *الأفكار الأولية* صغير ومحدود بالضرورة ، ولكنها هى الوحدات الأساسية التى تتألف منها كل الآراء والأفكار والتصورات الشعبية ، كما أنها هى التى (تتطور) وتتباين أثناء (تطورها) وانتقالها من شعب لآخر نتيجة لاختلاف وتباين الظروف والأوضاع الجغرافية والأحداث التاريخية فى تلك الشعوب . فكأن الملامح الثقافية والمعتقدات السائدة فى مختلف الجماعات هى فى جوهرها متماثلة ، ولكنها تنبثق وتنشأ فى كل

جماعة تبعا لقوانين التطور الثقافى ، وأنها تختلف فقط فى الشكل والصورة بفعل الظروف الجغرافية والأحداث التاريخية . كما أنه يمكن استشفاف تلك المبادئ الأولية والتعرف عليها من دراسة الرؤى والممارسات الدينية والفنية والجمالية ، وكذلك من دراسة النظم الاجتماعية لدى مختلف الشعوب . وكلام باستيان عن *الأفكار الأولية* يجعلها أقرب شئ إلى مفهوم رؤى العالم فى كتابات بعض الأنثربولوچيين المحدثين والمعاصرين . وعلى ذلك فإن التشابهات التى يمكن رصدها لدى شعوب وجماعات متباعدة إنما ترجع إلى تطابق وتشابه الأفكار الأولية وما يكمن وراءها من تطابق سيكولوچى نتيجة للوحدة السيكولوچية لدى كل البشر ، وأن الاختلافات والتباينات الثقافية والاجتماعية هى فقط التى تحتاج إلى تفسير ، وأن ذلك يجب أن يتم فى ضوء – وبالرجوع إلى – التأثيرات البيئية والاحتكاك أو الاتصال الثقافى .

وتحمل نظرية باستيان عن "*الأفكار الأولية*" بعض بذور تصور نظرية "*النمو المستقل*" التى أثرت فى معاصريه بشكل مباشر ، وإن كان البعض يرون أن نظرية النمو المستقل هى صورة أخرى من النظرية التطورية التى كانت تسود فى القرن التاسع عشر ، أو أنه على أقل تقدير لا يوجد فارق جوهرى بين النظريتين . والمهم على أى حال هو أن باستيان نفسه كان يؤكد على أن نظريته عن "*الأفكار الأولية*" هى الأساس الذى يساعد على فهم تفكير الشعوب المختلفة ، وبخاصة الشعوب البدائية والبسيطة ، وأن أى حديث عن التقدم أو التطور لن يكون له معنى إلا فى المراحل الأكثر تقدما من تاريخ الثقافة الإنسانية ، ولذا فإن فكرة التطور تحتل مرتبة ثانوية فقط إذا قورنت بذلك "العامل اللاتاريخى" وهو "الأفكار الأولية" .

وثمة فى كتابات باستيان وتفسيره لتفكير الشعوب نوع من "الحتمية السيكولوچية" حسب تعبير بيدنى Bidney (صفحة ٢٠٤ من كتابه عن

الأنثروبولوجيا النظرية") . كما أن فكرة "النمو المستقل" عند باستيان تشبه إلى حد كبير فكرة "الابتكار المستقل" الذى تكلم عنه الأنثروبولوچى البريطانى تايلور واعتبره صورة أو شكلا من أشكال التطور الثقافى ، ولكن آراء تايلور حول هذا الموضوع لم تجد صدى كبيرا فى الأوساط الأنثروبولوچية فى ذلك الحين . وعلى أى حال فإن مصطلح "الوحدة السيكولوچية للجنس البشرى" الذى يقول به باستيان ، والذى تأثر فيه بالآراء السائدة فى عصر التنوير عن وحدة الجنس البشرى تعبير مبهم وينقصه الوضوح ، ويمكن تفسيره تفسيرا تطوريا أى فى ضوء النظرية التطورية ، كما يمكن أن يؤخذ بمعنى لا تطورى . ولكن نظرا لأن كتابات باستيان ظهرت فى القرن التاسع عشر الذى كان يسيطر عليه التفكير التطورى والمصطلحات والمفهومات المستخدمة فى الكتابات التطورية ، وتأثر باستيان بالضرورة بشكل أو بآخر بذلك المناخ الفكرى العام ، ظهرت فى أعماله بعض تلك المصطلحات والمفهومات ، مما دفع بعض مؤرخى الفكر الأنثروبولوچى إلى إدخاله ضمن دائرة الأنثروبولوچيين التطوريين ، وهو أمر غير صحيح ، لأنه يختلف عن هؤلاء العلماء فى بعض الوجوه الهامة . فلم يكن باستيان يعتقد بأن (تطور) *"الأفكار الأولية"* يسير دائما فى خط أو مسار واحد محدد ومعين ، أو يمر أثناء ذلك (التطور) بمراحل محددة ومعينة ومترتبة إحداها بعد الأخرى فى نظام دقيق ، كما هو الشأن لدى العلماء التطوريين بالمعنى الدقيق للكلمة من أمثال العالم الأنثروبولوچى الأمريكى "لويس هنرى مورجان" مثلا ، وإنما كان باستيان يرى على العكس من ذلك تماما أن (تطور) الأفكار الأولية يختلف من مكان لآخر حسب الظروف الجغرافية والأحداث التاريخية الخاصة بتلك الأماكن أو المناطق ، ولذا فإن ذلك (التطور) كان يسير فى خطوط ومسارات واتجاهات متعددة ومتباينة . وقد ساعدته ثقافته الواسعة ، ومعرفته العريضة بالثقافات المتنوعة والمختلفة على تأييد

وتعزيز ما يذهب إليه ، أو يمكن القول على الأصح إن هذه المعرفة الواسعة العريضة بتلك الثقافات المختلفة هى التى أوحت إليه بفكرة اختلاف وتنوع مسارات (تطور) الأفكار الأولية ونموها . وقد وجدت هذه الآراء فيما بعد صدى لها لدى عدد من علماء الأنثرپولوچيا المهتمين بتطور الثقافة وانتشارها ، وقد عبر عنها عالم الأنثرپولوچيا الأمريكى ليزلى وايت Leslie White بعد ذلك فى نظريته التطورية التى أدخل بها كثيرا من التعديلات على آراء لويس مورجان .

وعلى عكس ما كان يذهب إليه بعض علماء الأنثرپولوچيا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل هذا القرن من أن باستيان ينتمى إلى المدرسة التطورية ، فإن الرأى السائد الآن عنه أنه كان فى تفكيره وفى كتاباته أقرب إلى مدرسة *"النشأة المستقلة"* أو "التطور المستقل" ، وهى المدرسة التى ترى أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة التى نشأت نشأة خاصة ، وتشكلت بفعل الظروف والأوضاع الخاصة بذلك المجتمع ، وأن تغير هذه الظروف الخاصة هى التى تؤدى إلى (تطور) تلك الثقافة تطورا مستقلا ومتميزا ، وأنه إذا كانت هناك أوجه شبه بين الثقافات المتباعدة فإن ذلك يرجع إلى تشابه الظروف الجغرافية والتاريخية ، إلى جانب العامل الأساسى الهام ، وهو "وحدة الجنس البشرى" أو إلى انتشار الثقافة من مكان لآخر بفعل الاتصال والاحتكاك . ومع أنه لم يذكر مصطلح "انتشار الثقافة" فى كتاباته ، فإنه كان يؤكد ضرورة الاهتمام فى كل حالة على البرهنة على حدوث ذلك الانتشار بكل دقة عن طريق جمع المعلومات والبيانات التى تؤيد حدوث ذلك الانتشار . فهو لم يخرج إذن عن الأسلوب أو المنهج العملى الإمبيريقى الذى يقوم على المعلومات المؤكدة اليقينية ، ولم ينجرف فى تيار الظن والتخمين أو التاريخ الظنى Conjectural History الذى كان يخيم على كتابات الكثيرين من علماء الأنثرپولوچيا الأوائل فى القرن التاسع عشر وحتى أوائل هذا القرن ، سواء أكانوا

من أتباع المدرسة التطورية أم من أنصار مدرسة انتشار الثقافة بشقيها الألمانى الذى كان يسيطر عليه جريبنر Gräbner أو البريطانى الذى كان يتزعمه إليوت سميث . وبدلا من أن يرد المشابهات إلى الانتشار وضع - كما ذكرنا - مبدأ الوحدة السيكولوچية للجنس البشرى التى يمكن اعتبارها بمثابة قانون عام ، والتى بمقتضاها تكون هناك قوانين موحدة للنمو تأخذ شكل "المبدأ الوراثى" الذى يتحكم فى ارتقاء وتعقد الظواهر الأكثر بساطة أو الأكثر تخلفا إلى الصور والأشكال الأكثر تعقدا وتقدما ، مما يعنى أن النمو أو (التطور) الثقافى قد يتلازم فى الحدوث مع رفض ونبذ التحولات البيولوچية .

ويعترف فرانز بواس Franz Boas بأن نظرية *"الأفكار الأولية"* تتعارض تماما مع الاتجاه التطورى لأن باستيان كان يؤمن ببقاء واستمرار صور التفكير والتماثل الأساسى بين صور وأشكال التفكير الإنسانى . وقد أثر هذا الموقف فى بواس نفسه ، وكان من أهم الأسباب التى دفعته إلى أن يعارض الآراء والأفكار التطورية عند تايلور ومورجان . فموقف باستيان من تفسير الثقافة الإنسانية موقف سيكولوچى أكثر مما هو موقف تاريخى ، لأن *"الأفكار الأولية"* لم تكن متأثرة بالعملية التاريخية ، كما أنها لا تخضع للتطور عبر الزمن .

أى أن باستيان لم ينكر مبدأ الانتشار إنكارا تاما ، ولكنه كان يصر على ضرورة توفر الدلائل الواضحة والتفصيلية فى كل حالة على حدة مادامت الوحدة السيكولوچية للجنس البشرى تنتج أفكارا أولية متماثلة . وفى ذلك يتميز باستيان عن الانتشاريين Diffusionists بالمعنى الدقيق للكلمة الذين لم يكونوا يعترفون بوجود مثل هذا القانون العام للتطابق . وبقول آخر فإن علماء القرن التاسع عشر وقفوا إزاء تفسير التشابه الثقافى موقفين مختلفين . أما *الموقف الأول* فإنه يرد التشابه فى السمات الثقافية فى المجتمعات المختلفة إلى تشابه الظروف الطبيعية

السائدة فى تلك المجتمعات ، وأصحاب هذا الرأى كانوا يؤمنون بتشابه التفكير الإنسانى نتيجة لتشابه التكوين العقلى عند جميع البشر ، وهو ما يعبر عنه باستيان بتعبير "الوحدة السيكولوچية للجنس البشرى" ، وهذا هو المبدأ الذى قامت عليه "*مدرسة النشأة المستقلة*" التى تأثرت تعاليمها بفلسفة التنوير وحتمية الظروف الطبيعية والبيئية . وقد ذهب باستيان فى ذلك إلى حد القول إنه إذا توفرت ظروف طبيعية وجغرافية معينة ظهرت بالضرورة أنواع معينة بالذات من الاختراعات والابتكارات ، أى أن الاختراعات تظهر تلقائيا استجابةً للحاجات الطبيعية بشكل يكاد يكون غريزيا ، وكوسيلة لسد هذه الحاجات . بينما يرد *الموقف الثانى* التشابه الثقافى إلى انتشار السمات الثقافية من مجتمع لآخر نتيجة لاتصال هذه المجتمعات بعضها ببعض عن طريق الحروب والغزوات أو عن طريق الهجرة أو التجارة أو غير ذلك من الوسائل . ويعرف هذا الاتجاه باسم "مدرسة انتشار الثقافة" ، وقد ظهرت فى كل من ألمانيا وبريطانيا كرد فعل على آراء مدرسة النشأة المستقلة . وأنصار هذا الاتجاه يرفضون – على العموم – فكرة تلقائية الثقافة أو تلقائية الابتكار والاختراع بالنسبة لكل مجتمع على حدة ، ويرون أنه من غير المتصور أو المعقول أن تتمتع كل الشعوب فى كل زمان ومكان بقدرات متماثلة على الخلق والابتكار ، ولكنها تستطيع بسهولة أن تستعير من غيرها ما تعجز عن ابتكاره بنفسها . وواضح أن باستيان ينتمى إلى الفريق الأول ، وإن لم ينكر إمكان الانتشار من الناحية النظرية على الأقل ، ويطالب بضرورة توفر الأدلة على حدوثه قبل الحكم بذلك ، وهو ما لم يكن يتحقق دائما لدى أصحاب مدرسة انتشار الثقافة الذين كانوا يفترضون حدوث الانتشار والاحتكاك والاتصال بين الشعوب حين تعوزهم الأدلة والبيانات القاطعة .

ومعاصرو باستيان أنفسهم ، وبخاصة راتسل Ratzel ، كانوا يفسرون

مدخله وموقفه على أنهما مدخل وموقف غير تاريخيين ، كما أن باستيان نفسه لم يكن يعتبر نفسه مفكرا تطوريا بالمعنى الدقيق للكلمة ، ولذا فمن الخطأ قبول ما ذهب إليه بعض مؤرخي الفكر الأنثربولوچى المتأخرين من اعتبار باستيان عالما تطوريا ، على الرغم من أن موقفه الحقيقى - كما رأينا - موقف "لا تاريخى" و "لا تطورى" . كذلك من الخطأ ربط *"النمو المستقل للأفكار الأولية"* بنظرية التطور الثقافى . فالأفكار الأولية كانت تعبيرات محددة مسبقا للسيكولوچيا الاجتماعية العامة لدى ما يطلق عليه باستيان اسم *"الشعوب الطبيعية Naturvölker"* . كما أن فكرة باستيان عن "الوحدة السيكولوچية" كانت تتضمن اعترافا منه بتطابق الأفكار الأولية عند كل الشعوب ، سواء أكانت بدائية أم متمدينة ، وهى بذلك تتعارض مع أى نظرية عن التطور العقلى والثقافى ، بينما كان مبدأ التحول كما يطبق على تاريخ الثقافة هو أساس نظرية تايلور عن هذا التطور (أى التطور العقلى والثقافى) . ولذا فإنه من الخطأ أيضا استخدام مصطلح (تطور) بمعنى واحد بالنسبة لكل من باستيان وتايلور .

ويميز باستيان بين *"الشعوب الطبيعية"* و *"الشعوب المثقفة Kulturvölker"* ، أى الشعوب المتمدينة . ويشير إلى أن الأفكار الأولية الاجتماعية بالنسبة له كانت حصيلة ونتيجة لتطور طبيعى تلقائى ، بينما الانتشار التاريخى هو عملية ثانوية أثرت فقط فى المراحل التالية من التطور الثقافى . وهذا يفسر معارضة الانتشاريين من الأنثربولوچيين والجغرافيين من أمثال راتسل لموقف باستيان . فقد كانوا يهتمون بإبراز دور الانتشار التاريخى وتأثير البيئة كعوامل أولية ، بينما كان باستيان يؤكد التطور الداخلى المستقل للثقافات الشعبية . وهذا نفسه يفسر لنا لماذا كان جريبنر وغيره من أتباع مدرسة الدائرة الثقافية "Kulturkreise" يرفضون فكرة "الأفكار الأولية" ، ويحاولون تتبع الروابط بين مختلف الكيانات الثقافية تتبعا

تاريخيا . وأخيرا فإن موقف باستيان من "الأفكار الأولية" ومن النشأة المستقلة يفسر لنا لماذا لم يحاول باستيان ، رغم اتساع أفقه واطلاعه وخبرته ورغم المعلومات الكثيرة المتوفرة لديه عن ثقافات الكثير جدا من شعوب العالم ، أن يقسم العالم إلى "دوائر ثقافية" متمايزة بعضها عن بعض ، مثلما فعل هرسكوفيتز Herskovits – على الأقل – بالنسبة لإفريقيا .

★★★

وقد وجدت آراء باستيان كثيرا من المعارضة من عالم البيولوجيا الألمانى إرنست هايكل Ernst Haeckel الذى رفض فكرة باستيان عما يسميه "*الأحادية الوراثية*" فى أصول الجنس البشرى ، إذ كان هايكل يرى أن السلالات البشرية الرئيسية انحدرت من أنواع مختلفة من أشباه البشر . كذلك هاجم الأنثربولوجيون الانتشاريون نظرية باستيان عن النشأة المستقلة والنمو المستقل للأسباب التى ذكرناها .

ولكن على الجانب الآخر وجدت أفكار باستيان صدى عميقا فى أعمال عالم الأنثربولوجيا البريطانى ألفرد كورت هادون Alfred Cort Haddon الذى أخذ عنه فكرة ضرورة جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن "الشعوب البدائية" أو "الشعوب الطبيعية" قبل اندثارها واختفائها تماما بحكم تقدم الحضارة ، كما تأثر به عالم الأنثربولوجيا الأمريكى فرانز بواس الذى أخذ عنه فكرة ضرورة جمع البراهين والأدلة والبيانات على وجود علاقات (مفترضة) بين الشعوب والثقافات قبل الحكم بوجود هذه العلاقات بالفعل . وقد مهدت فكرة باستيان عن أن دراسة "الحياة العقلية" لابد أن تأخذ فى الاعتبار المعلومات الإثنوجرافية الميدانية التى

مهّدت الطريق أمام ريفرز Rivers للقيام بأبحاثه فى الإثنولوچيا والأنثرپولوچيا السيكولوچية ، حتى قبل أن يدخل هذا الاصطلاح إلى قاموس الأنثرپولوچيا . فقد اهتم ريفرز بتأثير من كتابات باستيان بالتدليل على أن "تفكير الشخص" يتكون ويتبلور من خلال عمله ضمن زمرة اجتماعية معينة . بل إن عالم الأنثرپولوچيا الألمانى تورنفالد Thurnwald وعالم الأنثروپولوچيا البريطانى رادكليف براون أخذا عنه فكرة التعاقب والتتابع فى سياق معين بالذات . وأخيرا فإن مالينوفسكى Malinowski أخذ عنه فكرة إمكان استخدام الأنثرپولوچيا لخدمة الحكومات (الاستعمارية فى ذلك الحين) ، وذلك فى المجال التطبيقى للأنثرپولوچيا . فقد كان إيمان باستيان بوجود قانون للنمو يدفعه إلى الاهتمام بما يطلق عليه الآن اسم الأنثرپولوچيا التطبيقية ، وذلك على اعتبار أن وجود حالات "سوية" خليق بأن يدفع إلى إصلاح الحالات "المرضية" أو "الانحرافات" .



وقد توفى أدولف باستيان وهو يتأهب للعودة إلى ألمانيا من آخر رحلاته ، وكان ذلك فى الميناء فى ترينداد فى اليوم الثانى من فبراير عام ١٩٠٥ .



أهم أعماله

1860, *Der Mensch in der Geschichte* (3 vols.).

1899-1871; *Die Völker des ostlichen Asien* (6 vols.).

1878; *Der Kulturländer des alten Amerika.*

1895; *Ethnische Elementargedanken in der Lehre vom Menschen.*

مراجع مختارة

Bidney, David; *Theoretical Anthropology*, (2nd ed.), Schocken, N.Y., 1970.

Lowie, Robert; *The History of Ethnological Theory*, Holt, Rinehart and Winston; N.Y., 1970.

Harris, Marvin; *The Rise of Anthropological Theory*, (4th ed) Columbia U.P., 1971.

جوفمان ، إرفنج

Goffman, Erving

احمد ابو زيد *

كان الشغل الشاغل لعالم الاجتماع الكندى الأصل إرفنج جوفمان (١٩٢٢ - ١٩٨٢) هو العمل على تطوير أساليب وصف عمليات التفاعل الاجتماعى ، والمواقف التى تتلاقى فيها شخصيات الأفراد ، وطرق التعبير عن الأدوار التى يقوم هؤلاء الأفراد بأدائها وأساليب التأثير المتبادل بينهم ، ووسائل الكشف عن هويّاتهم ، بحيث تتقارب هذه الشخصيات - أو تتنافر وتتباعد - فى مختلف مواقف الحياة اليومية . وقد دفعه هذا الاهتمام فى مرحلة مبكرة من حياته العملية إلى اتباع النظرية التفاعلية Interactionism ، بل والمبالغة فى تطبيقها ، بحيث كان ينظر إلى الناس كما لو كانوا (ممثلين Actors) على خشبة "المسرح الاجتماعى" أو "مسرح المجتمع" . ومن هنا كان المدخل الذى استعان به فى دراساته هو المدخل المعروف فى الكتابات الأنثربولوجية باسم *"المنظور الدرامى"* أو *"المنظور المسرحى"* *Dramatical Perspective* ، ومن هنا أيضا يعتبر جوفمان من أكبر

* أستاذ الأنثربولوجيا ، كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٤ .

مشايعى المدخل الدرامى فى *التفاعلية الرمزية Symbolic Interactionism*.

وقد ولد إرفنج جوفمان فى كندا عام ١٩٢٢ ، وتلقى تعليمه فى جامعة تورنتو ، حيث تخصص فى (العلم الاجتماعى Social Science) ، ثم انتقل إلى جامعة شيكاغو فى الولايات المتحدة فى أواخر الأربعينيات ، حيث حصل على درجتى الماچستير (١٩٤٩) والدكتوراه (١٩٥٣) فى علم الاجتماع قبل أن ينتقل للتدريس فى جامعة أدنبره لبعض الوقت ، ومنها انتقل إلى جامعة كلى ثم جامعة بنسلڤانيا . وكانت فترة التلمذة فى جامعة شيكاغو هى نفس الفترة التى وصلت فيها التفاعلية الرمزية إلى أوج ازدهارها . ومن خلال دراسته على أيدى عدد من كبار علماء الاجتماع من أتباع مدرسة شيكاغو فى التفاعلية الرمزية من أمثال بلومر Blumer وقع تحت تأثير تعاليم چورج هربرت ميد George Herbert Mead ، كما عرف كتابات إميل دوركايم وجيورج زيمل Georg Simmel ، وانعكس ذلك فى دراساته للسلوك "البشرى" واعتباره تركيبا للواقع الاجتماعى ، وكذلك فى اهتمامه بدراسة المعانى "غير السوية" لبعض الطقوس والممارسات فى بعض جوانب الحياة الاجتماعية ، ثم إدراكه واهتمامه بالاتجاه (الصورى) الذى يضحى بالتفاصيل ويتجاوزها من أجل التعميمات الكلية . وبمرور الزمن أمكن لجوفمان أن يتخلص تدريجيا من تأثير التفاعلية الرمزية ، وبخاصة بعد أن قام بدراساته الميدانية ، سواء فى جزيرة شتلاند Shetland Isle ، أو فى بعض العيادات والمصحات فى أمريكا . فقد أدرك أثناء دراسته الميدانية لصغار المزارعين فى الجزيرة أن الطريقة التى (يقدّم) بها الأفراد شخصياتهم وهوياتهم أو (ذواتهم) للآخرين فى مختلف مواقف الحياة اليومية يمكن تحليلها تحليلا دقيقا من خلال استخدام المنظور الدرامى .

وقد عرض هذه النظرة لأول مرة بشكل تفصيلى فى كتابه الشهير "تقديم

الذات فى الحياة اليومية The Presentation of Self in Everyday Life" ، وفيه يبين أننا (نقدم) دائما أنفسنا للآخرين فى صور تختلف باختلاف المواقف . وقد صدر الكتاب عام ١٩٥٦ ، ومنذ صدوره سلك جوفمان طريقه الخاص ، وانفصل عن المدخل التفاعلى الرمزى ، وبدأ يهتم بتطوير أسس نظرته الخاصة إلى العلاقات ومظاهر "السلوك البشرى" .

وفى معظم أبحاثه الحقلية كان جوفمان يهتم بالعلاقات المباشرة أو علاقات (وجها لوجه) – حسب التعبير الشائع – كما كان يركز على دراسة الأحداث الصغيرة فى الحياة اليومية ويتولى تحليلها فى مختلف أنواع السياقات الثقافية للمعنى والبيئة ، كما كان يختار موضوعاته من بين مظاهر السلوك الاجتماعى العادية ، مثل المباريات الرياضية ، والتجمعات العامة ، والسلوك الجانح ، والتفاعل بين نزلاء المصحات العقلية من ناحية والعاملين فيها من ناحية أخرى ، وما إلى ذلك . وقد استخدم فى تفسير هذه العلاقات بعض التركيبات اللغوية المسرحية .

★★★

المسألة المحورية فى كتابات جوفمان هى أنه حين تدخل "الكائنات البشرية" فى علاقات تفاعل معا فإن كلاً منهم يحاول أن يؤثر فى الآخرين بطريقة معينة ، ويعمل على توجيه التأثيرات والانطباعات ، بل والتحكم فيها أو (إدارتها) لتحقيق نتائج معينة . وهذا معناه أنه يضع قناعا على وجهه وأفعاله وأقواله ، ويقوم باستعراض أمام الآخرين يخدم أغراضه ويحقق رغباته . فالحياة فى نظر جوفمان أشبه شئ بالمسرح ، ولذا فإن التفاعل ، سواء أكان يتم على المستوى الفردى أم على مستوى (الفريق) أى المستوى الجماعى ، يتخذ شكل الأداء أو العرض

المسرحى الذى يقوم المشاركون فيه بأدوار معينة ، ولكن بعضها يتم أداؤه فى مقدمة خشبة المسرح بينما يكون البعض الآخر ، سواء من الأدوار أم الشخصيات ، فى الخلفية بحيث لا يكادون يظهرون للجمهور ... إننا (نمثل) أمام الآخرين أدوارا تعكس صورا معينة عن أنفسنا ، وهى صور تختلف باختلاف الأشخاص الذين ندخل معهم فى علاقات التفاعل ، وشأننا فى ذلك شأن الممثلين على خشبة المسرح ، الذين يقومون بأدوار مختلفة أمام بعضهم بعضا وأمام الجمهور . ونحن نؤدى هذه الأدوار لأننا نريد دائما أن نترك لدى الآخرين ممن نلتقى بهم أو نصادفهم انطباعا معينا بالذات وننقل إليهم – أو نوصل إليهم – أفضل صورة عن أنفسنا . وكما هو شأن الممثل المتمرس على خشبة المسرح ، فإننا نجد من الصعب علينا أن نكون نحن "*أنفسنا الحقيقيين*" لأنه يوجد دائما شخص ما نحاول التأثير فيه وخلق انطباع معين لديه ، حتى ولو كان ذلك الشخص الآخر هو "نحن أنفسنا" . وهذا هو ما يسميه جوفمان "*الذات النرجسية*" إشارة إلى إعجاب الشخص بنفسه إعجابا شديدا يصل إلى حد العشق . والإمكانات فى الحياة اليومية كثيرة ومتنوعة بل ولانهائية ، ولذا فإن الأدوار التى نقوم بها فى حياتنا اليومية هى أيضا كثيرة ومتنوعة بتنوع المواقف التى (نقدم) فيها أنفسنا للآخرين ، سواء فى العمل ، أو البيت ، أو مع الأصدقاء ، أو مع كل الآخرين المختلفين . وبذلك لا تكاد توجد نهاية ولا يمكن التوقف عن تمثيل الأداور التى ينبغى القيام بها وأداؤها حسب مقتضى الحال .

وجوفمان نفسه يقول فى التمهيد Preface الذى كتبه لكتاب "*تقديم الذات فى الحياة اليومية*" – وهو الكتاب الذى عرض فيه مبادئ نظريته – إن الكتاب محاولة لتوضيح منظور اجتماعى معين يمكن عن طريقه دراسة الحياة الاجتماعية ، وبخاصة ذلك النوع من الحياة الذى يمكن تنظيمه داخل "الحدود

الفزيقية لكيان مادى" أو فيزيقى معين مثل أحد المبانى أو إحدى المؤسسات ، سواء أكانت (مؤسسة) منزلية أم صناعية أم تجارية ، ووصف الملامح الأساسية التى تؤلف الإطار الذى تدور فيه العلاقات . فالمنظور المستخدم هو منظور *"الأداء المسرحى"* ، كما أن المبادئ التى يمكن استخلاصها هى مبادئ مسرحية أو درامية Dramateurgical .

فحين يدخل شخص ما إلى مجتمع من الأشخاص الآخرين فإنهم يحاولون – فى العادة – أن يحصلوا منه على بعض المعلومات عنه ، أو أن يستحضروا ويستعيدوا أية معلومات قد تكون لديهم عنه من قبل ، مثل مكانته الاجتماعية والاقتصادية العامة وقدراته وكفاءاته وآرائه ومدى إمكان الوثوق فيه والاعتماد عليه وما إلى ذلك . ومع أن بعض هذه المعلومات قد يراد الحصول عليها لذاتها ، فإن البعض الآخر قد يراد لأسباب عملية على اعتبار أنها قد تساعد على تحديد الموقف ، كما أنها تعين الآخرين على أن يعرفوا مقدما ماذا يتوقعه ذلك الشخص منهم ، وكذلك ماذا قد يتوقعون هم منه ، وهذا يساعدهم على التصرف إزاءه بأفضل طريقة ممكنة حتى يحصلوا منه على أفضل استجابة . وقد يكون فى متناول هؤلاء الآخرين مصادر عديدة يستمدون منها هذه المعلومات ، فإن لم يكن لديهم مثل هذه المصادر ، ولم يكونوا على معرفة سابقة بذلك الشخص ، فإنهم يحاولون الحصول على بعض المعلومات عنه من مظهره الخارجى هو نفسه ومن سلوكه وتصرفاته ، وبذلك يمكنهم الحكم عليه فى ضوء خبراتهم السابقة بأشخاص آخرين يسلكون ويتصرفون بنفس الطريقة ، كما قد يعتمدون فى ذلك على (ما يقوله) هو نفسه عن نفسه ، سواء أكان ذلك بطريقة واعية ومباشرة أم متعمدة تتخذ شكل الكلام أو الرموز المنطوقة وما يحل محلها ، أو بطريقة غير مباشرة تتمثل فيما يصدر عنه بشكل عفوى غير مدرك وغير متعمد ، وهذه تضم مجالا

أوسع بكثير من الأفعال والأقوال المتعمدة ؛ لأنها تتألف من الأفعال والتفوهات اللغوية التى تكشف عن بعض الجوانب التى قد لا يراد إظهارها و (تفضح) جانبا من شخصيته . وقد يلجأ الشخص إلى الخداع والتمويه بأن يتعمد السلوك بطريقة معينة أو الكلام باستخدام ألفاظ وعبارات تخفى حقيقته وحقيقة نواياه ، وتعطى انطباعا مخالفا لتلك الحقيقة . ولكن المهم فى كل هذه الأحوال هو أن الشخص يهدف إلى أن يترك فى الآخرين انطباعا معينا بالذات يهدف من ورائه إلى تحقيق أهداف معينة تتعلق به .

وبقول أخر فإنه حين يظهر الشخص أمام الآخرين فإن أفعاله سوف تؤثر فى تحديد الموقف الذى يجدون أنفسهم فيه ، ويتعين عليهم بالتالى التفاعل معه . وقد يتصرف الشخص بطريقة محسوبة بدقة ومقصودة بحيث يعبر عن نفسه بطريقة تتوخى وتتعمد أن تعطى انطباعا معينا بالذات بقصد استثارة استجابات معينة بالذات أيضا يهدف الشخص إلى الحصول عليها . ولكنه كثيرا ما تفرض عليه التقاليد السائدة فى تلك الجماعة أن يسلك بطريقة محددة وفى هذه الحالة يكون تصرفه نابعا من الرغبة فى أن تتقبله تلك الجماعة وليس لأى سبب أخر . ولكن على الجانب الأخر قد يحدث أن يسيئ الآخرون فهم الموقف ، ويصلون بذلك إلى نتائج مختلفة تماما عما كان الشخص يقصده أو يهدف إليه .

وعلى العموم ، فإنه يمكن القول إن الشخص يحاول التأثير وخلق موقف معين بحيث يتصرف الآخرون كما لو كان ذلك الشخص هو الذى أوحى إليهم بتلك التصرفات ، وبذلك يكون الشخص قد أفلح فى فرض وإبراز وإظهار تحديد معين للموقف ، وأنه فرض نوعا من الفهم عن وجود حالة معينة بالذات . ولا يعنى ذلك أن الآخرين يتقبلون دائما ما يراد الإيحاء به ؛ لأنهم يأخذون – دائما – فى الاعتبار ما يصدر من أفعال أو أقوال بطريقة عفوية ولكن لها دلالاتها بغير شك ،

أى أنهم يستخدمون هذه الأمور العفوية غير المحكومة للحكم على مظاهر التعبير المحكومة أو المقصودة والمحسوبة .

هذه القيود والضوابط المفروضة على الشخص تؤكد تماثل عمليات الاتصال والتواصل ، وتؤدى إلى ضرورة تمهيد وإعداد (المسرح) لنوع من "لعبة المعلومات Information Game" التى تقوم على سلسلة طويلة من الخطوات أو العمليات يلخصها جوفمان فى "الكشف والإخفاء وإعادة الكشف والإفصاح الزائف" ، وهكذا إلى مالا نهاية . وقد يؤدى تدخل أشخاص آخرين يلاحظون من خارج هذه العمليات إلى مزيد من إخضاع سلوك الشخص للضوابط والقيود مما قد يؤدى إلى حدوث خلل فى ذلك التماثل أو الاتساق فى عمليات الاتصال والتواصل Communication ، وبالتالى تعقد "لعبة المعلومات" بحيث قد يكون لهؤلاء الأشخاص الخارجين أو الذين يلاحظون "اللعبة" من الخارج دور أكبر من دور "الفاعل" أو "الممثل Actor" . كذلك قد تعارض الأحداث الواقعية توقعات الشخص وتهدم جهوده فى الإيحاء بتأثيرات معينة وتحديد الموقف الذى يتفق ورغباته وصالحه الخاص ، مما يترتب عليه إبهام وغموض التفاعل ، أو حتى إبطاله وتعطيله تماما ، بحيث ينجم عن ذلك موقف جديد يسوده الارتباك وعدم وضوح الرؤية بالنسبة لكل الأطراف ، ولو لفترة معينة . ونجد ما يشبه ذلك فى المؤسسات العلاجية ، مثل مصحات الأمراض العقلية ، حين يأتى (مريض) جديد فيحاول أن يقدم نفسه بصورة معينة بينما يشعر النزلاء أو المرضى القدامى أنه يجب وضع الوافد الجديد فى (مكانه الصحيح) منذ الوهلة الأولى ، بحيث يدرك من البداية (لمن تكون اليد العليا) . وينجم عن ذلك موقف يتعارض مع الرغبات والتوقعات ، ولكن هذا وحده – كما يقول جوفمان – هو الذى يساعد فى آخر الأمر على تجنب كثير من المتاعب المحتمل حدوثها فى المستقبل .

أما فى الظروف العادية فإن أى معلومات عن الشخص تساعد على تحديد الموقف بالنسبة لكل الأطراف وعلى تعرّف التوقعات . ومن هنا يكون من صالح الشخص أن يقدم نفسه بالصورة التى يريدها ، بحيث يترك فى نفوس الآخرين الانطباع الذى يرغب هو نفسه فيه والذى يخدم أغراضه ، وبذلك تصبح (الذات) "موضوعا" يرغب الشخص الفاعل / الممثل فى أن يقدم عنه انطباعا معينا ، أو يبرزه فى صورة محددة ، ولكى يحقق ذلك فإنه يتعين عليه أن يدرك دوره بدقة ويقوم بتفسيره ، ويشعر بأن له الحق فى المناورة داخل شبكة الاتصالات التفاعلية التى تؤلف "إطار الفعل" ، وأن يستجيب فى الوقت ذاته للالتزامات المتغيرة ؛ لأن الإخفاق فى أى جانب من هذه الجوانب (أى التمسك بأداء دور مقبول فى العلاقات والاتصالات المختلفة ومراعاة الالتزامات المتغيرة) خليق بأن يوقع الشخص فى التناقض .

ولكن إذا كانت الحياة أشبه بالمسرح الذى يلعب عليه الأشخاص أدوارهم للتأثير بعضهم فى بعض بطريقة هادفة فإن ثمة مع ذلك اختلافات هامة .

فالمسرح - *أولا* - يقدم الأشياء التى يراد الإيحاء بها للناس ، بحيث يجعلهم (يعتقدون) فيها ويتقبلونها على هذا الأساس . والمفروض - أيضا - أن الحياة ذاتها تقدم أشياء وأمورا واقعية ، ولكن قد لا يكون تمّ إعدادها من قبل إعدادا جيدا ، أى لم تُعمل لها (بروفة) كما هو الشأن فى المسرح الحقيقى . فالشخص يصطدم فى الحياة الاجتماعية بالواقع الحقيقى ، وليس بما يراد أن يوحَى به إليه على أنه واقع . والأهم من ذلك *ثانيا* ، أنه على خشبة المسرح قد يقدم أحد (الممثلين) نفسه فى شخصية معينة أمام شخصيات أخرى يقوم بها ممثلون آخرون ، بينما يقوم (الجمهور) بدور "الطرف الثالث" فى هذه العلاقة التفاعلية ، وهو دور هام بغير شك ، ولكن ليس له وجود حين يكون "*الأداء المسرحى*" على

أرض الحقيقة والواقع المعاش فى المجتمع . ففى الحياة الواقعية يتم (ضغط) أو (اختزال) هذه الأطراف الثلاثة فى طرفين اثنين فقط هما : الفاعل /الممثل Actor من ناحية ، وبقية الأشخاص الحقيقيين الذين يدخل معهم فى علاقات اجتماعية بطريق مباشر أو غير مباشر ، ويقومون فى تلك العلاقة بأدوار معينة تتفاوت فى أهميتها وكثافتها ، كما يعتبرون فى الوقت نفسه هم الجمهور الذى يرى ويشاهد هذه العلاقة التى يشاركون أو يقومون فيها بأدوار معينة .

فالعملية كلها تتعلق إذن بالتفاعل أو التأثير المتبادل بين أفعال الشخص والآخرين ، أى بين أفعال الناس بعضهم إزاء بعض حين يوجدون معا فى موقف معين . وهذه المحاولة للتأثير من مختلف الأطراف تشبه الأداء أو العرض المسرحى ، الذى يضم كل الذين يشاركون فى أداء الأدوار المختلفة التى يقوم بها الآخرون – أى من غير الشخص نفسه – بما فى ذلك الأشخاص الذين يُعتبرون بمثابة الجمهور أو النظارة . وحين يقوم هذا الشخص / الممثل نفسه بنفس الدور فى مناسبات مختلفة أمام نفس (الجمهور) فإن ذلك يؤدى إلى قيام علاقات اجتماعية معينة بينهم تفرض على صاحبها تمثيل أدوار معينة فى المواقف المعينة أمام نفس الجمهور . وعناوين فصول كتاب "*تقديم الذات فى الحياة اليومية*" – أو بعضها على الأقل – تعكس نظرة جوفمان إلى الموضوع ، حيث يستمد تلك العناوين من لغة المسرح ، مثل "العرض المسرحى" ، أو "الأداء المسرحى" و "الفرق" (المسرحية) ، ومثل الأدوار المتعارضة ، ومثل فنون إخراج (أو إدارة) الانطباعات ، وهكذا .

ويعترف جوفمان بأن المعايير التى تحكم – أو تتحكم فى – الحياة الاجتماعية كثيرا ما تغيب عن أنظارنا ، ولا نعطيها الاهتمام الكافى ؛ لأننا نأخذها كأمور مسلم بها ولا نكاد نشعر بها إلا حين يحدث ما يخدشها أو يكسرها ،

ولكن هذا الخروج على المعايير يؤدى إلى تقويتها وتدعيمها . وعلى أى حال فإن الأدوار والمراكز والمعايير الاجتماعية هى التى تؤلف الإطار العام الذى تحدث ضمنه وداخل حدوده التفاعلات الإنسانية .

★★★

فى كتاباته وأعماله التالية كان إرفنج جوفمان يحرص على تطوير هذه الأفكار عن العروض المسرحية بعد تطويعها لكى تتلاءم مع الموضوع الذى يدرسه . وقد ظهر ذلك واضحا فى كتابه عن *الوصمة Stigma*" الذى صدر عام ١٩٦٤ ، أى بعد كتابه الأساسى النظرى بخمس سنوات . وفى هذا الكتاب (*الوصمة*) يدرس جوفمان أسلوب الأشخاص الذين يعانون من مختلف أشكال وألوان العجز والإعاقة ، وكيف يفلحون فى التغلب عليها ، أو حتى الإفادة منها بحيث يجعلون منها خصائص وصفات مميزة لشخصياتهم وجزءا من هوّياتهم فى تعاملهم وتفاعلهم مع الآخرين . وقد اهتم بنوع خاص بالطريقة التى كان هؤلاء الأشخاص الذين يتصورهم الآخرون (معوّقين) وعجزة ، أو شواذا من الناحية الاجتماعية يستجيبون لطريقة معاملتهم على أنهم أشخاص أقل كفاءة وقدرة من بقية أعضاء المجتمع الذى يفرض عليهم أوضاعا محددة ، كما لو كان يريد أن يضعهم فى قوالب أو نماذج ضيقة محكمة (كمعوّقين أو شواذ أو أقزام أو غير ذلك) . وكان جوفمان يرى أن المشكلة الحقيقية بالنسبة لهؤلاء الأشخاص تكمن فى أنه يتعين عليهم أن يعيدوا توضيح وتحديد الموقف الذى يضعهم فيه ذلك النموذج ، وأن يبينوا للآخرين أنه على الرغم من إعاقتهم أو عجزهم أو حتى جنوحهم وشذوذهم عن المعايير الاجتماعية المحددة فإنهم يتمتعون بالذكاء والقدرة على التفكير ، وأنهم أشخاص (مقبولون) . وهنا نجد أن جوفمان كان يبحث فى الحقيقة عن (البطاقات) التى تستخدم للإشارة إلى هؤلاء الأشخاص وتمييزهم عن

الآخرين ، وكيف أن هذه (البطاقات) لا تلبث أن تلصق بهم وتفرض على الآخرين بعد ذلك أن يتصرفوا وفقا لها ، وتحدد لهم الطرق والأساليب التى يتعاملون بها مع هؤلاء الأشخاص .

وفى عام ١٩٦٨ أصدر جوفمان كتابه عن *المصحات Assylums* " ، وفيه نقل ذلك المدخل خطوة أبعد ، إذ أنه اهتم فى هذا الكتاب بدراسة الطريقة التى يستطيع بها أى "نظام" أو "مؤسسة" شمولية كلية ، مثل مستشفى الأمراض العقلية ، أو السجن ، تحويل وتغيير شخصية وهوية وذاتية النزلاء حتى يتمكنوا من "تناول أنفسهم" ، أى إدارة شئونهم بطريقة أفضل وأكثر ملاءمة مع الظروف والأوضاع التى يجد فيها هؤلاء النزلاءُ الجدُد أنفسَهم . فعلى سبيل المثال ، فإن المريض فى إحدى المصحات أو أحد مستشفيات الأمراض العقلية يمكن إعادة وضعه ، أو بالأحرى (صبّه) ، فى قالب ونظام آخر مختلف تماما عن الحياة الاجتماعية المألوفة ، بحيث ينتمى إلى تلك المؤسسة أو ذلك النظام بشكل لا يعود بعده قادرا على التعايش خارج تلك المؤسسة الكلية الشمولية (التوتالية) أو بعيدا عنها . وهذا هو ما يحدث تماما فى الجيش ، حيث يمضى الشخص المجند حديثا عدة أسابيع فى التدريبات الشاقة التى لا تنتهى ، ويخضع أثناء هذه الفترة لنظام دقيق وصارم من الترويض الذى يهدف إلى (كسر) المجند ، بحيث يصبح فى آخر الأمر خاضعا تماما لذلك النظام الشمولى الذى يميز الخدمة العسكرية ومعتمدا عليه فى كل شئ .

وهذا المدخل نفسه يتبعه جوفمان فى بقية كتبه ، وكان منطقه طيلة الوقت هو التأكيد على المبادئ التى تكمن وراء المواقف والعلاقات الاجتماعية ، والتى تدور كلها فى آخر الأمر حول الطريقة التى يحاول بها الناس تقديم أنفسهم إلى المجتمع الذى يعيشون فيه ، والأشخاص الذين يتعاملون معهم فى مختلف

المواقف ، وطبيعة التفاعل الذى ينشأ بينهم ، والعقبات التى تعترض ذلك التفاعل ، ووسائل التغلب على تلك العوائق .

وفى أواخر حياته اهتم جوفمان بدراسة عمليات الاتصال غير اللفظى عن طريق ما يسميه *"بالتحليل الإطارى"* ، وهو تعبير اتخذه عنوانا لأحد كتبه ، وهو كتاب *Frame Analysis* الذى صدر عام ١٩٧٤ ، وأعطى له عنوانا فرعيا هو *"مقال فى تنظيم الخبرة An Essay on the Organization of Experience"* . وفى آخر كتبه وهو كتاب *Gender Advertisment* الذى ظهر عام ١٩٧٩ أى قبل وفاته بثلاثة أعوام (توفى عام ١٩٨٢) قدم جوفمان دراسة لخصائص طائفة من الصور الفوتوغرافية التى لها فى معظمها أهداف إعلانية ، ووصف كيف ترمز هذه الصور من خلال اختيار موضوعاتها وطريقة إخراجها إلى طائفة من القيم والمعايير المتعلقة بالتفاعلات والأبنية الاجتماعية ، وأن الهدف منها هو توفير صورة مثالية أو نموذجية مركزة - وتكاد تكون شعائرية أو طقوسية - عما يجب أن نكون عليه باعتبارنا كائنات مستهلِكة ، أى كمستهلكين .



ويذهب الكثيرون من مؤرخى الفكر الاجتماعى الحديث والمعاصر إلى أن إرفنج جوفمان يرتبط فى الأصل بالمدرسة التفاعلية الاجتماعية ، وإن كان اتصل فى أواخر حياته بنظريات واتجاهات عديدة ومختلفة ، ولكنه ظل على الرغم من ذلك يؤكد طيلة الوقت فكرة أن التفاعل الإنسانى تحدده وتنظمه المراكز والمواضع التى يحتلها الفاعلون / الممثلون Actors فى سياق ووضع اجتماعى أوسع ، تحكمه قواعد وقوانين وأوضاع رمزية ترسم حدودها وتعينّها قواعد السلوك ومجالات المعنى . وكان جوفمان ، وشأنه فى ذلك شأن جيورج زيمل من قبل ،

أكثر اهتماما ببناء المواقف الاجتماعية منه بدراسة محتوى تلك المواقف .

وقد اعتمد جوفمان على *الاستبطان التعاطفى* *Sympathetic Introspection* كوسيلة وأداة للملاحظة فى دراسة طريقة توجيه أو (إدارة) التأثيرات والانطباعات فى المواقف التى تقوم على علاقات المواجهة أو العلاقات المباشرة . وكان يستعين للتدليل على آرائه بكثير جدا من المعلومات التى يستمدها من الكتابات العلمية الأخرى ، ومن مذكرات عديد من الشخصيات المرموقة الشهيرة ، بالإضافة إلى بحوثه الحقلية ، وبخاصة الدراسة الميدانية التى قام بها بين صغار المزارعين فى جزيرة شتلاند ، وكان يجد تبريرا للجمع بين ذلك الخليط من المعلومات فيما كان يذهب إليه جيورج زيمل من أن الأمثلة يجب أن تتلاءم وتتسق مع الإطار العام الذى يربط الأجزاء المبعثرة من التجربة التى قد يكون القارئ على بينة منها ودراية بها ، ثم يقدم للقارئ دراسة حالة مستمدة من الحياة الاجتماعية المنظمة وتكون فى حاجة إلى فحص واختبار .

وقد تعرضت أعمال جوفمان لكثير من الانتقادات التى تدور حول المنهج الذى اتبعه فى بحوثه ودراساته . إذ كان كثيرا ما يعتمد على الملاحظة (غير المنظمة) أو (غير المنهجية) ، كما أن كتاباته وتحليلاته تخلو من وجود نظرية صريحة ومكتملة ، وإن كان هناك إطار مرجعى من الآراء ينظم أفكاره فى سياق متماسك ، وأن كثيرا من آرائه وأفكاره عبارة عن انطباعات ، مما يطبع كتاباته بشئ من السطحية والفجاجة . وساعد على ذلك كله اعتماده على أسلوب معين فى التعبير عن آرائه يتصف بالرشاقة على حساب الدقة العلمية ، وإن كان يساعد على متابعة القراءة ، كما أن أسلوب الاستبطان التعاطفى يتعارض مع الموضوعية المطلوبة فى البحوث السوسيولوچية والأنثربولوچية . ولكن هذا كله لم يمنع مؤرخى الفكر الاجتماعى من اعتباره واحدا من كبار العلماء المعاصرين الذين

أفلحوا فى تكوين مدرسة من الأتباع والتلاميذ الذين يتابعون تطبيق نظرته مع إدخال بعض التعديلات عليها فى ضوء التجربة الميدانية .

★★★

أهم أعماله

1959; *The Presentation of Self in Everyday Life*, Doubleday.

1961; *Assylum: Essays on the Social Situation of Mental Patients and Other Inmates*, Prentice-Hall.

1963; *Stigma: Notes on the Management of Spoiled Identities*; Prentice-Hall.

1967; *Interaction Ritual*; Doubleday.

1971; *Relations in Public: Microstudies of the Public Order*, Harper and Row.

1974; *Frame Analysis; An Essay on the Organization of Experience*, Harper & Row.

1979; *Gender Advertisment*, Harper & Row.

مراجع مختارة

Coser, L.; *Masters of Sociological Thought*, Harcourt, Brace, Javonovitch, N.Y. 1978.

Kuper, Adam and Jessica (eds); "Goffman" in *The Social Science Encyclopedia*, R.K.P. 1985.

Leslie, G. (*et al*); *Introductory Sociology*, O.U.P. 1980.

Meltzer, Bernard N., (*et al*); *Symbolic Interactionism:: Genesis, Varieties and Criticism*; R.K.P. 1945.

Psathos, G. (ed); *Phenomenological Sociology: Issues and Implications*, London 1945.

Worsley, P. (ed); *Modern Sociology*, Penguin 1978.

تنازع الحدود وتحول التضامنات

رؤية حول المؤتمر الدولى الثالث عشر لعلم الاجتماع *

١٨ - ٢٣ يوليو ١٩٩٤ **

احمد زايد ***

من أشهر المهرجانات العلمية على المستوى العالمى ذلك المهرجان الذى يقيمه الاتحاد الدولى لعلم الاجتماع كل أربع سنوات تحت عنوان "المؤتمر الدولى لعلم الاجتماع" . ولقد عقد مؤتمر هذا العام فى جامعة بليفليد بألمانيا الاتحادية فى الفترة من ١٨ - ٢٣ يوليو ١٩٩٤. ويحق لنا أن نصف هذا المؤتمر بأنه مهرجان بحق . وتكفى - فقط - الإشارة إلى عدد الذين حضروا هذا المؤتمر ، وفقا لآخر إحصاء نشره الاتحاد الدولى لعلم الاجتماع . فقد شارك فى المؤتمر ٣٦٧٨ باحثا من المتخصصين فى علم الاجتماع يمثلون ٩٣ دولة ، وحضر المؤتمر كوكبة من علماء الاجتماع العرب كان معظمهم من مصر (١١ عضوا) ، والإمارات العربية المتحدة (٣ أعضاء) ، وتونس (٣ أعضاء) ، والجزائر (٤ أعضاء) ، ولبنان

* Contested Boundaries and Shifting Solidarities, July 18-23, 1994. Bielefeld, Germany. XIIIth World Congress of Sociology.

** هذا العرض ليس عرضا لبحوث المؤتمر ، وإنما هو رؤية الكاتب حول موضوعه .

*** أستاذ علم الاجتماع ، كلية الآداب جامعة القاهرة .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٤ .

(٣ أعضاء) ، والكويت (عضوان) ، والمملكة العربية السعودية (عضوان) ، وليبيا (عضو واحد) ، والمغرب (عضو واحد) ، والسودان (عضو واحد) ، واليمن (عضو واحد) . وكان للعرب نشاط بارز في المؤتمر على ما سنرى في نهاية هذه الرؤية .

والمؤتمر الدولي لعلم الاجتماع ليس حدثا عاديا يعقد كيفما اتفق ، فهو حدث عالمي بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى . وتبدو عالمية الحدث من طبيعة الموضوع الذي يطرحه على هذا الحشد الهائل من علماء الاجتماع . فالمؤتمر يطرح دائما موضوعا يعكس أهم التحولات العالمية في المجتمعات التي تضمها الكرة الأرضية ، ويلخص همومها ومشكلاتها ، ويتنبأ بما ستكون عليه الأحداث في المستقبل القريب والبعيد . ويدعونا هذا إلى أن نقول - بحق - أن هذا المؤتمر هو نبض العالم ووعيه الذي ترقى به شعوب وتتخلف به شعوب أخرى . ترقى به الشعوب العارقة بالعلم المقدرة لدوره في الحياة ، وتتخلف به الشعوب الأمية التي تدير ظهرها للعلم ، والتي يصم القائمون على شئونها - من ساسة ومثقفين وفقهاء - آذانها بطنين لا ينضب . نقول إن الموضوع الذي يختاره المؤتمر هو نبض العالم . وينطبق ذلك على الموضوع الذي طرح في مؤتمر عام ١٩٩٤ ، والذي تبلور حول هذه العبارة الغامضة في صياغتها غموضا يعكس هموم عالم غامض : تنازع الحدود وتحول التضامنات Contested Boundries and Shifting Solidarities .

ويعني هذا العنوان أول ما يعني أن ثمة حدودا متنازعا عليها ، وأن ثمة تضامنات تتغير . إنه يعني أن العالم يخبر تغييرا جذريا في بنائه . فالحدود والتضامنات عندما تتغير فإنها تشير إلى الولوج في مرحلة جديدة ، والدخول في عالم آخر يختلف عن عالم الأمس . فالعالم المعاصر يعيش حالة من عدم الاستقرار

واللانظام ، وحالة من الاضطراب والفوضى ، تسير به إلى مستقبل غير مضمون وغير واضح . وهو بذلك يشهد ضروبا من التحول والصراع ، تم التعبير عنها بجلاء فى عنوان المؤتمر "تنازع الحدود وتحول التضامنات" .

والمحقق أن النظام العالمى قد تعرض عبر مسيرته التى بدأت منذ القرن الخامس عشر الميلادى لمواقف مشابهة ، عندما كان ينتقل من مرحلة فى تاريخ تطوره إلى مرحلة أخرى . شهدها فى عمليات الانتقال إلى الثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر ، وفى أثناء حربين عالميتين فى القرن العشرين ، وفى أثناء أزمات كساده المتعددة . غير أن التاريخ المعاصر للنظام العالمى يكشف عن تغيرات وتحولات من نوع جديد . لقد وصف بعض الكتاب التاريخ المعاصر بأنه تاريخ "الرأسمالية غير المنظمة" (كلاوس أوفه وآخرون) ، ووصفه البعض الآخر بأنه تاريخ "عدم اليقين" (روبرتسون) . وتلك أوصاف تعبر - بحق - عن عالم يموج بالتحولات غير المنظمة التى تتلاحق بسرعة يصعب التنبؤ بها ، بحيث تصير الأمور إلى فوضى لا يمكن التنبؤ بآفاقها المستقبلية بسهولة .

وإذا جاز لنا أن نعبر عن جوهر هذه التحولات بكلمة أقرب إلى الدقة لقلنا إن العالم المعاصر يخبر حالة من إعادة التشكل ، تخلق بدورها حدودا متنازعا عليها ، وتفرض تحولات فى أشكال التشيع والتضامن . ومن هنا جاء عنوان المؤتمر ليشير بشكل دقيق إلى هذه الحالة من إعادة التشكل التى يخبرها عالمنا المعاصر . والحدود boundries هنا تعنى التخوم أو الحرمات . وهى لا تشير فحسب إلى الحدود بين الدول ، بل تشير - أيضا - إلى التخوم بين الثقافات والأيديولوچيات والجماعات ، بل بين الأفراد أو الذوات الفاعلة . أما التضامنات solidarities فإنها تشير إلى أشكال التحزب والتشيع لا فى العلاقات والروابط الاجتماعية فحسب ، بل فى الأفكار والأيديولوچيات والمستويات الثقافية أيضا .

وثمة رابطة بين المفهومين . فالشروع فى تغيير الحدود - اجتماعية كانت أم فكرية - يصاحبه تحول فى نمط التضامن ، نقول تحولا فى نمط التحزب والتشيع . والحق أن عالمنا المعاصر يموج بضروب من التنازع على الحدود والتحول فى التضامن فى مرحلة تشى بالاضطراب والفوضى وعدم الوضوح ، على ما ذكرنا قبل قليل . ويجدر بنا ، لكى نفهم الصورة على نحو أعمق ، أن نعرض لأشكال الحدود التى تتغير وضروب التضامنات التى تتحول من حولنا وفى داخلنا :

١ - من أهم ظواهر عالمنا المعاصر تواتر النزاعات الإقليمية على الحدود ، بل والتحول فى هذه الحدود . ومن أشهر هذه النزاعات تلك التى تدور على الحدود الجغرافية التى قسمت ما عرف فى الماضى بالاتحاد السوفيتى ، ويوغسلافيا . هذا فضلا عن النزاعات الحدودية الجغرافية المتناثرة هنا وهناك، فيما عرف فى الماضى بالعالم الثالث .

٢ - وإذا كانت الحدود بين الدول القومية تشكل ظاهرة خطيرة ، فإن الحدود بين الجماعات العرقية والأثنية تشكل ظاهرة أخطر ؛ ذلك أنها تثير نزاعا داخل حدود الدولة الوطنية ذاتها . ويكفى أن نشير إلى الصراع الدموى بين الصرب والكروات والمسلمين ، وبين الروس والمسلمين ، وبين القبائل المتناحرة فى الصومال ورواندا ، وبين المسلمين والهندوس فى الهند ، وبين الأكراد والعرب ، والأكراد والأتراك ، والصراعات المختلفة فى دول جنوب شرق آسيا. لقد أصبحت الحدود بين الجماعات العرقية والأثنية مشكلة تستعصى على الحل فى كثير من الدول . بل إنها تتزايد وتتدعم فى ضوء الظروف المتغيرة للنظام الدولى ، الذى يدعم إدراك هذه الجماعات لحدودها الاجتماعية والثقافية.

٣ – وثمة نوع ثالث من الحدود ، ألا وهى الحدود الثقافية التى تنشأ بين الثقافات الفرعية داخل الدولة الوطنية ، أو التى تنشأ بين الأطر الثقافية عبر العالم . ومن أهم المشكلات المرتبطة بهذا النوع من الحدود الصراع الذى تفجر – ويزداد تفجره يوما بعد يوم – بين الثقافة الحديثة الواردة من المشروع الحضارى الغربى وبين الثقافات التقليدية للحضارات غير الغربية . فقد اكتسحت الثقافة الحديثة حدود الثقافات التقليدية ، وكادت أن تطمس معالمها ، وفجرت داخلها صراعات كانت نتيجتها إما تكيفا وقتيا مع الثقافة الحديثة ، وإما التمسك الصارم بالحدود الثقافية التقليدية ، مع كل ما يصاحب هذا من أشكال من الرفض أو المقاومة .

٤ – ورغم أن النبض الأيديولوچى قد تباطأ فى عالمنا المعاصر ، إلا أن ثمة نزاعات أيديولوچية من نوع جديد ، وخاصة ما يتعلق منها بإحياء الأيديولوچيات النازية والفاشية ، وتحول الأيديولوچيات القومية (الوطنية) إلى طرز أيديولوچية جديدة تلتصق بالتراث وتعيد إحياءه واستخدامه استخداما أيديولوچيا فى ضروب من مقاومة الثقافة الغربية أو التعايش معها . فأيديولوچية الأصالة والرجوع إلى الماضى تحاول جاهدة تفكيك الأطر الأيديولوچية السائدة الأكثر اعتمادا على ثقافة الآخر ، وتواجهها تلك الأخيرة بأيديولوچية تعتمد على مفهوم الأمن والاستقرار دون أى وعاء سياسى .

٥ – وفى داخل المجتمعات والدول الوطنية تظهر أنواع جديدة من الحدود ، خاصة بين الطبقات والشرائح الاجتماعية . فالطبقات العليا تعيد تشكيل نفسها (خاصة فى المجتمعات التى حدثت فيها تحولات سياسية وأيديولوچية جذرية كمجتمعات الكتلة الشرقية وكثير من المجتمعات النامية) ، والطبقات الدنيا تزداد فقرا من خلال عمليات التحول البروليتارى المستمر ، أما الطبقات

الوسطى فإما أنها تتقهقر إلى الوراء ، أو تنزل بثقلها إلى ساحة التخصص المهنى والسيطرة على أجهزة الدولة ، من خلال تملك الخبرة والمهارة والتحكم فى نظم المعلومات . وفضلا عن ذلك فإن التحولات فى الحدود الأيديولوجية يخلق حدودا جديدة بين الفئات الاجتماعية خاصة عالم الرجال وعالم النساء . وتقوم هذه الحدود على ضروب متناقضة من فهم العلاقة بين الرجل والمرأة . ففى المجتمعات الغربية تحاول الحركة النسائية أن تدمج عالم الرجال بعالم النساء ، ليعبر النساء الحدود التاريخية المفروضة عليهن إلى آفاق أوسع . ولكن هذه الحركة تفرض قيودا وحدودا من نوع جديد عندما ترفض أفكار الرجال ، وتتحصن خلف سجون جديدة للحرية والليبرالية (ليس أقلها سجن الطلاق والأسر التى بغير رجال) . أما فى المجتمعات التقليدية ، فإن إحياء الأيديولوجيات التراثية يؤدى إلى معاودة النظر فى علاقة المرأة بالرجل ، والميل إلى فرض قيود وحدود جديدة على العلاقة بين المرأة والرجل ، ليعاود الرجل بها تملك ما فقده من سيطرة على المرأة - بفضل التعليم والحداثة - وضبط لسلوكها ، مستخدما أدوات تراثية .

٦ - وأخيرا فإننا نصادف تأثيرا لكل هذه الحدود على العلاقات فى الحياة اليومية ، فتتحول إلى علاقات مليئة بالحدود بين الأفراد أو إلى علاقات تنتهك فيها الحدود الفردية بشكل صارخ . ويقوم هذا الموقف على تناقض من نوع مختلف . ففى الوقت الذى تتعاظم فيه الحدود بين الجماعات والأفراد ، والذى تصل فيه الحدود الفردية - فى بعض الأحيان - إلى درجة لا تتجاوز معها حدود الجسد ، وإلى درجة تفقد معها الجماعة معناها في عقول الأفراد ، نقول فى الوقت الذى تصل فيه الحدود الفردية إلى هذا الحد تنتهك هذه الحدود من قبل نظم المعلومات وأدوات الاستهلاك ، فتتحول الأجساد إلى

بضاعة ، وتتحول الحدود الخاصة للأفراد إلى حدود وهمية لا معنى لها أمام سطوة تكنولوجيا الاتصال الحديثة . ويفرز هذا الوضع المتناقض حركات اجتماعية تفرض حدودا جديدة على حركة الجسد عبر العالم اليومى . وعلى تناقضها ، فإن هذه الحركات ترمى فى مرمى واحد . وتمتد هذه الحركات من الحركات النسائية التى تحاول إلغاء حدود الذكورة والأنوثة ، وتضع مفاهيم جديدة للأنوثة ، إلى الحركات الدينية المتطرفة التى تحاول عزل المرأة وحجب جسدها عن أعين الرجال ، وفرض قيود وضوابط على حركتها عبر المجتمع . تتحول المرأة فى هذا العالم الجديد لا إلى موضوع للاستهلاك فحسب ، بل إلى موضوع للأيديولوچيا .

والحق أن كل هذه الحدود هى حدود متحركة عبر الزمان والمكان ، ولذلك فإنها تتقاطع وتتصارع ، ويحدث بينها تحولات مستمرة . وهنا يأتى موضوع التضامنات الجديدة التى تصاحب هذه التحولات فى الحدود . ومن هذه التضامنات :

١ - تحول جماعات عرقية وطبقية وثقافية بعيدا عن الدولة الوطنية . والبحث عن هوية مستقلة .

٢ - انفصال الثقافة العالمية - الكونية - عن الدولة الوطنية ، وتخطيها للحدود التى ظهرت فيها ، وتحول الدول الوطنية إلى كيان منعزل مهدد بالزوال .

٣ - وفى الوقت الذى يشهد المجتمع العالمى من قمته ضرب الوحدة أو التوحيد من خلال شبكة العلاقات التجارية والاتصالية ، فإنه يشهد من قاعدته ضربا من التفكك والتضامنات الجديدة التى تقاوم هذه الثقافة الكونية .

٤ - وتبقى الدولة الوطنية بذلك بين كفى رحى ، وتقع فريسة لكل هذه القوى المتصارعة ، فتتحول فى تضامناتها ، وتبدأ فى صياغة فلسفات جديدة

وأساليب عمل جديدة تدافع بها عن كيانها المتهاوى .

وفى ضوء كل هذه التحولات ، فإن علم الاجتماع تصبح حدوده هى الأخرى مهددة ، غير معروفة بدقة . إن العالم الاجتماعى الذى يحاول علم الاجتماع أن يقترب منه بالتفسير والتحليل يغير من حدوده ، ألا يمكن بناء على ذلك أن يغير العلم حدوده . إن ثمة مؤشرات كثيرة على ذلك . فعلم الاجتماع ينفتح على العلوم الأخرى ، بحيث تكاد الحدود بينها تنوب . ويطرح العالم المعاصر موضوعات وقضايا تصبح مجالا لإسهامات علمية متنوعة ، من الاقتصاد والسياسة والأنثروبولوجيا والنقد الأدبى وعلم الاجتماع . فقضايا الحداثة ، وما بعد الحداثة ، والعالمية ، والمعلوماتية ، وغيرها من القضايا العالمية الجديدة ، ليست حكرا على علم اجتماعى معين ، بل إنها تصبح مجالا لاهتمامات علوم طبيعية . إن على العلم أن يعيد صياغاته إذن ، وأن يطور من أساليبه المنهجية ، وإلا فإنه مهدد بالزوال . ولقد عبر عن ذلك ت . ك . أومّن T. K. Oommen رئيس الاتحاد الدولى لعلم الاجتماع عندما قال فى خطابه الافتتاحى للمؤتمر : "هل من الممكن أن نحافظ على تخصصنا برغم التغيرات فى حدود وحدة دراسته ؟ أم إنها نهاية علم الاجتماع ، إذا كان لنا أن نصك مصطلحا جديدا ؟ هل لنا أن نحول اهتمامنا، مع تقلص الدولة الوطنية ، نحو التركيز على الحضارة كهوية جمعية ؟ كيف يمكن التوفيق بين وحدة الحضارة وتنوع الدولة الوطنية ؟ وكيف يمكن لنا أن نتعايش مع الخصوصيات الحضارية داخل المجتمع العالمى ؟ وما الآليات التى يمكن أن نحافظ بها على توازن بين الدولة والسوق والمجتمع المدنى والبيئة ؟" .

لقد عبر أومن بهذه الصياغة البليغة عن مطلب جديد ، يضعه أمام علماء الاجتماع على مستوى العالم . ويتلخص هذا المطلب – إذا كان لنا أن نقدم تأويلا لعبارات أومن – فى سؤال بسيط موجه إلى علماء الاجتماع : هل لكم أن تفكروا

فى صياغاتكم النظرية والمنهجية القديمة ، وإلا فإنكم مهددون بالفناء ؟ .

لقد دارت مناقشات مستفيضة فى المؤتمر حول كل هذه القضايا وغيرها ، ويكفى الإشارة إلى أن عناوين الأبحاث التى قدمت إلى المؤتمر ، قد كتبت فى مجلد يتكون من ٤٣٧ صفحة من القطع الكبير ، بحث فيها علماء الاجتماع مجالات امتدت من الكونية إلى التفاعلات اليومية ، وتوزعت على التخصصات المختلفة فى علم الاجتماع ، وشارك فى مناقشتها أكثر من ثلاثة آلاف عالم اجتماعى من أنحاء العالم . وكان للعرب حضور كبير كما قلت ، وكان لكاتب هذه السطور شرف تنظيم حلقات بحثية Ad Hoc Meeting بالاشتراك مع عالم الاجتماع الألمانى جورج شتاوت وعالم الاجتماع السورى عبدالقادر العرابى ، حول "علم الاجتماع العربى والإسلام والحداثة" قدمت فيها - على مدى أربع جلسات - بحوث عديدة من قبل علماء اجتماع عرب وأجانب ، وسوف تنشر الأعمال التى قدمت فيها فى أحد أعداد المجلة الدولية لعلم الاجتماع .

استغلال الأطفال من خلال العمل

مؤتمر دولى باريس ٢٤ - ٢٦ نوفمبر ١٩٩٤ *

علا مصطفى**

اكتسب موضوع عمل الأطفال اهتماما متزايدا فى أماكن عديدة من العالم ابتداء من عقد الثمانينيات ، وجاء ذلك كنتيجة لتسليط الأضواء بشكل أكبر على حقوق الطفل ، وما يشوب هذه الحقوق من انتهاكات فى مجتمعات كثيرة . وقد اهتمت المنظمات الدولية - اليونيسف ومنظمة العمل الدولية ، بشكل خاص - بهذه الظاهرة ، وحثت الدول على إجراء البحوث وتبنى البرامج الكفيلة بالحد منها . كما قام المجتمع الدولى بوضع الاتفاقيات والمعاهدات المتضمنة لكثير من البنود التى تكفل الحماية والرعاية للأطفال العاملين ، إلا أن العديد من الدول لم تصدق عليها .

وفى إطار هذا الاهتمام المتزايد والذى يتصاعد يوما بعد آخر ، جاء هذا المؤتمر الدولى ليجمع حشدا من الباحثين من كل القارات تقريبا - أفريقيا وآسيا وأوربا وأمريكا اللاتينية - ليعرضوا الأوضاع القائمة ببلدانهم ورؤيتهم لها . وجاءت المبادرة من مجموعة مراكز بحثية فرنسية : المعهد الفرنسى للبحوث العلمية

* L'enfant exploité - mise au travail et prolétarisation - Colloque international. Paris, 24, 25, 26 Novembre 1994.

** خبير أول ، قسم بحوث التعليم والقوى العاملة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٤ .

من أجل التنمية والتعاون ORSTOM ، والمركز الفرنسي للسكان والتنمية CEPED ومركز الدراسات الأفريقية CEA ، والمركز القومى للبحوث العلمية CNRS ، مع مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية EHESS ، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ILO .

وكانت الصراحة الشديدة هى السمة الغالبة على المؤتمر ، حيث ظهر بوضوح ، من خلال المناقشات ، تباين الاتجاهات إزاء المشكلات المطروحة وطرق حلها . ولم يستهدف المؤتمر الخروج بتوصيات ، ومن هنا جاءت الآراء ثرية ، والحوار إيجابيا .

وقد اندرجت الموضوعات تحت خمسة محاور رئيسية ، وقد كان هذا فصلا تعسفيا يقتضيه تنظيم الجلسات ، ذلك أنه كان يوجد تداخل كبير بين مضمون البحوث والمحاور المطروحة ، بمعنى أن أى بحث من البحوث المقدمة يصلح أن يندرج تحت أكثر من محور . وقد بلغت البحوث المقدمة سبعة وثلاثين بحثا ، طرحت كلها فى جلسات عامة شارك فيها الجميع ، مما أثرى العرض والمناقشات. وقد خصصت جلستان لكل محور .

المحور الأول : عمل الأطفال فى إطار النظام الاقتصادى

وكان رئيس جلستى العمل مدير منظمة العمل الدولية ILO فى فرنسا ، وعرضت ستة بحوث . تناول البحث الأول عمل الأطفال فى تايلاند ، والتهميش الاجتماعى فى سياق نمو اقتصادى سريع . وكان البحث الثانى عن الأيدى العاملة الصغيرة فى ريف دولة توجو ، باعتبارها عمالة يكثر حولها النزاع . وتناول البحث الثالث عمل الأطفال وانتكاسة النظام الاقتصادى فى الجزائر . أما البحث الرابع فقد طرح أثر البعد الاجتماعى الاقتصادى على عمل الأطفال فى الكاميرون . وجاء

البحث الخامس ليجسد وضع العلاقات التجارية العالمية تحت عنوان : عمل الأطفال وقطاع التصدير فى العالم الثالث ، دراسة حالة لصناعة السجاد فى الهند . وانتهى المحور الأول بعرض البحث السادس ، عن الطفل خارج المعايير فى حضر فيتنام : الوضع الحالى وأسبابه .

وكما يتضح من موضوعات المحور الأول فإن البعد الاقتصادى كان الشغل الشاغل خلال الجلستين ، حيث ارتبطت ظاهرة عمل الأطفال بمتغيرات اقتصادية داخلية وعلاقات اقتصادية خارجية . فى الداخل واجهت فشل نماذج التنمية المطبقة فى بعض البلدان ، مثل الوضع فى الجزائر ، أو اقتصاد ينمو بسرعة بدون تلاحق اجتماعى ، مثل الوضع فى تايلاند ، أو اختلال بين النمو الاقتصادى والبعد الاجتماعى ، كما هو الحال فى توجو .

وتتأثر الظاهرة بالعوامل الاقتصادية الخارجية من خلال نظام التجارة العالمى الجديد وغيره من المؤثرات الاقتصادية التى ستؤثر سلبا على دول العالم الثالث . ويتضح هذا فى حالة الهند ، وهى دولة يشيع فيها بكثرة عمل الأطفال ، حيث يبلغ الأطفال العاملون فى الهند وحدها ثلث الأطفال العاملين فى العالم .

وقد أظهرت المناقشات عدة اتجاهات ، بعضها محافظ ، يرفض وضع المشكلة فى إطارها الواسع وربطها بالعلاقات بين دول الشمال والجنوب ، والبعض الآخر يرى أهمية طرح كافة الأبعاد بما فيها اتفاقية الجات وما سوف ينتج عنها ، بالإضافة إلى القيود التى يضعها البنك الدولى وصندوق النقد على الدول النامية . ومن هذا المنطلق دعا أحد الباحثين الفرنسيين المشاركين فى المؤتمر إلى ضرورة قيام باحثى الدول المتقدمة بدور إزاء حكوماتهم من أجل الحد من الآثار السلبية الناجمة عن الاقتصاد العالمى الجديد على الدول النامية بما لا يؤثر على نمو ومصالح هذه الدول .

المحور الثانى : ظروف حياة وعمل الاطفال

شغل هذا المحور الجلستين الثالثة والرابعة تحت رئاسة مدير البحوث بالمعهد الفرنسى للبحوث العلمية من أجل التنمية والتعاون ORSTOM ، وعرض من خلاله عشرة بحوث . وقد صورت هذه الأوراق الجوانب المختلفة لحياة الأطفال العاملين فى سياق العمل وفى سياق الأسرة .

تناول البحث الأول عمل الفتيات فى أفريقيا جنوب الصحراء ، مصورا ظروف المهاجرات الصغيرات إلى داكار بالسنغال . وكان البحث الثانى عن عمل الأطفال فى تركيا . وجاء البحث الثالث ليتحدث عن الأطفال العاملين فى صناعة الأحجار الكريمة فى ولاية چاييور الهندية . وانصب البحث الرابع على عمل الأطفال فى زراعة البن فى جواتيمالا . وعرض البحث الخامس وضع الطفل الذى يتم استغلاله فى بيرو بأمريكا اللاتينية . أما البحثان السادس والسابع فقد كانا من البحوث القليلة التى تناولت التدريب كموضوعها الأساسى : الأول عن التدريب فى فرنسا من خلال بحث ميدانى ، والثانى عن استغلال المتدربين فى توجو بشرق أفريقيا . ويعتبر البحث الثامن الوحيد الذى تناول عمل الأطفال فى الأجازة الصيفية ، وذلك فى شرق الكاميرون . وعرض البحث التاسع أوضاع صغار الباحثين عن الذهب فى بوركينافاسو . ثم جاء البحث العاشر والأخير ، عن عمل الأطفال فى مناجم الفحم فى كولومبيا .

ولما كان هذا المحور يتناول ظروف حياة الأطفال العاملين ، فقد ظهر تدنى حياة هؤلاء الأطفال فى دول العالم النامى فى أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . كما ظهر كثير من السلبيات فى نظام التدريب المطبق فى بعض الدول المتقدمة ، مثل فرنسا ، من أجل التأهيل لبعض المهن ، مثل الجزارة ، وصناعة الخبز ، وإعداد الحلوى .

وقد أظهرت اتجاهات المناقشة التضارب فى تعريف الطفل . فبعض البحوث تناولت الأطفال أقل من ١٥ سنة ، وهم الأطفال المحظور عملهم حسب الاتفاقيات الدولية ، بينما بحوث أخرى أدخلت فى دراستها الأكبر سنا ، وقد تصل أعمارهم إلى ١٨ سنة . ويرجع هذا إلى أن التشريعات المحلية المنظمة تختلف من دولة إلى أخرى ، حيث يتراوح الحد الأدنى لسن الدخول إلى العمل بين ١٢ سنة و ١٦ سنة ، وقد يتجاوز ذلك فى الأعمال الخطرة .

وقد اتضح بعض أنماط استغلال الطفل فى بعض المجتمعات ، حيث يقوم الطفل بأعمال خطيرة وصعبة ، مثلما هو الحال فى مناجم الذهب فى أفريقيا ، ومناجم الفحم فى أمريكا اللاتينية . وتدور هذه الأعمال فى القطاع غير الرسمى ، حيث يشرف عليها بعض الأسر التى تقوم بإدراج أطفالها فى هذه الأعمال . ويتميز سياق العمل بالبدائية الشديدة فى المهام والأدوات . وقد ظهرت سلبيات عديدة فى حماية هؤلاء الأطفال . فقد ذكر بعض المشاركين فى المؤتمر أن مفتشى العمل أبلغوا بالانتهاكات فى القوانين التى تقع من أصحاب الأعمال ويكون ضحيتها الأطفال ، وبالفعل سجلوا ما رأوه ، إلا أن النتيجة كانت إما مخالفة مالية بسيطة ، أو عدم استجابة كاملة .

وقد ظهرت – أيضا – الإساءة التى تقع على بعض الأطفال الذين يعملون كخدم فى المنازل فى بعض الدول الأفريقية ، والتى يبدو منها تنازل الأسرة عن الأطفال فى مقابل المال ، فيعمل الأطفال ويقيمون لدى أسر أخرى قد تمت بصلة قرابة بعيدة للأطفال ، أو قد تكون غريبة تماما عنهم .

المحور الثالث : أبعاد أسرية وأبعاد سكانية

خصصت الجلستان الخامسة والسادسة لهذا الموضوع تحت رئاسة مدير منظمة

اليونيسف UNICEF فى باريس ، وعرضت فيهما عشرة بحوث . كان البحث الأول عن مصر ، وموضوعه عمل الأطفال والتغير فى العلاقات الأسرية* . وتناول البحث الثانى هجرة الأطفال وعملهم فى المناجم فى بنين الوسطى بأفريقيا ، حيث يذهبون للعمل إلى دول أخرى ، مثل توجو ، والجابون ، وساحل العاج . واهتم البحث الثالث بالطفل فى العمل فى مدغشقر ومكانته فى السياق الاجتماعى . وكان موضوع البحث الرابع عمل الأطفال فى الفلبين فى إطار الاقتصاد العالمى الجديد . واهتم البحث الخامس بعمل الأطفال فى الكونغو وعلاقته بالتحول السكانى . وانصب البحث السادس على عمل الأطفال فى فترة الأزمة الاقتصادية ، كدراسة عن تنوع عمل الأسر فى ساحل العاج . وتناول البحث السابع عمل الأطفال فى الحضر الأفريقى ، من خلال تحليل تقسيم العمل داخل الأسر فى بوركينا فاسو . وجاء البحث الثامن من الكاميرون ليطرح موضوع المجتمع والنجاح الاقتصادى وعمل الأطفال ، من خلال دراسة حالة لسكان منطقة باميليكه فى شرق الكاميرون . وعرض البحث التاسع عمل الصغيرات فى الخدمة المنزلية فى مدينة بشمال شرق البرازيل . وأخيرا عرض البحث العاشر وضع الأطفال العاملين فى نيما بغانا ، وارتباطه بالاختلال الأسرى .

ولما كانت المعطيات المطروحة فى إطار هذا المحور متسعة للغاية ، فقد أثارت العديد من المناقشات ، والحوارات بين المشاركين . فأثير موضوع استغلال الأطفال ، ومن المسئول عنه : صاحب العمل ، أم السلطات العامة المعنية التى تتغافل عن وجود هؤلاء الأطفال ؟ أم المجتمع ، ممثلا فى من يتعاملون مع منشآت تستخدم أطفالا ، رغبة فى خدمة منخفضة الثمن ؟ وطرح مدى استغلال الأسر لأطفالها . ففى بعض المجتمعات – وعلى الرغم من أن الأسرة الفقيرة تزج

* أعدته مقدمة هذا العرض .

بأولادها فى العمل بسبب ضيق الخيارات المطروحة أمامها - إلا أنها تحاول بقدر الإمكان حمايتهم . بينما فى مجتمعات أخرى تتخلى الأسرة عن الطفل تماما ، وبذلك تعجز عن حمايته . وقد تمثل هذا بوضوح لدى خادمات المنازل صغيرات السن فى أمريكا اللاتينية . فالأسر الفقيرة تودع أولادها لدى الموسرين ، وتنقطع الصلة بينها وبينهم ، فلا تعلم كيف يعيشون . وهنا قد يتعرضون لأسوأ أنواع الاستغلال الذى قد يصل إلى حد الانتهاك الجنسى .

وطرح موضوع السياق الثقافى ، ومدى مسئوليته عن وجود الظاهرة جنبا إلى جنب مع العامل الاقتصادى ، حيث تعتقد بعض الأسر أن عمل أطفالها يتضمن تأهيلا وإعدادا للمستقبل . كما طرح قرار العمل ، وما إذا كان اختيارا للطفل أم لأسرته . ونوقش فى هذا الإطار مدى رضاء الطفل عن العمل ، حتى لو كان هذا العمل يقع فى إطار الأسرة .

وطرح موضوع التعليم ، وهل التعليم القائم فى أنحاء مختلفة من العالم يؤهل الطفل للمستقبل ، أم أن العائد الاقتصادى منه قد تراجع . وأثير أثر العمل على التعليم بالنسبة لمن يجمعون بين التعليم والعمل . وطرح أيضا موضوع التدريب ، وإلى أى مدى يمكن أن يساهم فى حل المشكلة .

وبالنسبة لدور المنظمات الدولية ، فقد طرحت أفكار عديدة حول الدور الذى يتعين أن تلعبه ، سواء تمثل فى المساهمة فى التخلص من المحددات المسببة للظاهرة ، أم فى تقديم برامج تدخل فعالة . وطرحت - أيضا - أهمية قيام دور المنظمات غير الحكومية بأدوار عديدة على مستوى الأسرة والطفل ، ووسائل الإعلام ، وغيرها من المستويات .

المحور الرابع : السياسات العامة

شغل هذا المحور الجلستين السابعة والثامنة تحت رئاسة مدير المركز القومى للبحوث العلمية CNRS ، وقدمت فى إطاره ستة بحوث . فكانت الدراسة الأولى عن تاريخ استغلال الطفل فى أوروبا ، فى الفترة من الربع الثانى للقرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين . وجاء البحث الثانى عن عمل الأطفال فى المملكة المتحدة : الأيديولوچيا والواقع . تلاه البحث الثالث عن عمل الأطفال والقانون فى الهند . وطرحت الورقة الرابعة المناقشات الدائرة حول الطفل الفقير فى البرازيل ، بين التهميش والعمل المبكر . ودار البحث الخامس حول عمل الأطفال فى شوارع مكسيكوسيتى . وتناول البحث السادس صحة الأطفال العاملين باعتباره رأسمالا فى حاجة إلى تعزيز .

وكما يتضح من موضوعات هذا المحور ، فقد طافت بنا بين الأبعاد النظرية المتمثله فى التاريخ والتشريع – وتمثل خلفية أساسية للموضوع – وبين الواقع الفعلى المتمثل فى أطفال تحت ١٤ سنة يعملون ، قد يجمعون بين الدراسة والعمل ، كما هو الوضع فى المملكة المتحدة مع صعوبة هذا الجمع ، وقد يعملون فى الشوارع ، كما هو الحال فى المكسيك والبرازيل ، حيث يعانون من مشكلات عديدة ومعاملة سيئة تصل إلى حد القتل للتخلص منهم ، كما حدث فى شوارع البرازيل عندما تخلصت الشرطة من هؤلاء الأطفال بقتلهم !!

وأثير فى المناقشات موضوع التشريع ومدى فاعليته ، وقدرته على الحد من الظاهرة وانتشارها ، معوقات تطبيقه . وهل تصلح التشريعات القائمة فى التعامل مع الواقع الفعلى والتطلعات المستقبلية ، وما الثغرات القائمة ؟

ودارت مناقشات عديدة حول عمل الأطفال فى الدول المتقدمة وحجمه ، ولماذا يغيب عن إحصاءات العمالة الموجودة فى منظمة العمل الدولية . واتضح من

رد ممثل المنظمة أنها تستقى بياناتها من الحكومات ، وأن القصور راجع إلى بيانات الدول ، وبناء على ذلك فقد تقرر منذ عام ١٩٩٣ أن تعد المنظمة إحصاءات خاصة بها .

وقد أثار موضوع عمل الأطفال فى المملكة المتحدة كثيرا من ردود الفعل . فدار النقاش حول الفقر واحتياج الأسرة والطفل إلى زيادة الدخل ، وعلاقة التعليم بالعمل . وقد عقبت باحثة هولندية بأن ظاهرة عمل الأطفال موجودة فى بلدها هولندا ، وأنها تنتشر بين الأطفال أقل من ١٤ سنة .

واتجهت المناقشات نحو عمل الأطفال كخط دفاع ضد الفقر وتشرد الأطفال فى الشوارع . وقد طرحت فى هذا الإطار فكرة المدارس التى تجمع بين الدراسة والتأهيل لمهن معينة ، مع دعم الاطفال الذين يعانون من انخفاض المستوى الاقتصادى لأسرهم . وقد تستطيع الوكالات الدولية إقامة مثل هذه المدارس ، كنماذج قابلة للتكرار فى حالة نجاحها .

المحور الخامس : مكانة العمل ومكانة الطفل

خصصت لهذا الموضوع الجلستان التاسعة والعاشرة برئاسة السكرتير العلمى للندوة ، وعرض فى إطاره خمسة بحوث . فكان البحث الأول عن استراتيجيات التنشئة الاجتماعية وعمل الأطفال فى داكار بالسنغال . وتناول البحث الثانى عمل الأطفال فى سوق العمل الرأسمالى : دراسة حالة لبريطانيا . ودار البحث الثالث حول التساؤل : لماذا يقبل عمل الطفل ؟ ومحاولة الإجابة من واقع المجتمع البرازيلى . وكان البحث الرابع عن الاقتصاد المنزلى والاستغلال الاقتصادى لعمل الطفل ، من واقع دراسة فى قرية بالهند . وعرض البحث الخامس عمل الأطفال فى إطار السخرة مقابل الدين . وكان صاحب الدراسة الأخيرة ممثل منظمة

العمل الدولية فى جنيف ، وقد أكد أنه يعرض لوجهة نظره ، ولا يعبر عن رأى منظمة العمل الدولية .

وقد ظهر فى إطار هذا المحور بعض حالات استغلال الأطفال فى المدارس فى السنغال . حيث تقوم هذه المدارس - المسماة بالإسلامية - بزج الأطفال للعمل فى مزارع صاحب المدرسة فى الريف أو للتسول فى الحضر . وظهرت كيفية استغلال أصحاب هذه المدارس لنفوذهم من أجل تحقيق مصالح شخصية لا تمت للدين بصلة ، وبدون أن يقدموا للأطفال أى تربية أو تعليم دينى .

وطرحت المناقشات أوضاع الأطفال العاملين فى السياق الأسرى ، وما إذا كان وضعهم أفضل من الأطفال العاملين لدى الغير ، أم أنهم - أيضا - يتعرضون للاستغلال من جانب أسرهم . وطرح إلى أى مدى يكون من حق الأسرة التخلى عن أطفالها مقابل سداد الدين ، وكيف يمثل هذا ظلما بالغا للطفل .

كما أثير موضوع فرص العمل ، وما إذا كان عمل الطفل يحد من فرص العمل أمام البالغين ، أو يساهم فى خفض أجر البالغين . كما طرح موضوع التنافس على المستوى الدولى من أجل تقديم سلع أقل سعرا ، مما ينعكس على الأجور وعلى عمل الأطفال .

واقترح البعض إنشاء تنظيمات خاصة بالطفل ، لرفع وعى الأطفال بحقوقهم . إلا أنه أثير رأى آخر يؤيد إنشاء تنظيمات تضم الأسرة والطفل العامل ، بحيث تشارك الأسرة فى إيجاد الحلول . ويأتى هذا اتساقا مع المحافظة على وحدة الأسرة ، وعدم خلق صراعات جديدة داخل الأسرة .

خصصت الجلسة الحادية عشرة لعرض مجموعة من الأفلام بلغت خمسة ، بالإضافة إلى عرض شرائح ملونة . وقد تضمنت العروض تصويرا لأوضاع الأطفال العاملين فى عدة بلدان ، منها البرازيل والهند ومصر وكولومبيا والولايات المتحدة وروسيا وتايلاند .

وقد جسدت الأفلام ما عرضته البحوث من قبل ، حيث ظهرت أشكال مختلفة من عمل الأطفال بكل الظروف المحيطة بالعمل . كما صورت الأفلام بعض أوجه حياة الطفل داخل أسرته ، ونذكر منها العمل فى مناجم الفحم فى كولومبيا ، حيث ينزل الأطفال داخل المناجم ، ويقومون بكافة المهام ابتداء من استخراج الخام حتى نقله إلى خارج المنجم . ويبرز الفيلم تعرض أحد المناجم لحادث ، ووفاة عدد من الأطفال .

كما أظهرت الأفلام عمل الأطفال فى الزراعة فى أماكن متفرقة ، مثل قطع قصب السكر فى بعض مزارع الولايات المتحدة الأمريكية ، أو جمع الياسمين فى إحدى المزارع فى مصر . وصورت تعرض أطفال مصر لحادث سيارة فى الطريق فى ذهابهم قرب الفجر إلى مكان العمل . وصورت الأفلام العمل فى صناعة السجاد بالهند ، وظروف عمل الأطفال فى مدابغ القاهرة . مما ألقى الضوء على كثير من الظروف المتدنية المحيطة بعمل الأطفال .

وعرضت الأفلام الأطفال الذين يعملون ويقيمون فى الشارع فى أمريكا اللاتينية وفى روسيا . وقد تقيم الأسرة باكملها فى الشارع ، ويعمل الأطفال فى جمع القمامة أو تنظيف السيارات ... الخ . وقد يهرب الطفل من الأسرة ويقيم ويعمل فى الشارع . وفى روسيا تقوم الحكومة بجمع هؤلاء الأطفال من الشارع وتسليمهم إلى ذويهم ، وفى حالة رفض الأسرة استلامهم يودعون فى إصلاحيات

للأحداث . وفى هذه الأماكن يعيش الأطفال حياة شبه عسكرية ، ولا يدربون على أعمال تصلح أن تدر عليهم عائدا فى المستقبل ، حيث يؤدون أعمالا هامشية ورتيبة لمجرد شغلهم .

وإذا كانت الأفلام قد صورت أوضاع هؤلاء الأطفال ، فقد صورت – أيضا – كيف أن هؤلاء الأطفال يتميزون بالوعى والنضوج المبكر . وعلى الرغم من أن بعضهم يكره ما يؤديه من أعمال (مثلا طفل يقوم بذبح كمية كبيرة من الدجاج يوميا) فإنهم يتطلعون إلى المستقبل وإلى تغيير أوضاعهم .

ومما لاشك فيه أن مثل هذه اللقاءات التى تجمع باحثين من أنحاء العالم المختلفة تؤدى – بالإضافة إلى المعرفة – إلى طرح المشكلة فى إطارها الواسع ، كما تساهم فى التقريب بين وجهات النظر المتباعدة .

The National Review of Social Sciences

Volume 31 Number 3 September 1994

ISSN 0028-0026

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P.O., Cairo, Egypt

P.C. 11561

Correspondence:
Assistant Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social & Criminological Research,
Zamalek P.O., Cairo, Egypt
P.C. 11561

Price :
US $ 10 per issue



The National Review of Social Sciences

Volume 31 Number 3 September 1994

Issued by
The National Center for Social and Criminological Research, Cairo